الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2017

الموضـــوع

دور التكامل الاقتصادي العربي في تنمية التجارة العربية البينية

دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2015/2005

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالبة

■ كلفالي وسيلة

إشـراف الأستاذ:

■ د/ لكردودي صبرينة

السنة الجامعية : 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا

-الطلاق الآية(2-3)

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

إن الحمد والشكر لله أولا على كل النعم، وعلى توفيقه لي في تقديم هذا البحث على هذه الصورة.

ثم الشكر لأبي الفاضل سندي وأنيسي المعين ولأمي الغالية حفظهما الله ورعاها

ثم أتقدم بخالص شكري وبالغ تقديري إلى أستاذتي المشرفة

"كردودي صبرينة"

على مجهودها و دقة مواعيدها وصدقها والتي لم تبخل علي طيلة إنجاز هذا العمل بإرشاداتها وتوجيهاتها السديدة، فكانت لي نعم الدعم خلال فترة انجازي هذا البحث، زادها الله علما وتواضعا.

وشكري الكبير أتقدم به إلى زميلتي التي ساعدتني كثيرا منذ التحاقي بالماستر " كفية قسميوري " وأتمنى لها دوام النجاح والتفوق إنشاء الله.

وفي الأخير أتقدم لزملاء العمل وزملاء الدفعة بخالص الشكر والامتنان على الأوقات الجميلة التي حضيت بها معهم، كما لا أنسى أن أشكر كل من أعانني طوال فترة إعداد هذا البحث بكلمة تشجيع أو نصح أو دعاء.

وا لى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد...

الإهـــــــداء

إلى أبي سندي بالحياة

إلى من لا أتمنى من الدنيا سوى رضاها إلى التي أعانتني على مشقات الحياة وكانت ملاذي الآمن أمي حفظها الله .

إلى شموع حياتي أخو اتي: نجلاء، كريمة، نفيسة

إلى قرة عيوني أخولي اللذين أكن لهما كل التقدير و الاحترام عبد الحفيظ ومحمود.

إلى أعز صديقاتي: قسميوري كفية، علوي نريمان، طبش عواطف،عطية حليمة، شاوش نصيرة، خليف عائشة .

إلى كل من يعرفني.

الملخـــــــص باللغة العربية

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول، التفكير والاتجاه إلى تكوين التكتلات اقتصادية، ولقد كانت هناك محاولات عربية عديدة في هذا الإطار، مرورا بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربي الجزئية، والتي بلغ أكثرها بلورة مجلس التعاون الخليجي، وشهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة

وجاءت هذه الدراسة لبحث الدور الذي يلعبه التكامل الاقتصادي العربي في تنمية التجارة العربية البينية، والوقوف على محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي ومعرفة أسباب فشله آخذين بذلك مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية أنه رغم الانجازات التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرتها التكاملية رغم أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية، لذا فهي مطالبة بأن تجعل من تلك المنجزات بداية انطلاقة شاملة ومستمرة نحو التغيير والتجدد.

الكلمات المفتاحية : التكامل الاقتصادي العربي، التجارة العربية البينية، دول مجلس التعاون الخليجي

Abstract:

The reality created by the end of the twentieth century, the imposition of the various states of thought and direction to the formation of economic blocs, and there have been many attempts in the Arab context, through many of the micro-Arab economic blocs, which was the most elaborate the Gulf Cooperation Council, and recent years have seen a significant qualitative leap are known to those who follow the march of the Council, which entered an advanced stage of integration and many features of autism, including the transition of the free trade zone to establish a customs union, and the establishment of a GCC common market

This study is intended to examine the role played by Arab economic integration in the development of intra-Arab trade, and to identify the attempts and efforts of Arab economic integration and find out the reasons for its failure, taking the GCC as a case study

The study concluded that, despite the achievements made by the GCC countries in their integration process, despite their importance, they remain insufficient. They are therefore required to make these achievements the start of a comprehensive and continuous breakthrough towards change and renewal.

Keywords: Arab Economic Integration- Inter Arab Trade- GCC countries

فهـــرس المحتويـــــات

العنـــــــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
إهداء	II
الملخص باللغة العربية	III
الملخص باللغة الأجنبية	IV
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XIV
المقدمـــــــــة العامـــــــة	
مقدمة	أ
الإشكالية ـ التساؤلات الفرعية	ب
فرضيات الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ت
أسباب اختيار الموضوع	ت
حدود الدراسة	ت
منهجية الدراسة	ت
الدراسات السابقة	ت
موقع الدراسة من الدراسات السابقة	ث-ج
هيكل الدراسة	ح
الفصل الأول:الإطار العام التكامل الاقتصادي العربي	**39-02**
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول التكامل الاقتصادي	3
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وشروطه	3
الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	3
الفرع الثاني: شروط التكامل الاقتصادي	5
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي ومقوماته	6
الفرع الأول: مراحل التكامل الاقتصادي	6
الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي	10

المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي	**12**
الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي	**12**
الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي	**13**
المبحث الثاني: العمل العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي	**17**
المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي العربي	**17**
الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي	**17**
الفرع الثاني: أهمية وأهداف التكامل الاقتصادي العربي	**18**
المطلب الثاني: مبررات قيام التكامل الاقتصادي العربي	**20**
الفرع الأول: مبررات متعلقة بالبيئة الخارجية	**20**
الفرع الثاني: : مبررات خاصة باقتصاديات الدول العربية	**21**
المطلب الثالث: جهود ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي	**22**
الفرع الأول: جهود التكامل الاقتصادي العربي	**22**
الفرع الثاني: محاولات التكامل الاقتصادي العربي الإقليمي الجزئي	**29**
المبحث الثالث: تقييم محاولات التكامل الاقتصادي العربي	**31**
المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي	**31**
الفرع الأول: مقومات غير اقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي	**31**
الفرع الثاني : مقومات اقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي	**32**
المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي	**34**
الفرع الأول : معوقات السياسية	**34**
الفرع الأول : معوقات اجتماعية	**34**
الفرع الثاني : معوقات اقتصادية	**34**
المطلب الثالث: سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي	**36**
الفرع الأول: توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية	**36**
الفرع الثاني: إنشاء بنك عربي موحد	**36**
الفرع الثالث: تخطيط العمل العربي المشترك	**37**
الفرع الرابع: سبل أخر لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي	**37**
خلاصـــة الفصـــل	**39**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة العربية البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي العربي	**74-41**
تمهيد	**41**

المبحث الأول: التجارة العربية البينية	**42**
المطلب الأول: ماهية التجارة العربية البينية	**42**
الفرع الأول: تعريف التجارة العربية البينية	**42**
الفرع الثاني: أهمية التجارة العربية البينية	**42**
الفرع الثالث: أهداف التجارة العربية البينية	**43**
المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية العربية	**44**
الفرع الأول: أداء التجارة الخارجية	**44**
الفرع الثاني: اتجاه التجارة الإجمالية العربية	**47**
الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية	**49**
المطلب الثالث: واقع التجارة البينية العربية	**51**
الفرع الأول: أداء التجارة البينية	**51**
الفرع الثاني: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية	**53**
الفرع الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية	**55**
المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات التجارة العربية البينية وآلية تنميتها	**57**
المطلب الأول: الأسباب السياسية	**57**
المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية	**58**
المطلب الثالث: آلية تنمية التجارة العربية البينية	**62**
المبحث الثالث: التجارة العربية البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي العربي	**64**
المطلب الأول: دوافع ومبررات تنمية التجارة العربية البينية	**64**
الفرع الأول: الدوافع الداخلية	**64**
الفرع الأول: الدوافع الخارجية	**65**
المطلب الثاني: العوامل المدعمة لنمو التجارة العربية البينية	**67**
المطلب الثالث: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي	**69**
الفرع الأول: ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة	**69**
الفرع الثاني: أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية	**70**
الفرع الثالث: أهمية التكامل بالنسبة لدول العربية	**70**
الفرع الرابع: آليات بعث و تطوير السوق العربية المشركة	**71**
الفرع الخامس: متطلبات أخرى لتنمية التجارة البينية	**72**
خلاصـــة الفصـــل	**74**

الفصل الثالث: دور التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة العربية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	**113-76**
تمهيد	**76**
المبحث الأول: نظرة عامة عن مجلس التعاون الخليجي	**77**
المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي	**77**
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي	**78**
الفرع الثاني: البنيان الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي(المساحة–السكان)	**80**
المطلب الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون	**81**
المطلب الثالث: أهداف ودوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي	**84**
المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وتحديات الراهنة	**85**
المطلب الأول: الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق نموه	**85**
الفرع الأول: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	**85**
الفرع الثاني: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	**86**
الفرع الثالث: القطاعات الرائدة للنشاط الاقتصادي	**87**
الفرع الرابع: الميزان التجاري	**88**
الفرع الخامس: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**88**
المطلب الثاني: مقومات التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي	**89**
المطلب الثالث: تحديات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	**91**
الفرع الأول: التحديات الداخلية لدول مجلس التعاون	**91**
الفرع الثاني: التحديات الخارجية لدول مجلس التعاون	**93**
المبحث الثالث: دور التجارة العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربي	**96**
المطلب الأول: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	**96**
المطلب الثاني: جازات وا إخفاقات مجلس التعاون الخليجي في الواقع	**103**
المطلب الثالث: معوقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	**104**

خلاصـــة الفصـــل	**107**
الخاتمة العامـــــة	**108**
المـــراجـــــع	**113**
ملاحـق	

قائمـــــة الجـــــداول

الرقم	عنـــــــــوان الجدول	الصفحة
(2-1)	التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة الممتدة من(2005-2010)	45
(2-2)	اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية خلال فترة (2005-2015)	48
(2-3)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربي للفترة (2010-2015).	50
(2-4)	أداء التجارة البينية العربية (2005-2015)	51
(2-5)	مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2005-2015)	53
(2-6)	أهم خمس دول عربية مساهمة في(التصدير-الاستيراد) في التجارة البينية العربية2015	54
(2-7)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية (2010-2015)	55
(3-1)	يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون الخليجي	89
(3-2)	يوضح التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي(الصادرات) الفترة (2005-2015)	97
(3-3)	يوضح التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الواردات) الفترة (2005-2014)	99
(3-4)	يوضح إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي الفترة (2005-2014)	100

قائمـــــة الأشكـــــال

الرقم	عنـــــــــوان الشكـــــــل	الصفحة
(1-1)	درجات التكامل الاقتصادي	10
(1-2)	أداء التجارة الخارجية للدول العربية خلال عام 2015	46
(2-2)	يوضح اتجاهات التجارة العربية الخارجية إلى أهم الشركاء التجاريين 2015	47
(3-2)	نسب تغير التجارة البينية للدول العربية(%) لعام 2015	52
(4-2)	الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية(في المائة) لسنة 2015	56
(1-3)	تطور عدد سكان دول مجلس التعاون الفترة (2011-2015)	80
(2-3)	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدول الخليج العربية(2009-2017)	86
(3-3)	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول الخليج العربية(2009-2017)	87
(4-3)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2014	88
(5-3)	التجارة البينية لدول مجلس التعاون (إجمالي الصادرات) 2011-2015	97
(6-3)	يوضح إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي الفترة (1995-2014)	100
(7-3)	يوضح إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2014	101
(8-3)	يوضح إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) السلعية في دول المجلس	102

مقدمة عامة

مقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات جذرية وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، حيث جعلت من الأمور الاقتصادية تتسارع وتأخذ شكل التغيرات الجذرية من تطور وتحرير التجارة العالمية وتعاظم حجمها وأنشطتها، وبروز تكتلات اقتصادية، لذاازدادت هذه الظاهرة وتطورت في الوقت الراهن حتى بات يطلق في أدبيات القانون الدولي الاقتصادي أننا نعيش زمن التكتلات الاقتصادية بامتياز، فالمتتبع لمسار هذا التطور الاقتصادي يجد أن الاتجاهات الدولية تسارعت نحو تكوين علاقات اقتصادية دولية في إطار تكاملي.

لذلك تسعى الدول إلى تحقيق المكاسب التي تتيحها عملية التكتل والتي في مقدمتها اتساع حجم السوق بالإضافة إلى انتعاش حجم التجارة البينية للدول الأعضاء، ولذلك نجد العديد من الدول لجأت إلى التكامل الاقتصادي من أجل الوصول إلى ما وصل إليه الاتحاد الأوروبي ولقد قامت الدول العربية منذ وثيقة تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 بوضع عدد من البنى التشريعية التي تهدف إلى تطوير العمل العربي المشترك بشكل عام والتجارة العربية البينية بشكل خاص ، ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية، إلا أن التجارة العربية البينية عرفت العديد من المشاكل التي تقف أمامها والتي جعلت من حجمها يعرف قيم منخفضة إذا ما قورنت بتلك الموجهة إلى الخارج، من هنا يظهر دور الحكومات العربية في توجيه التجارة العربية كخطوة أولى لإبراز معالم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

ومن بين نماذج التكتلات العربية نجد دول مجلس التعاون الخليجي، التي اتسمت بداياتها نحو التعاون الإقليمي الشامل والمنظم بخطوات متأنية، وحرص على أن تكون ثابتة وراسخة أكثر مما هي متسرعة. وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم (آسيا،إفريقيا،أوروبا) فضلا عن كونها تشرف على ثلاثة أهم الممرات المائية(البحر الأحمر،البحر المتوسط،الخليج العربي) بما يصبغها من أهمية إستراتيجية، إلا أنها تواجه العديد من المعيقات التي تقف أمامها،ومن هنا يظهر دور الحكومات العربية في توجيه التجارة العربية كخطوة أولى لإبراز معالم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

1-الإشـكـــــــاليـــــــــة:

تكمن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها في هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل يساهم التكامل الاقتصادي العربي في تنمية التجارة العربية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ؟

1- الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، محاولين من خلالها إبراز النقاط المحتواة في الإشكالية.

1/ ما المقصود بالتكامل الاقتصادي **؟**

2/ هل تعتبر التجارة العربية البينية إحدى الطرق المناسبة للتكامل الذي تبنته الدول العربية لحل الأوضاع الاقتصادية **؟**

3/ هل نجحت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات ترتبط بمسار تكاملها الاقتصادي **؟**

4/ هل يعتبر تماثل اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي عائقا أمام تنمية حجم التجارة البينية بينها ؟

2- فرضيات الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا في دراستنا على وضع الفرضيات التالية:

1/ التكامل الاقتصادي هو اندماج مجموعة من الدول التي تربط بينها علاقات قد تكون تاريخية أو اقتصادية من اجل تحقيق التنمية الشاملة ودعم تنافسيتها .

2/ يعتبر المدخل التجاري البيني للتكامل مناسبا للدول العربية.

3/ نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق تكامل إقليمي

5/ يعتبر تماثل اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من أهم المعوقات التي تعطل حركة تجارتها البينية

3- أهـــداف الدراســـة :

ترتكز أهداف الدراسـة فيما :

1- دراسة الجوانب النظرية للتكامل الاقتصادي وأهم مراحله.

2- الوقوف أمام معرفة الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

3- تسليط الضوء على التجارة العربية البينية باعتبارها واحدة من أهم أدوات العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة من جهة، وكمدخل لبناء صرح التكامل الاقتصادي العربي من جهة أخرى.

4- التعرف على دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي وما مدى تأثير هذا التكتل في مجال التبادل التجاري البيني .

4-أهميــة الــدراســة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي يتضمنها موضوع التجارةاعتبار ه من المواضيع الحساسة وذلك لكونه أحد دعائم الاقتصاد العالمي، وهو أداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية للدول خاصة النامية منها، ومنه فإن قيام أي تكتل أو تكامل بين مجموعة من الدول يعتمد أساسا على تحرير التجارة البينية من أجل تعظيم مكاسبها، وهذا ما سينعكس على الدول المندمجة داخل هذا التكامل.

5-أسباب اختيار الموضوع:

- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالاقتصاد الدولي والموضوع يدخل في صميم التخصص.
- محاولة دراسة العوامل والتحديات التي تواجه التجارة العربية البينية.

6-منهــج الــدراســة :

من أجل الإلمام بالدراسة والإجابة على التساؤلات السابقة، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة استخدمنا عدة مناهج في البحث هي:

- ✓ المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف وتفسير الظاهرة واستخلاص النتائج حيث تم استخدامه في الجانب النظري عند تطرقنا إلى دراسة التكامل الاقتصادي العربي والتجارة العربية البينية والعلاقة التي تجمع بينها.
- ✓ المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع البارزة والمهمة المتعلقة بموضوع الدراسة في أغلب أقسام البحث.
- ✓ المنهج التحليلي الذي تم الاستناد عليه لدراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، حيث يعتمد المنهج التحليلي على تحليل معطيات كمية بالاعتماد على الجداول والرسوم البيانية لعرض المعطيات لتسهيل التعمق فيها.

7-مجتمــع الــدراســة :

وهو ما يعرف بالحدود المكانية، حيث كانت الدراسة النظرية علمية ومحايدة لا تخص إقليم أو بلد معين، أما الدراسة التطبيقية فقد خصصت لإلقاء الضوء على دول مجلس التعاون الخليجي لأنه لا يمكن لدراستنا أن تشمل كل أشكال التكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم .

8-فتــرة الــدراسة :

وهو ما يعرف بالحدود الزمنية للدراسة التي امتدت من 2005-2015، نظرا لما تضمنه هذا الإطار من محطات تاريخية بارزة تساهم في إزالة الغموض حول الإشكالية محل الدراسة.

9-وســائــل جمــع البيــانــات :

من بين الوسائل المعتمدة لجمع البيانات اللازمة للقيام هذه الدراسة، تنوعت حسب مقدرتنا من كتب وأطروحات استعنا بها في الجانب النظري من الدراسة، بينما قد اعتمدنا على كل من المجلات والملتقيات والتقارير الإحصائية في الجانب التطبيقي للدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمواقع الالكترونية من أجل أخذ بعض المعطيات.

10-محـددات الـدراســة :

من أكثر الصعوبات التي قد تواجه أي باحث أثناء سيره بالدراسة هي ضيق الوقت، بالإضافة إلى تناقص المعلومات الإحصائية الجديدة الخاصة بالمجال التطبيقي، كما تجدر الإشارة إلى أن موضوعنا يشمل متغيرين فمجال الخوض فيهما يتطلب الكثير من الوقت لإعطاء كل متغير حقه من حيث الماهية والدراسة التطبيقية.

11-الـدراســات الـسـابـقـة :

تتمثل الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة فيما يلي:

1-الدراسة الأولى: عبد الوهاب رميدي: "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية– دراسة تجارب مختلفة " سنة2006/2007، جامعة الجزائر،(أطروحة دكتوراه)، عالجت إشكالية البحث ضرورة التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية وهذا لتنمية اقتصادياتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، حيث أظهر الباحث أسباب فشل التكتل في الدول النامية والتي أرجعها إلى سياسات الإحلال مكان الواردات،وا إقامة حواجز تجارية مرتفعة، كما أظهر ضرورة التكامل لحل مشكلة التنمية في هذه الدول، وقد توصل الباحث إلى أن معظم تجارب التكامل الاقتصادي التي أقيمت في الدول النامية باءت بالفشل نظرا لغياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية، وأن عقد اتفاقيات الشراكة محورها شمال جنوب قد تجلب للدول النامية منافع عديدة إلا أنها تؤثر على التزاماتها نظرا لتبعيتها الشديدة لدول الشمال، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث كان البحث وافر المعلومات خاصة من الناحية النظرية، بحيث تناول البحث موضوع تأثير هذه الظاهرة على التجارة الدولية، وهذا ما مثل نقطة اختلاف بين الدراستين لربط دراستنا بالتجارة البينية.

2-الدراسة الثانية:الوافي آسيا،بعنوان التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، سنة2006-2007،جامعة باتنة،(مذكرة ماجستير) هدفت الباحثة من خلال دراستها إلى معرفة فيما تكمن العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والتجارة الخارجية، وما الأثر الناجم عنها، كما اعتمدت على كل من منهج التاريخي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج الوصفي والإحصائي لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها أن الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي، وتحسين قدرتها على المنافسة من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفرات الحجم الكبير وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر،وتختلف الدراسة السابقة عن دراستنا من حيث اختيارنا لتعميم الجزء على الكل من بين التكتلات الاقتصادية، ألا وهي مجلس التعاون الخليجي.

3-الدراسة الثالثة: بوشول السعيد، بعنوان مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية2014-2015، جامعة ورقلة (مذكرة دكتوراه)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على الإمكانات الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، والانجازات التي تحققت على الصعيد التكامل الاقتصادي،وقد اعتمدت هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام أدوات الاقتصاد القياسي أثناء استقراء للإحصائيات،وأبرز النتائج التي توصل إليها أن دول مجلس التعاون الخليجي بعد محاولة استكمال التكامل الاقتصادي وصولا للاتحاد النقدي الذي توج بإقامة المجلس النقدي، إلا لم تتمكن من تشكيل منطقة عملة مثلى. وفي الختام تتفق دراستنا مع الدراسة السابقة في دور التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي وأهميته المتزايدة.

4-الدراسة الرابعة:يحي سعاد،بعنوان مسار التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة(من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي، سنة 2012-2013،جامعة بسكرة (مذكرة دكتوراه)، تهدف الدراسة إلى المقارنة وما مدى استفادة مجلس التعاون الخليجي من تجربة الاتحاد الأوروبي وتحليل الآثار الناجمة عن إصدار عملة موحدة، واستخدم في هذه الدراسة كل من المنهجي الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي واستعمال الإحصائيات لتدعيم المعلومات،وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج من بينها أن تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب العربية الفتية والطموحة بالمقارنة مع تجارب عربية أخرى إذ حافظ على وجوده منذ تأسيسه، وأن هذا المجلس طبق المعايير الاقتصادية ذاتها التي طبقها الإتحاد الأوروبي في تنفيذه وحدته النقدية حيث أن موضوع دراستنا اقتصرت على العلاقة بين التكامل الاقتصادي العربيو التجارة البينية وهو ما يمثل أيضا نفس نقطة الاختلاف بين البحثين، لكن كان هذا البحث ملما بالجوانب النظرية للتكامل الاقتصادي وهو ما يعتبر نقطة التقاء بين الدراستين.

5-<u>الدراسة الخامسة</u>: بلقاسم طراد:" التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-"سنة**2013/2012**جامعة بسكرة (مذكرة ماجستير)،عالجت إشكالية البحث حول كيف تؤدي التجارة العربية البينية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ومن أهم النتائج الدراسة ازدياد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، ولكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لم تزداد، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي،حيث كان البحث ملما بالجوانب النظرية للتكامل الاقتصادي وهو ما يعتبر نقطة التقاء بين البحثين

12-هيـكـل الــدراســة :

لإنجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول جاء تحت عنوان"الإطار العام لتكامل الاقتصادي العربي" وتم تناوله من خلال ثلاث مباحث المبحث الأول تضمن عموميات حول التكامل الاقتصادي من حيث مفهومه والتطرق إلى مراحله والمقومات التكامل الاقتصادي ومشاكله ، أما المبحث الثاني كان بعنوان العمل العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي حيث تم التطرق إلى ماهية التكامل الاقتصادي العربي مرورا بمسار ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي وكذلك المداخيل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، أما المبحث الثالث فدرس تقييم محاولات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تعزيزه.

أما **الفصل الثاني** جاء تحت عنوان "الإطار النظري للتجارة العربية البينية وعلاقته بالتكامل الاقتصادي العربي"،حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول تطرق إلى التجارة العربية البينية من حيث الماهية وواقع التجارة الخارجية العربية البينية وواقع التجارة البينية العربية، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة مشاكل ومعوقات التجارة العربية البينية وآلية تنميتها، أما المبحث الثالث والأخير في الفصل الثاني جاء تحت عنوان التجارة العربية البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي العربي، وذلك وقوفا عند الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية، بالإضافة إلى متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

ثم يأتي **الفصل الثالث** وهو جوهر الدراسة،أين نعرج إلى دراسة حالة في هذا الفصل تحت عنوان"دور التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة العربية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي"، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول جاء تحت عنوان نظرة عامة عن دول مجلس التعاون الخليجي من خلال إعطاء لمحة حول نشأة دول المجلس وكذا التعرف على الهيكل التنظيمي لها ودوافع انجازها بالإضافة إلى البنيان الاقتصادي ومسيرة تكامله الاقتصادي ، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة الأداءالاقتصادي لدول المجلس و آفاق نموه، في حين تطرق المبحث الثالث إلى دور التجارة العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وختمت الدراسة بمجموعة من النتائج والمقترحات كخاتمة عامة، والتي شملت أيضا آفاق للبحث الحالي قد تكون نقطة انطلاق لبحوث ودراسات أخرى تعمل على إثراء الموضوع المعالج، وتكون أكثر عمقا وا إفادة.

الفصل الأول

الإطار العام التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد :

قد أصبح عالم اليوم يتميز بالتجمعات الإقليمية الكبر ى، والتكتلات الاقتصادية العملاقة التي استطاعت أن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا وسياسيا، وأن تقف في وجه المشاكل المشتركة، وأثبتت جدارتها في مواجهة أزمات عالمية، وعليه يعد التكامل الاقتصادي بين الدول منهجا علميا سليما لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أيضا اشتراك جماعي لاستغلال جميع الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية المتوفرة على النمو الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف .

وعلى المستوى العربي فقد سعت الدول العربية إلى تحقيق التكامل اقتصادي عربي من خلال عدة محاولات، منها ما تم في نطاق جامعة الدول العربية وهذا بعقد عدة معاهدات واتفاقيات بين بلدان جامعة الدول العربية،ومنه ما تم خارج نطاق جامعة الدول العربي، وفي ظل المحاولات العربية ومسيرتها، اتبعت الدول العربية عدة مداخل في تحقيق التكامل العربي، انطلاقا من المدخل التبادلي وصولا إلى المدخل الإنتاجي.

وسنحاول في هذا الفصل استعراض في المبحث الأول عموميات التكامل الاقتصادي و المبحث الثاني يتضمن العمل العربي لتحقيق التكامل بوجه خاص، أما المبحث الثالث والأخير فيضم تقييم محاولات التكامل الاقتصادي العربي(مقومات– معوقات– سبل تفعيلها).

المبحث الأول : عموميات حول التكامل الاقتصادي

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، أيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم متقدمة أو نامية تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته ، ومن خلال هذا المبحث والذي يحتوي على ثلاث مطالب سيتم التعرف على هذه الظاهرة.

المطلب الأول:مفهوم التكامل الاقتصادي وشروطه

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين ورؤية كل منها لأهداف ولوسائل التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

التكامل: لـــغة: فهو التمام والكمال، وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبا، إذ جاء في قاموس مختار الصحاح لكَمُلَ وكَمُوَ الأكَامَوَلَتكْمِيلإكْمَالَ بمعنى تم وكان كاملا والكامل هو من تمت أجزاؤه أو صفاته[1].

أما **اصطلاحا:** يختلف الباحثون في تعريف التكامل حيث لم يلحظ اتفاق عام بين العلماء والباحثين الاقتصاديين، بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم،وفي هذا الإطار يمكن عرض مجموعة من التعاريف المفسرة لهذا المفهوم كما يلي :

يعرف "بيلابلاسا"* التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة،فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة،وا ذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.وانطلاقا من هذا التعريف نلاحظ إن "بيلا بلاسا" يعتبر أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.[2]

---

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ،**التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**،دار النشر الإسكندرية،2007،ص12.

*"**بيلا بلاسا** " هو اقتصادي مجري ولد في بودابست عام1928 صاحب نظرية التكامل الاقتصادي1961ومحدد أشكال ومراحل التكامل الإقليمي، واشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة، توفي عام1997.

[2] كمال مقوس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي:دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص05.

أما الاقتصادي "ميردال" فيرى أن مفهوم التكامل الاقتصادي لابد أن يشتمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.

يرى الاقتصادي "ما خلوب" أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التيس يتبعها التقسيم الكفء للعمل

ويعرف "تنبرجن" التكامل الاقتصادي كعملية تشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون[1]، فينر*: يرى بأن التكامل الاقتصادي ينتج عن ظاهرتين هما: ظاهرة خلق النقود، ظاهرة تمويل التجارة

أما في النظام الاشتراكي يعرف التكامل على أنه" عملية موضوعية يجري توجهها بشكل واع ومنتظم من قبل البلدان الأعضاء في المجلس،لتقسيم العمل الدولي، والتقريب والمساواة لمستويات تطورها الاقتصادي، وبناء هيكل اقتصادية حديثة عالية الفعالية لاقتصاديات الوطنية، وا ٍقامة روابط وثيقة ودائمة في فروع علوم الاقتصاد والتكنولوجيا وتوسيع أسواق هذه البلدان، وتحقيق روابط بينها[2].

ومع ذلك فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما[3]:

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما.وينتقد هذا التعريف لاتساعهن الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له. كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التكامل الاقتصادي هو"عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر قصد إزالة العراقيل على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، والعمل على التنسيق بين مختلف سياستها الاقتصادية من أجل بلوغ أهداف اقتصادية معينة".[4]

---

[1] عمر مصطفى محمد،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة**،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2014،ص12.

***جاكوب فاينر**: ولد في عام 1892 خبير اقتصادي في التجارة الدولية لعب فاينر دورا في الحكومة من خلال توليه مستشارا لوزير الخزانة هنري مورغنفاو خلال إدارة فرانكلين روزفلت، وتوفي عام1970 .

[2] السعيد بوشول ،**مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على مقتضيات الدول الخليجية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2015/2014،ص4.

[3] سامي عفيفي حاتم،**التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق**،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2005،ص34.

[4] جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006،ص ص286-287.

الفرع الثاني: شروط التكامل الاقتصادي :

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:[1]

- **التقارب الجغرافي**

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية،لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من بين دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.

- **الإ ادة السياسية**

غياب الإ ادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني،كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك

- **وجود العجز والفائض**

لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل**

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل ويعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وا لا السيطرة اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة كما الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل(الكوميكون)حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء.

[1] عمر مصطفى محمد،المرجع سابق،ص ص،17،19.

- **توفر وسائل النقل والاتصال**

عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم،كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى تكاليف أي اتساع المسافات الاقتصادية.

- **تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية :**

الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية**

حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقع خارج المنطقة وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولابد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية[1]

المطلب الثاني:مراحل التكامل الاقتصادي ومقوماته

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن درجات التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائياوا ٍدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

الفرع الأول:مراحل التكامل الاقتصادي

1- الاتفاقية التجارية التفاضلية

تعد من أبسط أشكال التكامل الاقتصادي، وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول للتخفيف من القيود المفروضة على حرية تجارة السلع والخدمات فيما بينها، سواء اتخذت شكل تخفيض معدلات الرسوم الجمركية أو التخفيف القيود التجارية الأخرى، المصاحبة بتبادل الدول الأعضاء،هذه المعادلة التفضيلية فيما بينها،ويعد من أشهر الاتفاقيات التفضيلية نظام التفضيل لدول الكومنولث الذي كونته المملكة العربية المتحدة عام 1932 مع كل من الدول التابعة للتاج البريطاني وبعض مستعمراتها السابقة[2].

[1] عمر مصطفى محمد،**المرجع السابق**،ص19.

[2] محمود يونس،علي عبد الوهاب،نجا وآخرون،**التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،2010،ص200.

2- منطقة التجارة الحرة

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي.

وبصورة أوضح فإنه في هذه المرحلة يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع الاحتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية تجاه بقية دول العالم[1].

لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصادي، وقد شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاما مع توجهات تحرير التجارة العالمية، ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وأيضا من ابرز الأمثلة عنها عبر التاريخ نجد منطقة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)*التي أنشأت سنة 1960من قبل المملكة المتحدة والدنمارك والنمسا والبرتغال والسويد والنرويج وسويسرا وأيسلندا[2].

وعليه فإن منطقة التجارة الحرة منطقة يتم فيها إلغاء التعريفات الجمركية من الدول الأعضاء لكن تحتفظ كل دولة بالنظام الخاص للتعر يفات الجمركية بالنسبة للدول غير الأعضاء . [(3)]

3- الاتحاد الجمركي :[4]

يمثل الاتحاد الجمركي صورة من التكامل الاقتصادي بعد منطقة التجارة الحرة، وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية.

ويعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة، وتوسيع نطاق السوق.،وهذه المرحلة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية،وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة ،إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الدول الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجغرافية للدول الأعضاء المتشركة إقليميا جمركيا واحدا،كما أن الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد الاتفاقيات

---

[1] حسين عمر،**التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر(النظرية والتطبيق)**،دار الفكر العربي،القاهرة،1998،ص8.

[2] علي القزويني ،**التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**،منشورات أكاديمية الدراسات العليا ،الجزء الأول،ليبيا ،2004 ،ص246.

[(3)] Dominick Salvatore , **ECONOMIE INTERNQTIONAL "cours et problèmes "**traduit par François contenson , Mc graw hill . paris ,1982 , p 80.

[4] آسيا الوافي،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة باتنة،2007/2006، ص27.

التجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه للدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة،وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادة الدول الأعضاء

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية وهي:

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول–الأعضاء من العالم الخارجي

ومن أشهر الأمثلة على التجارب الاتحاد الجمركي دول البنيلوكس الذي جمع بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ والذي عقد في1944 .

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وا دارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948، ويسمى باتحاد "**البنيلوكس**"[1] .

4- السوق المشتركة

وتمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الدرجات السابقة، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال، ففي هذه المرحلة يتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد "**السوق الأوربية المشتركة**" التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957[2].

[1]GAUTHIER François," **Relation Economique Internationales''**, 2ème Edition Université Laval Saintefoy, Canada, 1992, P190.

[2]خلف فليح حسن ،" **العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001 ، ص ص،169،170.

وقد قامت عدة اتفاقيات لإنشاء أسواق مشتركة في أماكن مختلفة مثل السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والتي تضم" كينيا وتنزانيا وأوغندا "،والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى وتضم "كوستاريكا ،السلفادور ، جواتيمالا ، هنداراوس ، نيكاراجوا "، وفي سنة 1964 م تم إنشاء السوق العربية المشتركة وقد وقعت على هذه الاتفاقية كل من " مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، اليمن ، ليبيا ، موريتانيا ، فلسطين " إلا أن هذه الاتفاقية تعثرت وتجمد تطبيق السوق العربية المشتركة. [1]

5- الإتحاد الاقتصادي

يعتبر هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي خطوة متقدمة تلي تحقيق الأسواق المشتركة ، وهي المرحلة قبل الأخيرة التي تسبق التكامل الكامل، والإتحاد الاقتصادي خطوة أكثر تقدما على طريق التكامل الاقتصادي في سبيل الوصول إلى الوحدة الاقتصادية حيث يتم بعد تحرير انتقال السلع وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي ويتم تنسيق السياسات في النواحي الاجتماعية، وهذا التنسيق يشمل السياسات وبخاصة السياسات النقدية[2].

وفي الواقع فإن الخضوع لتحديات ضوابط السوق المشتركة يفرض على المتعاملين مع الزمن أن يصلوا باندماجهم إلى درجة الاتحاد، ذلك أن غياب التنسيق على المستوى التشريعي والإداري والقضائي في كل المجالات الرئيسية قد يعرقل آليات عمل السوق أو يعصف بها من الأساس، ولعل أحسن نموذج يظهر حتمية الانتقال من السوق المشتركة الناجحة إلى الاتحاد الاقتصادي هو ذلك الذي حققته بلدان المجموعة الأوروبية "**الاتحاد الأوروبي**"بعد توقيعها على اتفاقية مايستريخت فيفري 1992[3].

6- الاتحاد النقدي

ويتطلب هذا الاتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية،وكمثال على هذا الشكل إصدار عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي بداية من عام 1999. وعليه ومما سبق ذكره من أشكال التكامل الاقتصادي فإنه يمكن تمثيلها بالشكل الموالي:

---

[1] Giovanni Facchini , **Why join a common market? The political economy of international factor mobility in a multi−country setting** , University of Illinois at Urbana-Champaign. August 27, 2002 . p 2.

[2] عبيرات مقدم،**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2002/2001،ص36.

[3] محمد المكيلف ، "**العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف** "، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ،المركز الجامعي الوادي ، يومي 27/26 فيفري 2012 ، ص 5.

الشكل رقم(1-1): درجات التكامل الاقتصادي

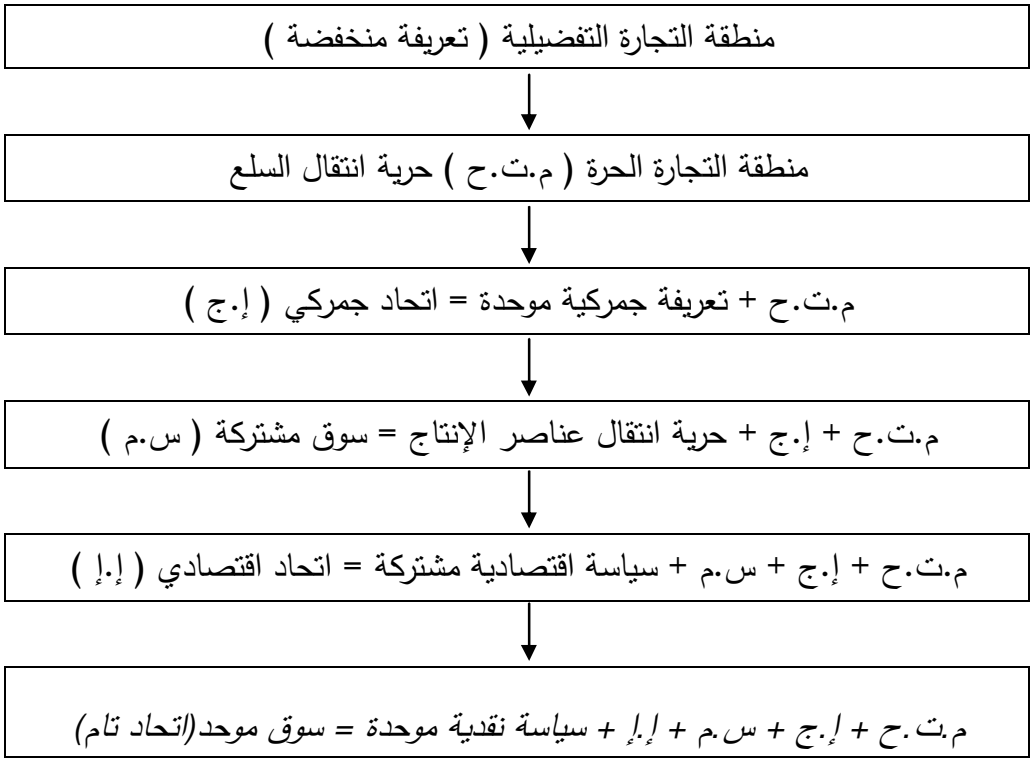

المصدر: رميدي عبد الوهاب،"**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة-** "أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)،جامعة الجزائر ،2007/2006، ص16.

الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي

لاشك أن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها، ومن أبرز هذه المقومات الاقتصادية ما يلي: [1]

* **توفر الموارد الطبيعية:** يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يستند إليه التكامل الاقتصادي في قيامه ونجاحه، إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة وإمكانات مائية وفيرة بحيث يتاح لها أن تقوم بزيادة الإنتاج الزراعي وتطويره اعتمادا على هذه الإمكانات، في حين أن لدى بعض الدول الأخرى ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطوير الصناعة، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا وما إلى ذلك، وهذا ما يوفر أساسا ملائما يناسبها تستند إليه عملية التكامل، وذلك بأن تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية، وبالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات، وتطوير النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو النقص فيها يؤدي إلى عملية إعاقة التوسع والتكامل في هذه النشاطات.

[1] خلف فليح حسن،مرجع سابق، ص،178.

* **التخصص وتقسيم العمل:** إن التكامل الاقتصادي حتى يوفر للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصيص وتقسيم العمل الذي يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة جميع هذه الدول، لذلك فان تنظيم المنافسة من خلال التخصيص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتلافي الأضرار والحصول على منافع اكبر، ويعتبر هذا أساس قيام التكامل وديمومته ونجاحه وفاعليته.

* **توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:**سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية، ويبرز في هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني والماهر لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها، و لا شك أن التكامل يوفرفرصة وا ٍمكانات أكبر لتوفير هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، إذ أن قيام التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية اكبر لتوفير هذه العناصر جميعها أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، خاصة و ان العمل الاختصاصي والفني يبرز مع التطور التكنولوجي والحجم الكبير كمستلزم أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة ولأداء النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء.

* **توفر طرق ووسائل النقل والاتصال:** يبرز هذا الأساس والمقوم للتكامل الاقتصادي كعنصر هام في نجاحه وفاعليته، لأنه حتىوا ٍن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق النقل ووسائل نقل واتصال متقدمة ورخيصة، ذلك لأن محدودية طرق النقل ووسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل الجوي أو النقل البحري يؤدي إلى إعاقة حركة الانتقال رغم توفر الحرية فيها.[1]

[1] المرجع السابق،ص ص179-180.

المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي وآثاره

من خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه قد يخلق مجموعة من المزايا هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد تنجر عن هذا التكامل عدة مشاكل تعيق استمرار قيامه.

الفرع الأول:مزايا التكامل الاقتصادي

يترتب عن التكامل الاقتصادي بأشكاله المختلفة سالفة الذكر مجموعة من الآثار الايجابية نوجزها فيما يلي:

1- اتساع حجم السوق

إذن فالتكامل يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج. ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا:[1]

1-1- تحقيق المزايا المترتبة عن وفرات النطاق: ويقصد بها الانخفاض في تكاليف الإنتاج الكبير، أي أن التكامل الاقتصادي يجعل من الممكن تخفيض نفقة إنتاج السلعة التي ينتجها كل بلد طرف، وذلك بسبب الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي لم يكن من الممكن الاستفادة منها التكامل بسبب ضيق سوق كل طرف منفرد، وذلك على إثر ما يتحقق من اتساع في السوق ومن ثم في حجم المشروعات والإنتاج، خلال عملية التكامل.

1-2- زيادة المنافسة والقضاء على الاحتكار: يزيد حجم السوق من المنافسة بين المنتجين بما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج، فإزالة الحواجز الجمركية في إطار التكامل تزيد من عدد المنافسين وبذلك تقل حدة الاحتكارات وآثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج وانخفاض الإنتاجية ورفع مستوى الأسعار، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد فيها.

1-3- زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو: وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير، وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل، إضافة لإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للاتساع إنشاء صناعات لم يكن ممكن إنشائها قبل التكامل بسبب ضيق السوق، وما لكل ذلك من أثر في زيادة الموارد الطبيعية والاستهلاك، وهو ما ينعكس بدوره على فرص الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي بالزيادة[2].

ومن الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس، فيرى "كوزنيتر" قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان. وقيل أيضا، باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق. أما "ألن" فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي لقياس حجم السوق [3].

---

[1] شقير لبيب محمد، **الوحدة الاقتصادية العربية-تجاربها وتوقعاتها**،الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 90.

[2] رشيد بوكساني و دبيش احمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، ندوة دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،08-09 ماي 2004، ص ص 5،6 .

[3] عبد المنعم غفر، أحمد عزت مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 252.

الفرع الثاني : مشاكل التكامل الاقتصادي وتكاليفه

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي عليه عيوب وتكاليف، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعب و ليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها:

1 -تحويل التجارة: وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أغلى من دولة عضو؛

2-الآثار على ميزانية الدولة:

قد يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة، ناتجة عن خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شريكاتها، وتؤثر كذلك على سياستها المالية؛

3- انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار:

يتحايل المنتجون الأصليون على الدول التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم، حيث تصبح أرخص مما لو استوردها مباشرة (مع أخذ نفقات النقل في الحسبان) وهو ما يطرح النقائص التي تعتري قواعد المنشأ، التي رغم تحديد قواعد ضابطة إلا أنه قد يتم التحايل بطرق مختلفة، كما أن عدم اتخاذ الإجراءات والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحر اف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة؛

4-توزيع المكاسب وتعويض الخسائر:

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإرادات المحصلة وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع

5- انتقال الأزمات:

وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات، والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فإن أزمة الكساد2001 بأمريكا كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته أن تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى أمريكية حدودية، وأيضا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتحاد الأوروبي.[1]

6- تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاليته، حيث يجب احترام عدد معين من القواعد وخير مثال على ذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، الذي يفرض مجموعة من المبادئ

7- اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء، واختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية لدول التكامل، يؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشروعات القائمة في كل بلد عضو، وعليه فإن إلغاء الحواجز الجمركية والتخلي عن سياسة الحماية لهذه المشروعات وفقا لسياسات التكامل، يعرضها

[1] سعاد يحي، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي وآثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة(اسة تجربة الاتحاد الأوروبي)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012 ، ص11.

لمنافسة خارجية قد تؤدي إلى القضاء عليها، وبالتالي يمكن القول، أنه يصعب التخلي عن الحماية الجمركية لبعض المشروعات في بعض دول التكامل[2].

إذن فهذه المشاكل الأخيرة تخص بدرجة اكبر الاتحاد الجمركي إذ تعيق من قيامه من خلال :[1]

أ/ مشكل التعريفة الموحدة:

من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، إلا أنه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية والبعض الآخر، ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية، ومن أمثلة ذلك، ما حدث في بريطانيا عند محاولة ضمها للسوق الأوربية المشتركة في بداية عهدتها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجار ية في أوربا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.

ب: مشكل الحماية الجمركية:

اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية. من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية (المالية والنقدية)، فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر، كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل، كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها، وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948.

---

[2] عائشة خلوفي ،**تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية(دراسة حالة الاتحاد الأوروبي)**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2012/2011،ص58.

[1] رميدي عبد الوهاب،مرجع سابق،ص ص،24،25.

الفرع الثالث:آثار التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي تأثير على كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي سنعرضها فيما يلي :

أولا : أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية :

يؤثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية وينقسم نوعين

1- الآثار الساكنة : وتضم إنشاء التجارة وتحويل التجارة[1]

أ. إنشاء التجارة :

ويعتبر الجانب الايجابي للتكامل الاقتصادي بالنسبة للتجارة الدولية ويحدث إنشاء التجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد درجات التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الكفء اقتصاديا قبل قيام اتفاقية تكامل الاقتصادي، ولكن بعد قيامه تقوم باستيراد هذه السلعة من دولة عضو تقوم بإنتاج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وبما أن هذه السلعة لم تستورد من دول غير أعضاء من قبل قيام التكامل الاقتصادي فإن هذه الدول لا تفقد شيئا من صادراتها .

ب. تحويل التجارة :

ويمثل الجانب السلبي للتكامل الاقتصادي بالنسبة للتجارة الدولية حيث يحدث عندما تقوم دولة عضو في اتفاقية التكامل اقتصادي كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنظم لاتفاقية التكامل وبعد قيامه تصبح الدول الأعضاء متفوقة على الدول غير الأعضاء بسبب تخفيضات الضرائب فتستولي الدول العضو على مبيعات الدولة غير عضو رغم أنها أقل كفاءة منها (تتحول التجارة من دولة ذو تكلفة منخفضة إلى دولة ذو تكلفة مرتفعة) مما يؤدي لخفض الكفاءة الاقتصادية العالمية .

2- الآثار الحركية :

قد يؤدي التكامل الاقتصادي مع الوقت إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو جزاء عاملين أساسين هما :

- ارتفاع مستوى المنافسة فبانخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يستوجب على الصناعات المحمية أن تتأقلم مع بيئة التنافسية الجديدة فيتم تشجيع تخفيض تكاليف الإنتاج وا دخال التحسينات التقنية على هذه الصناعات، أما المنشآت التي تفشل في إطار هذه المنافسة فتتجه إلى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد القومي ونتيجة لهذا يتم استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة مما يزيد في الرفاه الاقتصادي لدولة عضو في التكامل .

[1] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعة، مصر، 2009، ص 189.

- اتساع حجم السوق الذي في ظله تستطيع المنشآت تحقيق خفض التكاليف عن طريق وفرات الحجم الكبير مما يزيد من كفاءتها الإنتاجية وأرباحها ما يدفعها لزيادة نفقاتها الاستثمارية.

وبالتالي فالآثار الحركية للتكامل الاقتصادي تؤدي لزيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء وزيادة الرفاه الاقتصادي لها وتحسين الأوضاع الاقتصادية بها.

ثانيا: اثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي :

إن الدول المتكاملة تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فتجذبها إليها وتحرم بذلك الدول الخارجة عن نطاقها، لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبحث عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل، وكذلك تلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة، وأين تتمتع منتجتها بحرية الحركة واتساع السوق وضمانات الحماية ومناخ الاستثمار الملائم، وتعتبر الدول المتكاملة الأفضل من هذه النواحي مقارنة باقتصاديات الدول المنفردة.

ويلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية تميل لتكتلات الأقاليم المتقدمة ما يزيد من التفاوت بين الدول المتكاملة.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2007، ص 30.

المبحث الثاني: العمل العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي

إن ظهور التجمعات الاقتصادية لم يكن وليد اليوم بقدر ما تعود لفترة ماضية من الزمن، حيث انتشرت عمليات التكامل لتشمل كل دول العالم تقريبا، وهذا ما يعني أنه لم يصبح أمام الدول العربية مجال لتفكير في سلوك هذا الاتجاه، فقد تأكدت ضرورة العمل وفق إطار تكاملي متعدد الأطراف، لأنه بات يشكل حاجة ملحة على امتداد الساحة الدولية.

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي العربي

إن التكامل الاقتصادي العربي أصبحت ضرورة حتمية في ظل كل التغيرات العالمية، ولما يحمله من أهمية.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

يعرف التكامل الاقتصادي العربي بتلك العملية التاريخية طويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تجهد في تطوير القوى الإنتاجية والوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية.[1]

ويصب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي في إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية(الأقطار العربي) مع بعضها البعض مقابل إناء تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة تشكل القاعدة المالية الأساسية عن طريق إقامة الدول العربية الواحدة،باعتبار أن هذه الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو استغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية.[2]

التكامل الاقتصادي العربي يحب أن يأخذ بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع العربي ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط والمحدود في بعض الحالات وصولا إلى أقوى أشكال التكامل،حيث أن عملية التكامل العربي تندرج تحت ثلاث مستويات وهي:

- مستوى عمليات تكامل الأسواق .
- مستوى عمليات تكامل السياسات الاقتصادية .
- مستوى عمليات التكامل المنظومي أو المؤسسي ولما كانت الوحدات الاقتصادية العربية تعاني من الانفصال عن بعضها البعض مقابل الارتباط والتكامل بالاقتصاد الرأسمالي،

---

[1] فضيلة جنوحات،**تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،سطيف،08–09 ماي 2004،ص01.

[2] محمد بن ناصر ،**المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007،ص 57.

فإن التكامل الاقتصادي العربي يسعى إلى تحقيق هدفين مترابطين في آن واحد وهما:[1]

- إناء تبعية القواعد الاقتصادية العربية للاقتصاد الرأسمالي والتي اقترنت بتجزئة الوطن العربي
- إعادة دمج هذه القواعد مع بعضها البعض لتكوين وحدة اقتصادية فيما بينها باتجاه تعجيل تنميها والقضاء على مشكلة التخلف الاقتصادي لصالح رفع مستوى معيشة السكان في الوطن العربي

ولقد اتبعت الأقطار العربية ست مداخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وهي:

- مدخل تحرير التجارة (المخل التبادلي للتكامل) .
- مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله .
- مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي .
- مدخل التنسيق في بعض الحالات الاقتصادية .
- المدخل التخطيطي الإنمائي .
- مدخل المشروعات المشتركة .

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التكامل الاقتصادي العربي :

أولا: أهمية التكامل الاقتصادي العربي : تبدو أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك من ناحيتين هما:[2]

1- أنه يتضمن العديد من الجوانب الإنتاجية التمويلية، التسويقية، انتقال المنتجات وعناصر الإنتاج، التبادل والعلاقات الاقتصادية مع الخارج .

2- أن هذا العمل لا يتم وينتهي مرة واحدة في نقطة زمنية معينة ولكنه يتطلب بعدا زمنيا يتحرك خلاله لتحقيق أهدافه النهائية، وهو بعد زمني متحرك لا يثبت عند تاريخ معين في المستقبل، حيث أن هذا المستقبل نفسه ينتقل وتتحرك معه أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك وفي إطار حركة هذا العمل نحو أهداف مستقبل محدد معين، يأتي تحركه المتتالي خلال فترات زمنية عديدة يجب أن يقطعها للوصول لهذا المستقبل المحدد .

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة(اليورو)-السوق العربية المشتركة(الواقع والطموح)**، عالم الكتب، القاهرة،2003،ص،ص 69، 68.

[2] ابراهيم شراف، تيماوي عبد المجيد، **مشروع العمل العربي المشترك-بين تحديث المقومات ومواجهة التحديات** -،الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي عمار، الأغواط،17-19 أفريل 2007،ص 20.

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي العربي :

ومن أهم أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك :[1]

1- الأخذ بمفهوم متطور للتكامل الاقتصادي العربي يستوعب التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية التي يمر بها الوطن العربي في المرحلة الحالية وخلال المستقبل المنظور .
2- العمل على استكمال أركان السوق العربية المشتركة وفق منظور ليتفق وهذا المفهوم .
3- شمول حركة التكامل لجميع الدول العربية، وهو ما يقتضي ضبط إيقاع الترتيبات الثنائية والإقليمية الجزئية معها.
4- استيعاب المقومات الأولية اللازمة لتحول السوق المشتركة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي في المستقبل المنظور
5- دعم التنمية العربية المشتركة، والعمل على التقريب بين مستويات التنمية للأقطار العربية.
6- تهيئة الاقتصاد العربي للتحول إلى مجتمع معلومات واتصالات والنهوض بالقدرات التكنولوجية .
7- تحقيق التجانس الاجتماعي بما يحيل الوطن العربي إلى منطقة مواطنة عربية تشكل أساسا صلبا لقيام وحدة اقتصادية عربية .
8- تحقيق الاتساق بين أنشطة أجهزة العمل اقتصادي عربي مشترك ومتطلبات تنفيذ إستراتيجية التكامل العربي وا زالة ما قد ينشأ بينها من تعارض .
9- تقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي.
10- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية.
11- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.
12- إدخال الانسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف المتمثل في الوحدة الاقتصادية .
13- اشتراك الجماهير العربية ومنظماتها المدنية ومنشآت القطاع الخاص في الإطار المؤسسي التكاملي على نحو يكفل مساهمتها الفعالة في جهود التكامل والتنمية المشتركة.
14- الانفتاح على الاقتصاد العالمي في ظل سيطرة عربية على المقدرات الذاتية، والتصدي للسلبيات التي تنطوي عليها التغيرات العالمية والإقليمية . [2]

---

[1] نبق بوبكر ،**التكامل الاقتصادي العربي وتحدياته وآلياته في ظل التحولات العالمية**،الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة ثليجي عمار،الأغواط،17-19 أفريل 2007،ص414.

[2] انتظار أحمد الشمري،**الجامعة المستنصرية**-بغداد،جمهورية العراق الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة ثليجي عمار،الأغواط،17-19 أفريل 2007،ص270.

المطلب الثاني: مبررات قيام التكامل الاقتصادي العربي

يعمل التكامل الاقتصادي العربي على تحقيق عدة مزايا وأهداف للأمة العربية، والتي يستحيل أو يصعب أن تحققها الدول العربية منفردة وهذا في ظل المتغيرات العالمية الراهنة، إذ يحضا هذا التكامل بعدة مبررات والتي سنحاول إيجادها فيما يلي:[1]

الفرع الأول: مبررات متعلقة بالبيئة الخارجية : وتتمثل في :

1- تنامي التكتلات الإقليمية الاقتصادية عبر العالم : فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين اتجاها نحو التكتلات الإقليمية، مما أدى إلى تكوين تكتلات اقتصادية عملاقة، ولعل أبرزها الإتحاد الأوروبي، الذي أصبح يمثل أكبر قوة اقتصادية عالمية،في حين بقيت الدول العربية عاجزة على إنجاح تكاملها الاقتصادي وفي ظل هذا الوضع فإن التكتلات الإقليمية الناجحة، سوف تؤثر من عدة جوانب على اقتصاديات الدول العربية خاصة الإتحاد الأوروبي، لأن أغلب الدول العربية تتعامل معه، فمن جهة سوف تؤدي التكتلات الاقتصادية العملاقة إلى زيادة حدة المنافسة الدولية، والنزاعات الحمائية، وستقلل من فرص وقدرة صادرات الدول العربية للوصول إلى أسواق الدول الصناعية، خاصة أن الدول أطراف التكتل تضع شروطا وقيودا على المنتجات التي تدخل أراضيها،كما تعمل تلك التكتلات على جذب الاستثمارات الخارجية، نظرا للمزايا التي تمنحها وبالتالي تحرم الدول خارج منطقة التكامل من تلك الاستثمارات، بما فيها الدول العربية، ومن جهة أخرى سوف تعمل تلك التكتلات على استنزاف خيرات الدول العربية في تبعية اقتصادية تلك التكتلات الاقتصادية الضخمة.

وأمام هذه البيئة العالمية، أصبحمن الضرورو ي على الدول العربية أن تتحدث باللغة التي يفهمها العالم اليوم، وهي لغة القوة الاقتصادية، مما يستدعي ضرورة تكاملها .

2- ظهور المنظمة العالمية للتجارة : فقد انضمت بعض الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، والبعض الآخر في طريق الانضمام، وهذا ما يترتب عنه الالتزام بالمعاملة الممنوحة للدول الأكثر رعاية، لأي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية، إذا كانت تلك الدولة لا تنتمي لأي تكتل اقتصادي إقليمي، فمثلا إذا أعطى لبنان ميزة ضريبية لفرنسا لسلعة معينة تدخل لبنان بمعدل ضريبي أقل، فإن تلك الميزة تطبق تلقائيا على استيراد هذه السلعة، من أي دولة أخرى منظمة إلى المنظمة العالمية، أما إذا أعطى لبنان مزايا ضريبية لدول تشترك معه في اتفاقيات تجارية تدخل في إطار التكامل الاقتصادي، كمنطقة تجارية حرة، أو إتحاد جمركي أو سوق مشتركة، فإنه يعفى من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية للدول الأخرى، حتى وا ن كانت

[1] فرج شعبان،**التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية،جامعة الشلف ،2005/2004، ص54-55

منضمة إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا من شأنه أن يزيد من قوة التفاوض العربي مع وفد منظمة التجارة العالمية.

إلى جانب هذين المبررين الخارجيين للتكامل الاقتصادي في الوقت الراهن،هناك مبرر آخر وهو الحاجة إلى وجود قوة اقتصادية عربية، مستمدة من تكامل اقتصاديات الدول العربية، ومن جهة أخرى من وجوده القوي في الأسواق العالمية بمنتجاته، وكذا دعم الولايات المتحدة الأمريكية له، وبالتالي لم يعد التكتل الاقتصادي العربي خيار ولكن أصبح ضرورة تفرضها البيئة الخارجية.

الفرع الثاني: مبررا خاصة باقتصاديات الدول العربية

1- وجود النواقص والفوائض:

فهناك تناقض كبير بين أوضاع الدول العربية، بحيث هناك دول عربية تملك فوائض مالية معتبرة، ومثال على ذلك الدول الخليجية، لكن بها فرص استثمارية قليلة، في حين هناك دول عربية أخرى بها فرص استثمارية هائلة ولكنها تعاني من نقص في السيولة، كما أنه هناك دول عربية بها نقص في العمالة،وبالمقابل هناك دول عربية تعاني من البطالة.

فمن شأن هذه التناقضات الموجودة في الاقتصاديات العربية، أن تدفع بتكاملها لإزالة تلك الفرو قات.

2- الرغبة في زيادة قوتها التفاوضية:

فالتكامل الاقتصادي للدول العربية، يتيح لها موقفا أكثر قوة في السوق الدولية، واتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى، فعندما تفاوض الدول العربية مجتمعة كقوة اقتصادية واحدة، في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو الشراكة الأورومتوسطية، أحسن مما لو تقوم بذلك كل دولة على حدا كما يحقق التكامل للدول العربية شروطا أفضل لتجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقياتها التجارية مع بعضها البعض، ومع الدول الأخرى.

3- إدراك الدول العربية أن وجودها مشتتة وغير متكاملة، سوف يعرضها للمطامع الأجنبية، خاصة من قبل تلك التكتلات القوية،والشراكات المتعددة الجنسيات، التي تعمل دائما على استنزاف خيرات الدول الضعيفة.

4- يعمل التكامل الاقتصادي العربي على خلق سوق واسعة من المستهلكين، مما يتيح فرصة أكبر للمنتجين العرب لتصريف منتجاتهم، بأقل التكاليف نظرا للتقارب الجغرافي ما بين الدول العربية .

5- يتيح التكامل الاقتصادي العربي أيضا وسيلة من وسائل تحقيق التنمية في العالم العربي، وطريق للاكتفاء الذاتي، وتخفيف التبعية الاقتصادية للدول الغربية، خاصة في المنتوجات الاستهلاكية، فمن شأن تكامل الاقتصاديات العربية أن توفر تلك المواد، لأنها تملك موارد زراعية تؤهلها لذلك.

6- رغبة الدول العربية في تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي،لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة، تتيح ترسيخ الأموال العربية في استثمارات عربية، مع جذب الاستثمارات العربية المهاجرة للداخل، وا ٍقامة سوق مالي عربي ومشروعات عربية مشتركة.

7-الاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد المتنوعة التي تزخر بها كل دولة عربية، ومحاولة الاستفادة من الكفاءة الإنتاجية لها، بما يحقق الرفاهية الاقتصادية .

وا لى جانب هذه المبررات الداخلية للتكامل الاقتصادي العربي، هناك أيضا مبررات أو دوافع سياسية من بينها إزالة أو تخفيف النزاعات السائدة ما بين بعض الدول العربية، فمن شان تكاملها الاقتصادي أن يعمل على نشر وا حلال السلام فيما بينها محل الصراع

المطلب الثالث : جهود ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي

أصبح التكامل الاقتصادي العربي من المواضيع القديمة والمتجددة في الأدبيات الاقتصادية، ولقد تبلورت بظهور العديد من المحاولات الرامية لتحقيق ذلك، وبهذا الصدد سنحاول إلقاء نظرة على أهم المحاولات الرامية لتحقيق الوحدة العربية، وذلك بداية من نشأتها وصولا إلى المرحلة الراهنة المتمثلة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفرع الأول : جهود التكامل الاقتصادي العربي

أولا: ميثاق جامعة الدول العربية :

لما أصدرت بريطانيا البيان عام 1941 والذي يسمح بإقامة أي مشروع عربي بعد مشاورات من طرف القادة العرب كان أول مشروع مقدم هو مشروع جامعة عربية مصغرة تضم "الهلال الخصيب" والذي يشمل "العراق وسوريا الكبرى"، كما يمكن الانضمام لأي دولة عربية أخرى حيث يتولى مجلس الجامعة شؤون الدفاع الخارجية والعملة والمواصلات والجمارك .

الاتجاه الأول : إقامة دولة عربية اتحادية فيدراليا أو كنفيدراليا مثلت سوريا هذا الاتجاه .

الاتجاه الثاني : وهو الاتجاه الذي فضل التعاون وتنسيق الخطط مع احتفاظ كل قطر فيه باستقلاله وحقه في اتخاذ القرار ومن بين الأسماء المطروحة"التنظيم الجديد، التحالف العربي، الاتحاد العربي، الجامعة العربية، وجامعة الدول العربية"، وهذا الأخير هو اتجاه مصر، وهو المشروع الذي لقي قبولا عاما والأكثر تعبير عن الأوضاع وعلاقات الأقطار العربية .[1]

وفي إطار ذلك وجه النحاس رئيس وزراء مصر في: 1944/07/12م، الدعوة إلى الحكومات العربية المشاركة في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للمشاركة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام لصياغة المشروعات لتحقيق الوحدة العربية ونحو إقامة تنظيم جامعة الدول العربية كان أول إجراء هو"بروتوكول الإسكندرية في: 1944/10/07م، الموقع من طرف اللجنة المكونة من خمسة أعضاء الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر" .

[1] لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية-المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دولي،2011-2012،ص 27.

ثم تبع هذا البروتوكول إقرار ميثاق جامعة الدول العربية من الدول السابقة الخمس بالإضافة إلى كل من السعودية واليمن في: 1945/03/22 ليشهد ميلاد النظام العربي الإقليمي القائم إلى يومنا هذا .[1]

ثانيا : معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي :

عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في:1950/06/17م، واعتبرت مكملة لميثاق جامعة دول العربية في المجال الاقتصادي، وقد وقع المعاهدة سبعة دول(مصر، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، السعودية، اليمن)، ونصت في المادة السابعة على ضرورة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية لتحقيق الأهداف التالية:

- إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية، ورفع مستوى المعيشة فيها .
- تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصادياتها، واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي .[2]

كما نصت في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية أو من يمثلهم ليقترح على الحكومات الدول الأعضاء ما يراه كفيلا بتحقيق أهدافه.[3]

ثالثا : اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت :

المبرمة في: 1953/09/07م،لتسهيل التبادل التجاري وتوحيد جدول التعريفة الجمركية مع تقرير الإعفاء الجمركي لبعض المنتجات الزراعية والحيوانية، ومنح المعاملة التفضيلية لإنتاج الدول الأطراف المتبادلة من السلع المصنوعة، وتشمل تجارة الترانزيت* عبر أقاليم الدول الأطراف،وقد ضمت الاتفاقية دول الجامعة العربية الأردن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر، ليبيا، ثم انضمت إليها الكويت في عام 1964م، وتعتبر هذه الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية .[4]

رابعا : اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال

تعتبر هذه الاتفاقية مكملة للاتفاقية السابقة(الخاصة بتسهيل التبادل التجاري) وقد جرى توقيعها في سبتمبر عام 1953 وصادق عليها ستة دول عربية وهي: الأردن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر. وتلزم الاتفاقية كل الدولة طرف فيها بالتزامين هما: تسهيل مدفوعات المعاملات التجارية إلى باقية الدول المتعاقدة، ومنح هذه

---

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص ص 10، 11.

[2] كهينة رشام،**واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2009/2008،ص 47.

[3] بلقاسم طراد،**التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي–دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**–رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012،ص 9.

[4] زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،فتح لطباعة والنشر،إسكندرية،2003،،ص ص 315، 316.

المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملة تفضيلية، ولكن الاتفاقية لم تلزم الدول الأعضاء التي تطبق الرقابة على الصرف والتمويل الخارجي بإلغاء هذه الرقابة من المدفوعات الجارية فيما بينها.[1]

ويؤخذ عليها أنها لم تضع أية التزامات محددة على عاتق الدول الأعضاء بالنسبة لتسوية المدفوعات، كما أنها لم تنظم الوسائل العملية الفاعلة التي من شأنها أن تشجع انتقال رؤوس الأموال،وبقيت كل دول حرة في أنظمتها المالية.[2]

خامسا : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

وتم عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بموافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في: 1957/06/03م ودخلت حيز التنفيذ في: 1964/04/30م، وكان من أبرز خطواتها التنفيذية قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة في:1964/08/23 والتي ترجمت أبرز محاولات إنشائها بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى Arabian (AFTA) Free Trade Area التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ: 1997/05/19 تنفيذا لقرارات القمة العربية التي انعقدت بالقاهرة في جوان 1996.[3]

وقد ركز نشاط الوحدة الاقتصادية العربية على عدة محاور كمداخل ضرورية لبناء قاعدة متينة يستند عليها التكامل الاقتصادي وبالتالي الوحدة الاقتصادية العربية وهي كما يلي :[4]

- المدخل الإنتاجي من خلال الشركات العربية المشتركة والاتحادات العربية المتخصصة بهدف تعظيم الإنتاج العربي المشترك وتعميق التنسيق بين الصناعات العربية .
- مدخل الهياكل الأساسية والتي تلعب دورا أساسيا في تحقيق التشابك بين الاقتصاديات العربية.
- المدخل التخطيطي الإحصائي باعتبار أن التخطيط المسبق هو الحل الوحيد لبناء قاعدة تكاملية مشتركة من اقتصاديات مشتتة.
- المدخل التجاري عن طريق السوق العربية المشتركة بأهدافها الواسعة والمتعددة.

وكانت تهدف هذه الاتفاقية على ما يلي :[5]

- حرية انتقال الأشخاص، السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

---

[1] عائشة إبراهيم عبيد،**التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**،بحث مقدم لنيل درجة ماجستير،جامعة الخرطوم،2007،ص 138.

*-"**الترانزيت**"هي إعادة تصدير السلع والبضائع المستوردة حيث يتم نقل البضائع من مراكز الإرسال إلى مر اكز وموانئ الاستقبال قصد إيداعها مؤقتا أو إجراء بعض عمليات التصنيع أو تغليفها أو تعبئتها ثم يتم تصديرها دون أن تؤدي عنها أي رسوم جمركية.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك،مرجع سابق،ص ص 45، 46.

[3] خلاف علام،**توطين الفوائض المالية للدول العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012،ص 50.

[4] عدي قصور، **مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص312.

[5] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر،لبنان، 2004،ص 487.

- حرية النقل والعبور واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد أن تعمل الدول الأعضاء على : [1]

- جعل الوطن العربي منطقة جمركية واحدة .
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية .
- توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية وغيرها

سادسا: السوق العربية المشتركة :

أصدر مجلس الاقتصادي العربي في عام 1964 موافقته على إنشاء السوق العربية المشتركة وكان الهدف منها إلغاء كامل للتعريفة الجمركية والقيود غير الجمركية والعمل على تشجيع التجارة الحرة بين الدول الأعضاء من خلال إلغاء القيود المفروضة على السلع، وتم فعلا إلغاء الرسوم الجمركية اعتبارا من عام 1971،بين أربع دول هي(الأردن وسوريا والعراق ومصر)، وانضمت ليبيا وموريتانيا واليمن لاحقا، لكن هذه التجربة تعثرت وعوض عنها باتفاقية لتسهيل التبادل التجاري بين البلدان العربية.[2]

ولقد كان الهدف الرئيسي من قرار مجلس الوحدة الاقتصادية هو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إعفائها من الرسوم الجمر كية تدريجيا بهدف الوصول إلى منطقة التجارة بخطوة أولى نحو تحقيق السوق المشترك

وفي سبيل تحقيق أهداف السوق العربية المشتركة رسمت الناحية التنظيمية للسوق العربية إطار يحدد نمط السياسات التجارية بين أطرافها، ويركز هذا الإطار على إلغاء القيود التعريفية التي يتم فرضها على السلع عند انسيابها من دولة إلى أخرى داخل حدود السوق، وكذلك على إزالة القيود غير التعريفية على واردات الدولة العضو من الدول الأخرى داخل السوق، ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن قرار السوق المشتركة لا ينشئ في الحقيقة سوقا مشتركة، بل ترك إنشائها للمستقبل،وا نما في الحقيقة هو مجرد قرار بتحرير التجارة بين البلاد العربية الأطراف، وهو ما وافق إنشاء منطقة تجارة حرة عربية سعت الدول العربية إلى تحقيقها بدءا بإبرام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بينهما.[3]

[1] إكرام عبد الرحيم،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي–العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، مكتبة مدبولي للطباعة النشر،القاهرة،2002،ص85

[2] عبد الرزاق حمد حسين، التجارة العربية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد1،العدد2011،ص 92.

[3] بلقاسم أطراد، مرجع سابق،ص 12.

سابعا : اتفاقية تسيير التجارة وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 :[1]

تم توقيعها من طرف إحدى وعشرون دولة عربية والتي ضمنت المبادئ التالية :

- مبدأ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة .
- مبدأ الحماية المتدرجة للسلع العربية بمواجهة منافسة السلع غي العربية .
- مبدأ الربط المنسق بين إنتاج السلع بين الدول العربية .
- مبدأ التبادل المباشر في التجارة العربية البينية .
- مبدأ مراعاة الظروف الإثمائية لكل من الدول الأطراف لاسيما أوضاع الدول أقل نموا .
- مبدأ التوزيع العادل للأعباء والمنافع المترتبة على تطبيق الاتفاقية.
- مبدأ الاسترشاد بمعايير أهمية السلعة بالنسبة للمصالح القطرية والقومية .
- مبدأ عدم اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية في المجال التجاري بين الدول الأطراف .

وهذه الاتفاقية كغيرها لم تحقق النتائج المرجوة وذلك لنفس الأسباب التي وقفت في وجه التكامل الاقتصادي العربي على أساس أن هذه الاتفاقية جزء لا يتجزأ من العمل العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي .

ثامنا : منطقة التجارة الحرة العربية (غافتا) 1996 :

مر ما يزيد على خمسين عاما على بداية تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، والحقيقة أنها كانت تتعثر في كل مرة بعدها تبدأ، ثم تتكرر في صيغ مختلفة وسنوات مختلفة، وفي وقت تعاظم فيه التحديات والمخاطر التي تواجه المنطقة العربية وشهدت في علاقاتها الاقتصادية والسياسية العربية أكثر حالاتها ضعفا وتعثرا وفتورا [2]، ومن المبين أن العمل الاقتصادي العربي المشترك كان محكوما دوما برؤية وحدودية، تدفعها أحلامه تعبر عن نبض الجماهير، وطموحاتها ومصالحها ونزوعها إلى تحقيق تعاون أكبر بين البلدان العربية، مما جعله يمثل طموحا عربيا كبيرا، نظرا إليه أصحاب المدرسة الواقعية بأنه يحمل في طياته توجها حركيا، يمكن من خلاله نشوء أوضاع اقتصادية تكاملية جديدة على امتداد الدول العربية، تتجاوز حجم الدول القطرية، وتساهم في مواجهة الحواجز التي تباعد بين العرب،وبالتالي تساعد على إرساء دعائم مصالح مشتركة وحدودية فيما بينها بكل تجلياتها الاقتصادية والسياسة .[3]

[1] فطيمة لبعل، مرجع سابق، ص 29.

[2] سليمان المنذري،مرجع سابق، ص 90 .

[3] طاهر حمدي كنعان، **هموم اقتصادية عربية(التنمية– التكامل– النفط– العولمة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة2، 2005،ص102.

وانطلاقا من أهداف اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ولتحرير التبادل التجاري بينهما، وتنفيذا لقرار القمة العربية المنعقد بالقاهرة خلال الفترة 23/21 جوان 1996م بتكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .[1]

وبحلول سنة 1998 وبموجب القرار رقم 1317 المؤرخ في: فبراير/شباط 1997 تم الانطلاق في تجسيد هذا المشروع في أجال أقصاه 10 سنوات [2]، وتعد اتفاقية التجارة الحرة العربية أهم المحاولات الحديثة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وقد وقعت عليها 14 دولة عربية وهي: الأردن– الإمارات– البحرين– تونس– السعودية– سوريا– العراق– سلطنة عمان– قطر– الكويت– لبنان– ليبيا– مصر– المغرب، ولم توقع عليها 8 دول وهي: الجزائر– جيبوتي– جزر القمر– السودان– موريتانيا– اليمن– فلسطين– الصومال . [3]

وقد تضمنت مذكرة جامعة الدول العربية ثلاثة بدائل لإقامةمنطقة التجارة الحر ة :

1– دمج مناطق التجارة القائمة كمجلس التعاون الخليجي،الإتحاد المغربي ومجلس الوحدة الاقتصادية.
2-ربط وتطوير الاتفاقات التجارية الثنائية القائمة، وا ٍقامة منطقة حرة .
3– التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح لبعض الاستثناءات المؤقتة خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة

وقد تم تفضيل البديل الثالث، لأنه يؤدي إلى تحقيق التعاون المشترك المنشود بالسرعة والكيفية المطلوبتين لإقامة كيان اقتصادي عربي قادر على مواكبة التكتلات الاقتصادية العالمية، ويشترط للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة استيفاء شرطين أساسيين :

1– المصادقة على اتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية.
2– الموافقة على البرنامج التنفيذي، وهذا من خلال إيداع الدولة المعنية التوجيهات الكتابية الصادرة من السلطة المختصة إلى إدارات الجمارك لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي.[4]

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة(اليورو)،السوق العربية المشتركة الواقع والطموح**، مكتبة الأسرة، دون ذكر مكان النشر،2003، ص7.

[2] خلاف علام، **توطين الفوائض المالية للدول العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي–دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2013، ص51 .

[3] بلقاسم اطراد، مرجع سابق، ص 14.

[4] خلاف غلام،المرجع السابق،ص 51.

3- **وتتمثل أهداف إقامة هذه المنطقة في:**

- ❖ تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مابين الدول العربية
- ❖ تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية
- ❖ الحفاظ على المصالح الاقتصادية المشتركة للدول العربية
- ❖ الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية
- ❖ تنمية العلاقات الاقتصادية التجارية مع العالم الخارجي
- ❖ وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية الدولية

وتتمثل معوقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق نجاحه :

- ❖ غياب الإرادة السياسية
- ❖ عدم فعالية المواثيق والالتزامات العربية
- ❖ الإفراط في تطبيق سياسات الحماية
- ❖ تبني سياسة إحلال الواردات
- ❖ العوامل الخارجية وتشكيك الدول الكبرى في جدوى التكامل العربي
- ❖ النقص الشديد من الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي، مثل خدمات النقل ووسائل الاتصالات ونظام المعلومات وسياسات التسويق
- ❖ غياب وجود سلطة فوق الأقطار العربية تكفل لها اتخاذ قرارات ملزمة لهذه الدول العربية
- ❖ عدم إدراك أصحاب القرار للفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي

وعليه وبناء على ما سبق ذكره من معوقات لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن إنجاح هذه الفكرة أو الحلم العربي يتطلب توفر إرادة سياسية حقيقية لتفعيل العمل العربي المشترك وسند قانوني وبرنامج زمني إطار مؤسسي فاعل

إذن ما يمكن قوله عن التكامل الاقتصادي العربي أنه حلم يمكن تحويله إلى حقيقة بالنظر إلى مقومات النجاح المتوفرة لدى العرب سواء كانت اقتصادية،اجتماعية، دينية، ثقافية، إلا أن غياب الإرادة السياسية بين الدول العربية تحول دائما دون الوصول إلى إنجاح العمل العربي وهذا خلافا للاتحاد الأوروبي الذي يعتبر تجربة فريدة من نوعها أثبتت وجودها مقارنة بالعديد من المجالات الاقتصادية الأخرى.[1]

[1] عبد الرحمان روابح،**حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة-دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي2000-2010**،مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص64 .

الفرع الثاني: محاولات التكامل العربي الإقليمي الجزئي :

ظهرت التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية تماشيا مع التطورات العالمية من ضمنها تزايد التوجه نحو التكتلات الاقتصادية، وجمود العمل العربي المشترك، وتمثلت هذه التجمعات في تجمعات واد النيل، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الاتحاد ألمغاربي.

أولا: تجمعات وادي النيل :

كانت المحاولات الأولى للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان في:1969/08/31، حيث تم توقيع اتفاق أنشئت بموجبه هيئة دائمة تسمى مجلس التنسيق الاقتصادي، وتلتها محاولة في سنة 1971 شاركت فيها ليبيا لإقامة ما يسمى باتحاد الجمهوريات العربية، وظلت المحاولات مستمرة لإقامة تكتل بين كل من مصر والسودان إلى أن انعقد المؤتمر البرلماني المشترك وكان ذلك في شهر أكتوبر 1977، ووضع بنيانا تنظيميا مركبا تحكمه قنوات عديدة تربط الأجهزة التشريعية والتنفيذية بالبلدين، أما في 1982/10/12 فقد وقعت الدولتان(مصر – السودان) ميثاق التكامل الذيطالب بوضع إستراتيجية واضحة وا ٍعداد خطة تكاملية تكون أداة للتنسيق بين خطط الدولتين، لكن الملاحظ أيضا أن هذا الميثاق حل محله ميثاق آخر أطلق عليه ميثاق الإخاء الذي وقع عليه البلدين في 1987/02/21 واتخذ الجهاز الرئيسي لتنفيذ الميثاق شكل لجنةعليا مشتركة بر آسة رئيسي وزراءالبلدين، وقد تم التركيز والإلمام في هذا المجال بتنمية وا ٍحداث مشروعات تخدم أكبر قدر ممكن من المواطنين في ميادين الزراعة والصناعة.[1]

ثانيا: مجلس التعاون لدول الخليج العربي:[2]

تم إنشاء مجلس التعاون في شهر ماي عام 1981 في الدورة التأسيسية للمجلس الأعلى التي عقدت بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إقرار النظام الأساسي للمجلس الذي حدد جملة من الأهداف المعلنة، ركزت في مجملها على الجوانب الاقتصادية والفنية، مما يساهم في دعم هذه التجربة التعاونية مجموعة من المقومات الأساسية للوحدة الخليجية وهي سمات تجمع البلدان الخليجية دون غيرها من البلدان الأخرى في المنطقة تتمثل في العقيدة المشتركة وتشابه الأنظمة ووحدة التراث وتماثل تكويناتها السياسية والاجتماعية والسكانية وتقارب الثقافي والحضاري.

[1] محمد محمود الإمام،**العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره**،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،2002،ص 463.

[2] عبد الكريم العيساوي، **التكامل الاقتصادي العربي**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان،2015،ض42.

تصنف اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع مستوى دخل الفرد فيها، ولما كان النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس، حيث يغطي 95% من إيراداتها، ويمثل حوالي 99% من صادراتها، وا ٍدراكا منها للخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة إستراتيجية واحدة مثل النفط، فقد اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات، فعملت على تطوير القطاع الصناعي، حيث حققت تقدما إنمائيا واضحا على مستوى عدد المنشآت وانتشارها ونمو القيمة المضافة فيها،وعلى الرغم من ذلك يواجه القطاع الصناعي في دول المجلس بعض التحديات أبرزها الارتباط الشديد بين أداء القطاع الصناعي وتطورات السوق العالمية للنفط، بحيث تلقي تلك التطورات بظلالها على التغير ايجابيا وسلبيا على القيمة المضافة على الصناعة

ثالثا: اتحاد المغرب العربي : [1]

إن فكرة قيام وحدة مغربية ليست حديثة العهد بل هي وليدة الثلاثينات 1937 إبان استعمار دول المغرب العربي، وتلت هذه الفترة عدة مبادرات إلى أن أعيد طرحها من جديد بعد استقلال المغرب وتونس وبالضبط في عام 1956، بحيث بدأت وحدة الاستثمار تتبلور في أذهان القادة المغاربة آنذاك، وفي عام 1958 تم انعقاد مؤتمر طنجة الذي ضم الحزب الدستوري الحاكم بتونس،حزب الاستقلال الحاكم في المغرب وحزب جبهة التحرير الجزائري، أين طرحت فكرة الوحدة بين دول المغرب واستقلال الجزائر وكانت هذه القمة الأولى لدول المغرب العربي.

وباستقلال الجزائر عام 1962 بدأت فكرة تجسيد مبدأ التعاون الاقتصادي تظهر بين دول المنطقة وأول مبادرة هي إنشاء شركة مشتركة لبعض المحاصيل الزراعية، إلا أن النزاع بين الحدود الجغرافية للبلدين الجزائر والمغرب وقف في وجه هذا المشروع المشترك.

وفي سبتمبر 1964 ظهرت محاولة أخرى لجمع الشمل من جديد مع دخول ليبيا وموريتانيا، بحيث اجتمع وزراء الاقتصاد لكل من الجزائر، تونس، المغرب وليبيا قبل انضمام موريتانيا وناقشوا إمكانية التعاون الاقتصادي، أين تقرر تشكيل لجنة دائمة استشارية، وقد عملت اللجنة على تدعيم علاقات التبادل التجاري وتبادل الخبرات بين الدول المعنية بذلك،إلى جانب توجيه الاهتمام بالقطاع الزراعي.

فيفري 1989 تم عقد القمة الثانية لدول المغرب العربي التي خصت كل من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وريتانيا.

[1] مقدم عبيرات،مرجع سابق، ص ص،141،139

المبحث الثالث : تقييم محاولات التكامل الاقتصادي العربي (مقومات، معوقات، سبل تفعيل)

لقد استعرضنا مختلف المحاولات التي بذلت من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إلا أنها تعثرت هذه الجهود بسبب كثرة المشاكل وتشعبها، وتراوحت بين أسباب خارجية ومحلية وعربية، وبين أسباب سياسية وإيديولوجية وثقافية وإدارية ومؤسسية وحتى نفسية، وفيما يلي نتناول عددا من المقومات والمعوقات التي أدت إلى تعثر محاولات التكامل الاقتصادي العربي المشار إليها سابقا، ومقترحات لتفعيلها

المطلب الأول : مقومات التكامل الاقتصادي العربي

و غم الصعوبات والمشاكل التي اعترضت مسيرة العمل العربي المشترك، إلا أن الوطن العربي يمتلك ويتمتع بمقومات عديدة للتكامل الاقتصادي لو تم تجسيدها واستغلالها والأخذ بها والتي يمكن ذكرها كما يلي :

الفرع الأول : مقومات غير اقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي :

تتوفر المنطقة العربية على دواعي ومقومات غير اقتصادية ومن أهمها المورث الحضاري والثقافي للتاريخ الإسلامي، ، وهذا يعود إلى قرون سابقة أثبتت فيها الحضارة الإسلامية العربية قدرتها على قيادة أمة واحدة في مجالات كثيرة فما بالك بالاقتصادية، كما تمتلك البلدان العربية روابط قومية ودينية ولغوية وتاريخية وعادات وتقاليد متقاربة جدا بين شعوبها ويمكن إدراج هذه المقومات على النحو الآتي:[1]

أولا: الاتحاد الروحي الديني: يؤدي توفر هذا المقوم إلى سهولة قيام التكامل، نظرا للترابط بين جزيئات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة، ويتوافر الوطن العربي على هذا الاتحاد الروحي الديني على أوسع نطاق، فأعلب سكان الدول العربية مسلمون متحدون في العقائد والأركان، وبالتالي فإن هذا الوازع الديني يدفع بهم إلى إقامة إتحاد بينهم، لأن الدين الإسلامي يأمر بالتعاون فيما بين المسلمين، ويعتبرهم أمة واحدة.

ثانيا:التاريخ المشترك: أيضا من مقومات التكامل الاقتصادي العربي تاريخهم المشترك، فالدول العربية ترتبط بعضها البعض تاريخيا منذ ظهور الإسلام، حيث كانت تعتبر كدولة واحدة تحت راية الإسلام، لكن تلك الوحدة تعرضت ربما للانفصام والتفكك، بسبب ما عانت منه أغلب الدول العربية من استعمار لبلادها، كما ترتبط الدول العربية بعضها البعض بالجانب اللغوي، و هذا ربما ما لا نجده في أي تكتل آخر، فالتاريخ المشترك واللغة والثقافة والدين، تعتبر دعم كبير في سبيل التكامل الاقتصادي العربي.

[1] فرج شعبان،مرجع سابق،ص53.

الفرع الثاني: مقومات اقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي:

يمتلك الوطن العربي إمكانيات طبيعية ضخمة رغم توزيعاتها بصورة غير موازنة، تتمثل في الأراضي زراعية شاسعة تقدر بحوالي 198 مليون هكتار لا تتعدى المساحة المزروعة ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن هذه المساحة الزراعية لو تم استغلالها بكفاءة وبطريقة جيدة لكان بإمكانها أن تؤمن للوطن العربي كل حاجياته الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة، بإضافة إلى المساحات الرعوية الواسعة والغابات التي تمثل حوالي 138 مليون هكتار وتشكل 30% من مساحة الغطاء النباتي العربي إلى جانب الثروة السمكية والحيوانية والمعدنية وغيرها من المصادر الاقتصادية العربية .[1]

1- الموقع الجغرافي الاستراتيجي :

يمتد الوطن العربي في قارتي إفريقيا وآسيا من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، وتبلغ مساحة الوطن العربي 14،2 مليون كلم2 ، 23% من هذه المساحة في القارة الآسيوية 77% منها في القارة الإفريقية، وهو بذلك أكبر مساحة من الولايات المتحدة الأمريكية بل أنه يفوق بمساحته مساحة القارة الأوروبية، فالوطن العربي إذن ذو موقع جغرافي استراتيجي هام، ويصل امتداده 7500 كلم طولا من محيط الأطلسي إلى الخليج العربي 1000 كلم إلى 3000 كلم عرضا، من الغرب غلى الشرق حوالي 6000 كلم ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال 5000 كلم ويطل الوطن العربي على المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، ويسيطر على أهم ثلاثة ممرات مائية من جهة نظر الملاحة والتجارة الدولية، وهي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وهو يتحكم في أربعة مواقع بحرية بالغة الأهمية هي مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز .

2- الموارد المائية ومصادر الطاقة :

يبلغ متوسط الأمطار في الدول العربية في كافة المناطق حوالي 161 ملم سنويا، أي حوالي 22% من المتوسط العالمي، كذلك تقدر الموارد المائية السطحية والجوفية بحوالي 338 مليار م3، حيث أنه لا يتجاوز المستغل منها 51%، هذا بالإضافة إلى أنه يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي من المياه العذبة بحوالي 7734 م3، كما يملك الوطن العربي مصادر عديدة للطاقة منها البترول والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء، حيث يمتلك حوالي 62% من الاحتياط العالمي من النفط المكتشف كما يصدر 25% من إجمالي الصادرات العالمية

بالإضافة إلى ذلك أنه يمتلك احتياطي لا بأس به من الغاز الطبيعي يصل إلى 21.6% من الاحتياطي العالمي .

[1] بلقاسم اطراد، مرجع سابق ،ص23.

3- توافر رؤوس الأموال بشكل هائل :

تتوفر الدول العربية على موارد مالية هائلة، خاصة الدول النفطية منها، فقد أدى تنامي الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره في سنوات السبعينيات، إلى ارتفاع عائدات الدول العربية المصدرة للنفط، ونتيجة لزيادة الإيرادات تراكمت لدى البلدان النفطية فوائض نقدية كبيرة، خاصة في دول الخليج العربي، ولكن تلك الفوائض النقدية التي كانت تحوز عليها الدول العربية، كان أغلبها يأخذ طريقة إلى الأسواق المالية الغربية أما على شكل استثمارات مباشرة أو عقارات، أو على شكل ودائع لدى البنوك الغربية، ويرجع ذلك إلى عدم تناسب تلك الفوائض مع حجم الدول التي تملكها، فأغلب الدول الخليجية بالإضافة إلى ليبيا مساحتها وعدد سكانها قليل، وقد استمرت الفوائض المالية العربية في الزيادة بالرغم من التذبذب الذي عرفته أسعار النفط، كما استمر هروبها إلى الدول الغربية، ويبقى حجم الأموال العربية في الخارج غير محدد على وجه الدقة وتتضارب الإحصائيات بشأنه، إلا أن تلك التقديرات تتفق على أنها هائلة وضخمة.[1]

4- اتساع السوق العربية :[2]

وبالتالي تمتد من الخليج إلى المحيط، وتتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منه سوقا نموذجا فهذا السوق يضم أكثر من 250 مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الاقتصادي وبالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم، والوفرات الداخلية والخارجية مما يؤدي لزيادة الإنتاج، وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن العربي.

5- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي :[3]

قدر عدد سكان الوطن العربي سنة 2015 بحوالي 389 مليون نسمة وقدر معدل النمو المتوسط بنمو 2،36% ، وهو أعلى من معدل نمو سكان الدول النامية التي تقدر بـ 1،9% والدول المتقدمة بـ0،8% والعالم 1،6%، هذا العدد كافي لتنمية المنطقة العربية بشكل ذاتي كما أن توافر هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة والتي قدرت سنة 2003 بحوالي 115 مليون نسمة يشكل الشباب فيها حوالي الثلث، يمكن استغلالها في البناء تنمية عربية شاملة، حي تعاني بعض البلدان العربية من نقص في القوى العاملة في حين تعاني أخرى من مشكلة البطالة، ومن هذا المنطلق يتيح التكامل فرصة لحرية انتقال العمالة وتحقيق التوازن.

---

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص 27.

[2] محي محمد مسعد، **الاقتصاد العربي وظاهرة العولمة**، دار الكتاب القانوني، 2008،ص 54.

[3] http://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة الدول العربية-حسب-عدد-السكان

المطلب الثاني : معوقات التكامل الاقتصادي

تحد فرص التكامل الاقتصادي العربي جملة من الأسباب،التي تتداخل فيما بينها، لتغدوا من أهم أسباب–أيضا–ضعف مستوى الأمن الاقتصادي العربي[1]، وفي هذا السياق يكمن أن نؤشر تلك الأسباب إلى:

الفرع الأول: معوقات السياسية:

لا شك أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما في تحقيق التكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن العملية التكاملية في المجال الاقتصادي، هي في الحقيقة تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول، ويعتبر غياب وضعف الإرادة السياسية من أهم الأسباب التي عرقلت من مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وضعف الإرادة السياسية تجسدت في عدة مظاهر، أهمها عدم قيام أصحاب القرار السياسي في الدول العربية بوضع ما تم التوصل إليه من التزامات واتفاقيات في إطار أي عمل عربي مشترك موضع التنفيذ [2].

الفرع الثاني : معوقات الاجتماعية :

يمثل المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاته، أحد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي، وهي العلاقة التي سادتها مشاعر الغيرة والمقارنة والتفضيل، والحرص على تبوء دور الزعامة،ولقد أسهمت الحرب الباردة في تعزيز هذه التفرقة، وكرستها حرب الخليج والغزو العراقي للكويت بصورة أكبر. [3]

الفرع الثالث : معوقات اقتصادية : هناك العديد نذكر منها :

1- غياب التنسيق في مجال النقل والشحن وارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير فيما بين الدول العربية.

2- تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوية بين المستويات المعيشية بين الدول العربية حيث أن المستفيد أكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو المرتفع.

3- اختلاف الأنظمة الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة هذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دول العربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية،وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل العربي

4- ضعف وقلة النقل والمواصلات، حيث يعاني هذا القطاع من التخلف والانقطاع بين الدول العربية، الأمر الذي يستلزم قيام سياسة مشتركة بين الدول العربية لفرض الدول تنمية وا نشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية مع توسيع التبادل التجاري لأن العبرة ليس في تقرير حرية انتقال السلع والأشخاص، بل في توفر الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.[4]

---

[1] كامل علاوي الفتلاوي،عاطف لافي مرزوق،**العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،ط1،عمان،2009،ص283 .

[2] تزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق،ص ص 78-79.

[3] أسامة المجذوب،**العولمة والإقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**،الدار المصرية اللبنانية للنشر،مصر،2000،ص73.

[4] جميلة الجوزية، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،العدد 5،الجزائر،ص ص 28-29.

5- ضعف أو غياب الإرادة الأساسية: إن عملية التكامل الاقتصادي لا يمكن أن تحقق إلا إذا تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب هذا قدر من التفاهم السياسي خصوصا عندما يكون الأمر متعلقا بقضية مثل الصحراء الغربية، ففي أواخر عام 1995 تفجر هذا الخلاف بين المغرب والجزائر وأعلن المغرب تجميد نشاط الإتحاد واتهم الجزائر بالخروج عن حيادها في تلك القضية.

6- وينطوي ضعف دور القطاع الخاص العربي على تأثيرات سلبية، بالنسبة لموضوع التعاون والتكامل الاقتصادي، إذ يضفي طابعا بيروقراطيا وا إداريا على الجزء الأكبر من التجارب والجهود الراهنة الرامية إلى تقوية مستوى التداخل والتشابك بين الاقتصاديات العربية،كما يلعب النقص وعدم الدقة في نظم الإحصائيات الوطنية، دورا مقيدا لاتجاهات التكامل .

7- تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة مما يجعل الغرب ينتهز هذه التناقضات بين الدول العربية ليتدخل في شؤونها بطرق مباشرة أو غير مباشرة للتقليل من قوتها والقضاء على الصناعات الحربية بصفة خاصة إن وجدت، وهذا لحماية المصالح العربية وأمن إسرائيل في المنطقة .[1]

8- تشابه الهياكل إنتاجية للدول العربية مما جعلها في حالة تنافس وليس تكامل،بينما تتسم نظمها الاقتصادية بالتباين مابين الدول تطبق التخطيط المركزي ودول أخرى تطبق اقتصاد السوق وتعتمد على القطاع الخاص[2]

9- ضعف الإرادة السياسية:

لقد لعبت الإدارة السياسية دورا هاما في تعميق أزمة التكامل. حيث أن هذه الإرادة كانت ضعيفة لعدة أسباب:

أ. عدم وضوح الرؤية الحقيقية للفوائد الكبيرة التي تعود على هذه الدول من قيام التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية والسياسية .

ب. عدم الاقتناع الكامل لدى أصحاب القرار السياسي بجديتها وجدواها .

ت. غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف .

ث. التركيز والاهتمام بالمشاكل القطرية دون الأعمال القومية.

ج. عدم التنسيق بين الأجهزة والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات والهيئات.

[1] حيزية هادف،التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا،**مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 04،جامعة المدية،2013،ص19.

[2] أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص126 .

10-عدم وجود جهاز لفض المنازعات :

لم يتوفر لدى الدول العربية جهاز(محكمة عربية إسلامية) قضائي لحل المشاكل الوطنية سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية وحل الخلافات بشكل مسئول وملزم مما أثر كثيرا على الاتفاقيات الجماعية التي عقدتها الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية .

11-عدم مسايرة التقدم التكنولوجي :

لاشك أن الدول العربية متخلفة كثيرا عن الدول المتقدمة في مجال التطورات التكنولوجية الحديثة خاصة في مجال إنتاج السلع الزراعية والصناعية وافتقار الكثير منها للمواصفات القياسية العالمية والكفاءة الإنتاجية مما يؤدي في النهاية إلى ضعف القدرة التنافسية في الأسواق المختلفة .[1]

المطلب الثالث : سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

واجه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي عدة معوقات، كانت سببا في اعتراض وصوله إلى مراحل متقدمة، وبات من الضروري على الدول العربية أن تعمل على إحياء تكاملها الاقتصادي، وفي ما يلي بعض سبل لتفعيل الاقتصاد العربي منها:

الفرع الأول: توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية:

حيث لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصاديا، بل يجب إلى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة، أو بمعنى آخر خلق سوق عربي يقوم على موحدة للتكلفة الإنتاجية، هذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية الموحدة، وشؤون النقد، وسياسات الاستثمار، وبعض العناصر الضريبية، والسياسية التجارية للدول العربية اتجاه الدول الأخرى، كل هذه الأمور تتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل إلى حلول وسيطة لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية، ومستوياتها التنمية بها، ورؤية أصحاب المصالح لعائد التكامل وسبل تحقيقه.[2]

الفرع الثاني : إنشاء بنك عربي موحد :يتم تمويله بنسبة من إجمالي الناتج المحلى للدول العربية، ويتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموع الدول العربية، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري، وكذل1ك الترويج لمشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية الأجنبية

[1] إسماعيل عبد الرحيم شبلي،**أسباب ومعوقات قيام التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية**،مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي،مركز صالح للاقتصاد الإسلامي،جامعة الأزهر،القاهرة،2010،ص285.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق،ص81 .

الفرع الثالث: تخطيط العمل العربي المشترك:

ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويلة الأجل تكون إطارا لخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الإستراتيجية التي يتم وضعها، على أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية .[1]

الفرع الرابع: سبل أخرى لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي :[2]

1. تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة، و العمل على تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات في الدول العربية،و تشجيعها على المساهمة في المشروعات والأسواق المالية في مختلف البلدان العربية.
2. تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسيات في مجال إنتاج السلع المصنعة مثل الأدوية والحديد والصلب والبترو كمياويات الأساسية والتصنيع باعتبارها ضمن المداخل الرئيسية للتنوع الاقتصادي العربي.
3. تطوير الأسواق المالية العربية بإنشاء هيئات رقابة مالية ،وا إقامة بور صات حديثة للاستثمار وتغطية الإصداراتـوا إصدار صناديق الاستثمار المشترك وغيرها من الأدوات المالية الحديثة ، كذلك تشجيع البنوك العربية على تطوير أعمالها للقيام بدور أكبر في تنشيط سوق رأس المال وبخاصة في إقامة صناديق الاستثمار المختلفة وأداء الأدوار المعروفة في الأسواق المالية المتطورة مع الاهتمام بالسياسات الإنمائية السليمة.
4. تشجيع ودعم إنشاء المزيد من المؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية للوفاء بالاحتياجات المالية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي.
5. ضرورة وضع القواعد والبرامج المتطورة لتحسين إدارة الشركات من خلال تطبيق أسس الإدارة السليمة والمعايير المحاسبية ونشر المعلومات.
6. صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات التنموية الفعلية والتحديث الزراعي. كما يجب العمل على سرعة نقل وتوظيف التقنية في مختلف جوانب الحياة العربية.
7. أهمية أن تسعى الدول العربية بقوة إلى المشاركة في جميع المؤسسات الدولية الفعالة من خلال تمثيل متوازن لها يكفل لها دورا مناسبا في صنع وتنفيذ القرارات والاتفاقيات الدولية.
8. توفير المناخ السياسي المناسب في الوطن العربي والمتمثل في الديمقراطية وحرية التعبير.

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك،مرجع سابق،ص 109.

[2] أسمهان خاطر، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص85.

قيام الدولة بدورها الأساسي في القيام بإصلاحات اقتصادية في الجانب الكلي وتوفير سوق منافسة سليمة والابتعاد عن الاحتكار والمحافظة على حقوق المستهلك. وتوفير مناخ سياسي واجتماعي مستقر وتطوير عملية البحث والتطور التكنولوجيا إضافة إلى مهامها التقليدية المعروفة من (عدالة، تعليم، صحة)

9. تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر، ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العاموا يجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي.
10. مراجعة جميع الاتفاقيات والتجارية والاستثمارية والضريبية العربية، وا جراء التعديلات اللازمة عليها، بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والدولي، وا عطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذها الصلاحيات اللازمة لذلك وعلى الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .[1]
11. السماح للأفراد من العمال والخبراء والطلاب والباحثين من الدخول والإقامة في البلدان العربية دون عائق.
12. إنشاء إدارة متخصصة مزودة بالكفاءات الفنية وذات صلاحيات رفيعة وواسعة في شؤون منطقة التجارة العربية الحرة في كل بلد عربي.
13. وضع خطة تتضمن مشروعات إنتاجية وخدمية وتعليمية وصحية لتنمية الدول العربية الفقيرة في ضوء خطة التكامل العربي.
14. فتح الأسواق العربية أمام كل المهنيين والحرفيين العرب لإنشاء صناعات صغيرة حسب متطلبات كل دولة وفي المكان الذي يتناسب مع الإنتاج والتسويق فيها وكذا إنشاء المشرو عات الكبرى المطلوبة لتسهيل التنقلات بين الدول العربية.
15. تعزيز السياسات التنموية المبنية على الانفتاح نحو أسواق التصدير شريطة برمجة هذا الانفتاح من خلال أولوية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة بالنسبة للبلدان العربية وبهدف إنشاء سوق مشتركة واتحاد جمركي بين جميع الأقطار العربية.[2]
16. تعزيز مداخل التكامل الاقتصادي العربي، عن طريق تنمية التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية–العربية وا قامة المشروعات العربية المشتركة، وهذا من شأنه أن يعمل على تطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية، وتوسيع انتقال رؤوس الأموال بينها وتطوير السوق العربية لكل من المال والعمل والمنتجات، وكل هذا يخلق الأساس المادي لإقامة تكامل اقتصادي عربي.[3]

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق،ص82 .
[2] أسمهان خاطر، المرجع السابق، ص 59.
[3] تزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق،ص109.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التكامل الاقتصادي من القضايا ذات الأهمية الكبرى المتجسد في التكتلات البارزة على الساحة الدولية الذي يتطلب إزالة الحواجز والتنسيق بين اقتصاديات الدول المتوفرة على عوامل مشتركة وقدر كاف من التنوع في الموارد الاقتصادية.

ولقد كانت الدول العربية سباقة لإقامة التكامل فيها بينها، معتمد على مجموعة من الإمكانيات المادية والاقتصادية والطاقات البشرية التي تتوفر عليها، إلى جانب مجموعة من المقومات غير الاقتصادية كوحدة الدين، اللغة والجنس، فقامت مجموعة من الاتفاقيات داخل نطاق الجامعة العربية، افتتحتها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي،ثم اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، وصولا لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية،والسوق العربية المشتركة إلى أن جاءت اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة.

إلا أن كل هذه المحاولات قد اصطدمت بمعوقات منها السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والقانونية، حالت دون الوصول إلى الوحدة العربية، وبات من الضروري جدا على الدول العربية أن تعمل على إحياء تكاملها الاقتصادي بتطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية وعليه سيتم التطرق في الفصل الثاني إلى التجارة العربية البينية .

الفصل الثاني

الإطار النظري للتجارة العربية البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي العربي

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، كونها تدعم التوسع في اكتساب أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات، تلبية الرغبات الاستهلاكية المتزايدة للسكان

والدول العربية مثل بقية دول العالم، إدراكا منها لأهمية التبادل التجاري في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي، عملت منذ الخمسينات على إبرام عدة اتفاقيات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية فيما بينها لزيادة حجم التجارة البينية.

وأمام الظروف الدولية والإقليمية الحالية، وما يواجه تنمية التجارة العربية البينية من معوقات، أصبح من الضروري على الدول العربية أن تتخذ الخطوات اللازمة لأجل تنميتها ورفع مستواها، من خلال تنفيذ كل ما من شأنه أن يعمل على ذلك.

ومن أجل معرفة واقع التجارة العربية البينية ومدى أهمية تعزيزها وتطويرها في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي نحو الأمام سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للتجارة العربية البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي العربي مستندين إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : التجارة العربية البينية.
المبحث الثاني : مشاكل ومعوقات التجارة العربية البينية وآلية تنميتها.
المبحث الثالث : دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول : التجارة العربية البينية

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء بتأثير استحقاقات اتفاقية منظمة التجارة العالمية أو ظهور تكتلات اقتصادية دوليةوا إقليمية، فضلا عن معطيات ثروة تكنولوجيا المعلومات والاتصال هذا ما جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فأصبح دفع عجلة التنمية الاقتصادية بين الدول العربية أمر ضروري لا بد منه.

المطلب الأول:ماهية التجارة العربية البينية

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التجارة العربية البينية ومدى أهميتها ودوافع قيامها.

الفرع الأول: تعريف التجارة العربية البينية

التجارة العربية البينية هي عبارة عن التبادل السلعي بين الدول العربية وتدفق الصادرات والواردات في أسواق الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي وتنشيط التجارة العربية من خلال إلغاء القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية.

أي هي عبارة عن مجموع الصادرات إلى كافة الدول العربية والواردات من كافة الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

الفرع الثاني: أهمية التجارة العربية البينية

لا يقتصر دور التجارة العربية البينية على تحويل الصادرات إلى إيرادات أجنبية تفي بحاجات الاستثمار والاستهلاك بل يمتد ويشمل وظيفة أخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الإنتاجية من خلال ما تتيحه فرص التصدير من إمكانية لزيادة الإنتاج والدخل

ويمكن توضيح وبلورة دور التجارة البينية فيما يلي:[2]

1-تنويع هيكل الصادرات الزراعية وزيادة الصادرات الصناعية حيث تشتد المنافسة في الأسواق الخارجية وتفاقم الإجراءات المالية.

[1] عائشة إبراهيم عبيد،التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية،مرجع سابق،ص 113.

[2] عبد المالك بضيافا، قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته،**مجلة كلية العلوم الإسلامية**،العدد(1/15)،المجلد الثامن،جامعة قالمة الجزائر،2014،ص2.

2- تأمين وتشغيل الطاقات الإنتاجية التي أقيمت خلال الفترات السابقة التي فيها تعاني من التوقف لعدم وجود الأموال اللازمة لتواصل إنتاجها وهي تتمثل في المؤسسات النقلية ومؤسسات التغليف والتسويق وغيرها.

3- توفر إمكانية الاستمرار بنجاح في عملية التصنيع وتطوير الإنتاج الزراعي حتى يمكن ضمان البقاء في الأسواق العربية.

4- تحسين وتجويد الإنتاج من السلع الصناعية والزراعية المصنعة حتى يمكن إحلالها محل مثيلاتها من السلع الأجنبية التي تأتي في الأسواق الأوروبية

5- إيجاد آلية مناسبة لخلق فوائد للتبادل البيني عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية وتخطيط التشكيلة السلعية بشكل مناسب.

6- توسيع نطاق التبادل التجاري البيني حتى يشمل كل الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لتحقيق النتائج المرجوة والاستفادة من الفوائض الموجودة في الدول المختلفة.

7- التنسيق الكامل بين الدول العربية في حجم النوعيات المنتجة حتى لا تؤدي إلى الركود وتراكم السلع المعروضة.

الفرع الثالث: أهداف التجارة العربية البينية

من أهم أهداف التجارة البينية ما يلي :[1]

1- جذب الاستثمارات العربية الأجنبية الموجه للتصدير والمصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة .

2- إيجاد فرص عمل جديدة واستيعاب القوة العاملة العربية.

3- تنمية الخدمات المساندة للتجارة والمرتبطة طبيعيا بمستوى معدلات التبادل التجاري مثل خدمات النقل والتخزين والتسويق والترويج.

4- تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للسلع العربية.

5- زيادة القيمة المضافة للاقتصاد العربي من الصناعات التحويلية في المنتجات المصنعة وشبه المصنعة الموجهة للتصدير بدلا من تصديرها في صورة مواد خام .

6- زيادة الإيرادات التصديرية من النقد الحر الذي تشتد إليه الحاجة لتمويل الواردات من السلع وخدمات أساسية تنموية ولخدمة الدين الخارجي .

7- التحقيق من النتائج المترتبة على صعوبة التصدير للأسواق العالمية والأخرى بسبب اشتداد المنافسة أو الممارسات النقدية والحمائية المطبقة فيها.

[1] محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية، **مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي**، عمان، 2004، ص،ص 715،718.

8- المساعدة في دفع عملية تنويع الهياكل الإنتاجية للدول العربية عن طريق توسيع فرص التصدير، تحقيقا للنتائج الاقتصادية المترتبة على الاعتماد الرئيسي على إنتاج وتصدير مجموعة محددة من السلع الأولية.

9- أتاحه الفرصة للتوسيع في الآليات غير التقليدية للمبادلات التجارية في السلع والخدمات المرتبطة أحيانا بعمليات(إنتاج، تمويل، استثمار) مثل الصفقات المتكافئة والإنتاج لحساب الغير إبدال الديون بسلع والتجارة التحويلية.

10- تطوير أساليب التسويق والترويج على مستوى السوق العربية في مواجهة المنافسة العربية والأجنبية فيها كمرحلة تمهيدية للانتقال إلى السوق العالمية والمنافسة الواسعة.

11- بلورة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي كأساس لتطوير تكتل اقتصادي عربي مستقبلا من خلال تعزيز المصالح العربية المشتركة الناجمة عن التجارة.

12- توجيه الاهتمام الأكبر للقطاعات الزراعية في توزيع الإنفاق الاستثماري العام وتطوير البنية التحتية الزراعية.

المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية العربية الفترة (2005-2015)

تعتبر التجارة الخارجية محرك التنمية في الاقتصاديات المعاصرة، ويكتسب هذا القطاع أهمية خاصة في اقتصاديات الدول العربية، وتنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها معظم الاتفاقيات التي أبرمت في إطار التكامل الاقتصادي العربي، كل تلك الاتفاقيات كانت تهدف أساسا إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية من أجل تعزيز وحدتها وتكاملها الاقتصادي.

وتعتبر الدول العربية من أكبر الدول انفتاحا على العالم الخارجي، ولكن بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى، نظرا لارتباطها الكبير بالعالم الخارجي فيما يخص صادراتها وارداتها .

الفرع الأول : أداء التجارة الخارجية العربية الفترة(2005-2015)

انعكس النمو الاقتصادي العالمي في سنة 2015 على أداء التجارة الخارجية العربية، فبعدما شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظا خلال سنة 2009 نتيجة للتابعيات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، عادت الصادرات الإجمالية العربية إلى نموها في سنة 2010.

والجدول الموالي يوضح التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة (2005-2015)

جدول رقم(2-1): التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة الممتدة من 2005-2010

البنود	القيمة(مليار دولار)										
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات العربية	559.2	692.5	807.4	1.067.8	726.1	904.5	1.213.7	1.320.4	1.313.0	1.225.3	832.5
الواردات العربية	350.2	400.8	535.3	705.0	603.3	655.2	755.3	813.4	860.4	895.2	830.9
الصادرات العالمية	10.434	12.100	13.768	15.962	12.34	15238.0	18.291.0	18.404.0	18.784.0	18.935.0	16.482.0
الواردات العالمية	10.675	12.252	14.072	16.223	12.471	15376.0	18.487.0	18.608.0	18.874.0	19.024.0	16.766.0
البنود	معدل التغير السنوي %										
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات العربية	39.6	37.0	16.1	34.5	32.5-	25.2	34.4	8.8	0.6-	6.7-	32.1-
الواردات العربية	22.1	22.0	32.6	25.05	11.7-	10.2	16.0	7.7	5.8	4.0	7.2-
الصادرات العالمية	13.5	16.1	15.6	15.1	22.3-	21.7	19.9	0.6	2.1	0.8	13.0-
الواردات العالمية	13.4	16.5	15.0	15.5	23.0-	20.9	19.6	0.7	1.4	0.8	11.9-

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،التجارة الخارجية للدول العربية، لسنة 2015،2010،2005.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-1) أن الصادرات العربية الإجمالية شهدت تراجعا خلال سنة 2009، حيث بلغت 726.1 مليار دولار والسبب يعود للتابعيات السلبية الاقتصادية والمالية، ثم عاد إلى النمو من جديد إلى غاية سنة 2011 بنسبة 34.4% لتبلغ 1.213.7 مليار دولار وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، كما نلاحظ أن نسبة زيادة الصادرات العربية الإجمالية تقاربت مع نسبة الصادرات العالمية في سنة 2012، كما سجلت قيمة الصادرات العربية الإجمالية خلال سنة 2015 انخفاضا بلغت نسبته حوالي 32.1% لتبلغ قيمتها 832.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 1225.3 مليار دولار مسجلة في عام 2014، الأمر الذي أثر في وزن الصادرات الإجمالي العربية من قيمة الصادرات العالمية، وقد جاء ذلك كمحصلة لاستمرار الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة، وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي.

كما نلاحظ أيضا أن أداء الواردات العربية الإجمالية فمنذ سنة 2005 وهي ترتفع إلى غاية 2008 حيث ارتفعت من قيمة 350.2 مليار دولار لتصل لقيمة 705.0 مليار دولار خلال هذه الفترة، ولم تسجل أي انخفاض على الرغم أن الواردات العالمية قد انخفضت سنة 2007. نتيجة تأثر الواردات العربية الإجمالية بارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة لدول المستورد له، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

كما نلاحظ أن الواردات العربية سجلت انخفاض بنسبة 10.2% سنة 2010بالمقارنة مع الو ارادات العالمية التي قدرت بنسبة 20.9% من نفس السنة، وعادت الواردات الإجمالية العربية إلى الانخفاض خلال عام 2015 لتصل إلى نحو 830.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 895.2 مليار دولار في عام 2014، أي بانخفاض بلغت نسبته 7.2% تقريبا. ويعزى هذا الانخفاض إلى استمرار المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطية، وتتمثل بصفة أساسية في السياسات الاقتصادية المتشددة المطبقة والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، إضافة إلى تواصل التراجع في أسعار النفط العالمية.

الشكل رقم(2-1): أداء التجارة الخارجية للدول العربية خلال عام 2015

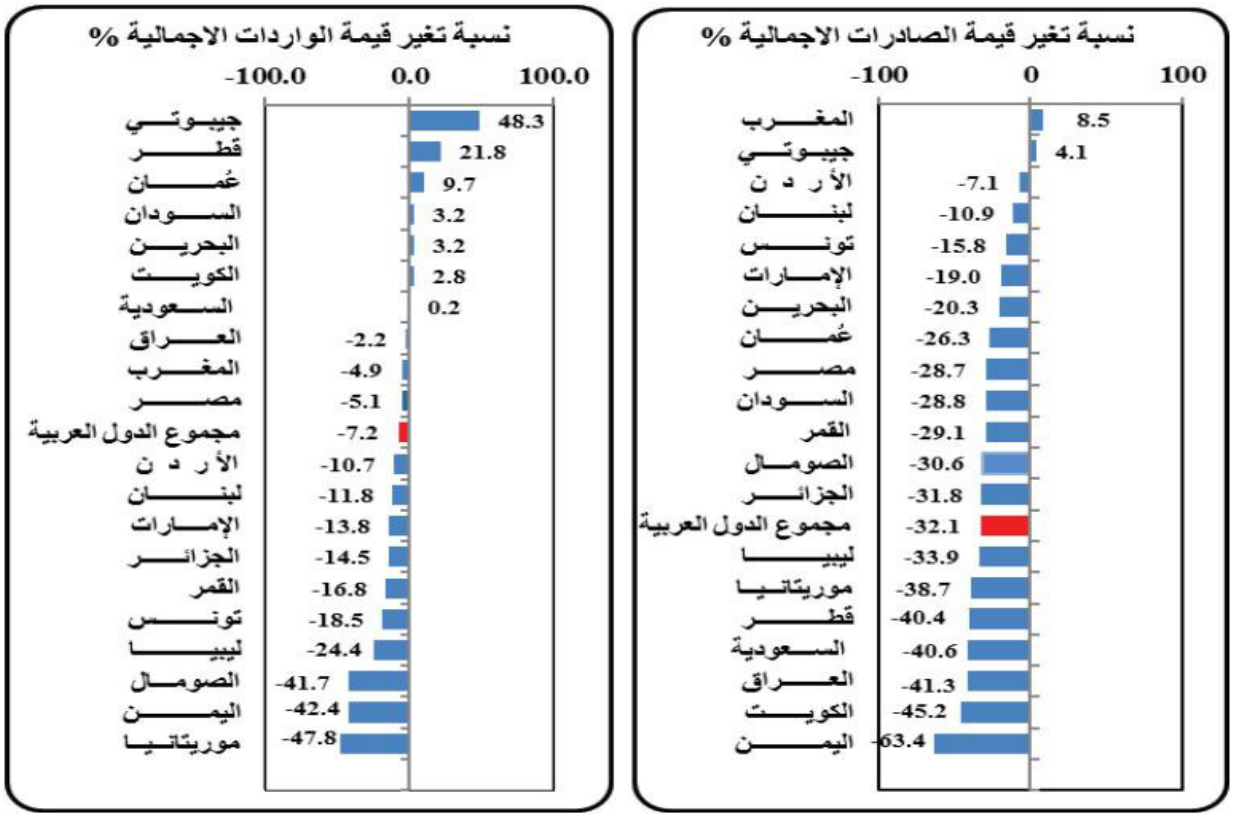

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية،2016،ص228.

ومن خلال الشكل رقم(2-1) الذي يوضح أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى عام 2015، فقد تراجعت صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية، وفيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط، فقد تراوحت نسبة الانخفاض بين 45.2% و19.0% في كل من: الكويت والعراق والسعودية وقطر وليبيا والجزائر وعمان والبحرين والإمارات. أما الدول العربية المستوردة للنفط والتي شهد معظمها تراجعا في قيمة الصادرات، فقد بلغت نسبة الانخفاض في كل من: موريتانيا والسودان حوالي 38.7% و28.8% على التوالي. في حين تراوح الانخفاض بين مستوى 30.6% و7.1% في كل من: الصومال، والقمر، ومصر، وتونس،ولبنان، والأردن، بينما حققت كل من المغرب وجيبوتي زيادة في الصادرات بلغت نسبتها حوالي 8.5% و4.1% على التوالي خلال عام 2015.أما فيما يتعلق بأداء الواردات للدول العربية لعام 2015، فقد تراجعت الواردات في معظم الدول العربية بنسب تراوحت بين 47.8% و2.2%. أما باقي الدول وهي البحرين والسودان، عمان، وقطر، والجيبوتي فقد شهدت وارداتها ارتفاعا تراوح بين 3.2 و48.3%،[1]

الفرع الثاني: اتجاه التجارة العربية الخارجية – فترة (2005-2015)

انعكست التطورات الإيجابية في السوق النفطية وتحسن أداء معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في زيادة التجارة الإجمالية العربية مع شركائها التجاريين الرئيسيين،[2]والشكل و الجدول الموالي يوضح اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2005-2015).

الشكل رقم(2-2): يوضح اتجاهات التجارة العربية الخارجية إلى أهم الشركاء التجاريين (2015)

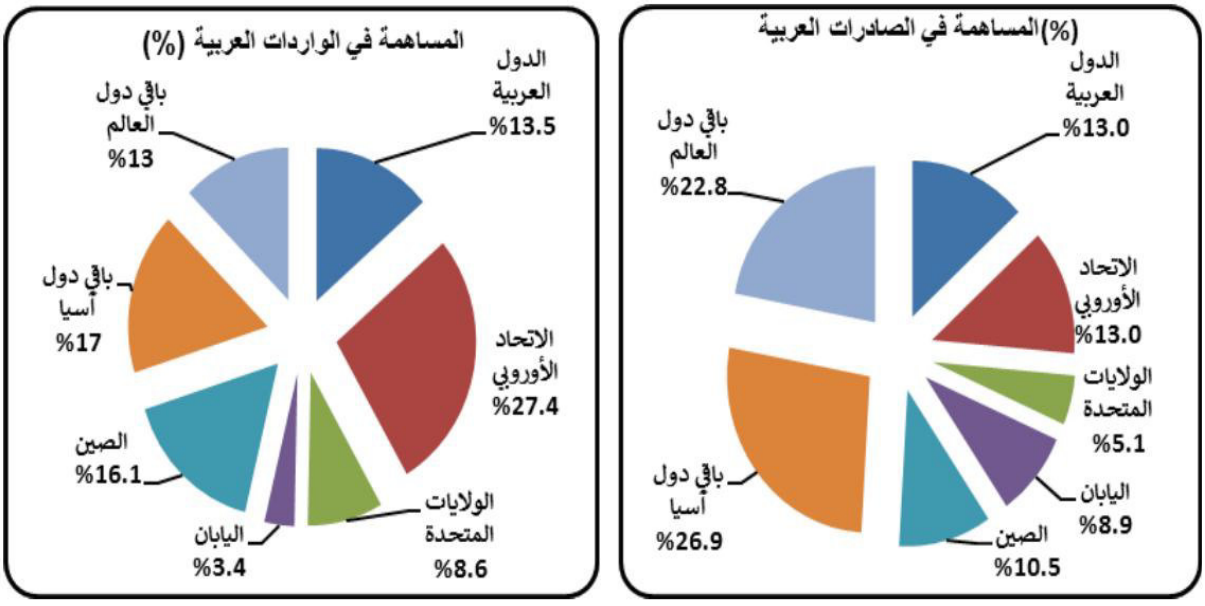

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية،2016،ص229.

[1] التقرير الاقتصادي العربي، التجارة الخارجية العربية، ص227.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية،2001، ص 150.

يوضح **الجدول رقم(2-2)** اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية خلال فترة (2005-2015)

	الصادرات العربية الإجمالية (نسبة المئوية)										
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدول العربية	7.7	8.5	9.7	8.9	10.6	8.6	8.0	8.7	8.6	9.9	13.0
الاتحاد الأوروبي	23.5	22.1	22.1	17.2	15.8	15.3	12.7	13.5	13.2	12.8	13.0
الولايات المتحدة	11.3	11.5	10.5	10.5	8.7	7.7	7.7	8.1	6.8	6.5	5.1
آسيا	38.1	38.4	35.3	37	40.3	42.4	38.9	42.9	47.8	49.7	46.7
لبابان	13.8	13.7	11.7	12.6	12.8	10.7	9.4	10.5	10.5	11.0	8.9
الصين	4.9	5.0	5.3	6.7	6.7	8.1	8.3	8.6	8.1	9.0	10.5
باقي دول آسيا	19.4	19.7	18.6	17.7	17.7	23.6	21.2	23.8	29.2	29.7	26.9
باقي العالم	19.3	19.5	27.4	26.5	26.5	26.0	32.7	26.6	23.7	21.2	22.8
	الواردات العربية الإجمالية (نسبة المئوية)										
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدول العربية	12.4	13.3	11.9	12.9	12.2	11.8	12.3	13.4	13.1	13.7	13.5
الاتحاد الأوروبي	39.2	35.7	34.3	32.2	28.9	26.3	24.7	26.5	28.2	27.9	27.4
الولايات المتحدة	8.2	9.2	9.2	8.9	8.7	8.7	8.0	8.7	8.8	8.6	8.6
آسيا	29.1	33.6	31.3	29.8	33.9	32.8	34.3	34.3	33.5	38.2	36.5
لبابان	4.8	5.6	5.7	5.3	4.4	4.5	3.8	3.9	3.3	3.6	3.4
الصين	7.1	10.1	10.4	10.6	11.3	11.2	11.9	12.7	13.1	14.4	16.1
باقي دول آسيا	17.2	17.9	15.2	13.9	18.1	17.1	18.6	17.7	17.1	20.2	17
باقي العالم	11.0	8.2	13.3	16.1	16.3	20.4	20.7	17.0	16.4	11.6	13
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،التجارة الخارجية للدول العربية، لسنة2016،2010،2006.

يتضح من الجدول رقم (2-2) أنه بالنسبة لاتجاه الصادرات العربية فقد حققت الصادرات العربية إلى آسيا أعلى نسبة زيادة بلغت 27.5% حيث تصدرت اليابان أعلى نسبة وصلت 14%، تليها باقي دول آسيا الأخرى بنسبة 8.5%، ثم الصين بنسبة5.0% وبالنسبة للصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي فقد سجلت نسبة 23.8% وشهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة نسبة 11.4%، كما بلغت الصادرات العربية إلى باقي دول العالم بنسبة بلغت 29.4%، أما الصادرات العربية البينية فقد بلغت نسبة 7.9% كلها في عام 2005

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، وفي ضوء الزيادة في قيمة الصادرات العربية إلى معظم الاتجاهات فلم يطرأ أي تغير كبير، فقد حافظت الدول الآسيوية على حصتها في الصادرات العربية مع تحقيق زيادة مرتفعة لتصل 46.3% في عام 2015 مقارنة بعام 2005، حيث تراجعت حصة اليابان لتبلغ نسبة 8.9% في عام 2015، مقارنة بعام 2005، أما الصين فقد ارتفعت حصتها من الصادرات العربية لتبلغ 10.5%، كما ارتفعت حصة الصادرات العربية إلى بقية الدول الآسيوية لتصل إلى 26.9% عام 2015، أما الدول التي انخفضت حصتها في الصادرات العربية، فقد تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من 23.8% عام 2005 إلى 13.0% عام 2015، كما تراجعت حصة الصادرات العربية للولايات المتحدة لتصل نسبة 5.1% سنة 2015، وارتفعت حصة الصادرات البينية العربية لتصل عام 2015 نسبة 13.0%.

وعلى مستوى حصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2015، ظلت الدول الآسيوية كإحدى أهم مصادر الواردات العربية واستأثرت بالحصة الكبرى بنسبة بلغت 36.5%،ومن بين هذه الدول فقد استأثرت الصين واليابان بنسبة 16.1% و3.4% على التوالي من إجمالي الواردات العربية.وسجلت حصة الاتحاد الأوروبي انخفاضا لتستقر عند مستوى 27.4 خلال عام 2015 مقارنة مع نحو 39.2% بعام 2005، في حين سجلت حصة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا طفيفا لتصل إلى نحو 8.6% مقارنة مع 8.2% عام 2005، بينما ارتفعت الواردات العربية البينية عام 2015 بنسبة بلغت 13.5% بالمقارنة مع 12.4% بعام 2005.

الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية- الفترة (2010-2015)

تبين الإحصائيات أن الوقود والمعادن استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية والتي ارتفعت من 71.9% عام 2010 إلى 76.5% عام 2012، وهذا ما نجده في الجدول الموالي والذي يوضح لنا الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية في الفترة (2010-2015).

الجدول رقم(2-3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربي للفترة (2010-2015).

(نسبة مئوية)

	هيكل الصادرات						هيكل الواردات					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السلع الزراعية	3.8	3.7	4.9	5.2	4.9	4.7	18.0	18.7	19.9	20.1	20.8	19.0
الوقود والمعادن	71.9	73.6	76.5	73.7	69.6	62.2	13.6	13.8	16.1	16.4	15.9	15.0
المصنوعات	19.5	18.0	15.9	19.8	25.1	29.2	65.3	64.0	62.8	62.7	60.8	63.5
المواد الكيماوية	6.0	6.1	6.0	7.8	13.8	12.4	9.6	10.1	9.8	9.1	10.6	8.6
مصنوعات أساسية	4.9	4.9	3.8	5.8	4.3	4.8	16.3	19.3	16.5	17.6	17.5	19.1
الآلات ومعدات النقل	5.3	4.7	3.1	3.5	4.5	5.6	31.2	28.0	29.3	28.6	26.2	28.3
مصنوعات متنوعة أخرى	3.2	2.4	3.0	2.6	2.4	6.4	8.2	6.6	7.2	7.4	6.4	7.5
سلع غير مصنفة	4.8	4.6	2.7	1.7	0.4	4.0	3.1	3.5	1.2	1.3	2.1	2.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،ملحق (3/8)،2015،ص 502.

يتضح من الجدول أعلاه استأثرت فئة الوقود والمعادن بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية بالرغم من انخفاضها من 69.6%عام 2014 إلى 62.2% عام 2015، أما حصة المصنوعات فقد ارتفعت لتبلغ 29.2% عام 2015 مقارنة بعام 2010، وعلى مستوى مكون المصنوعات فقد زادت الأهمية النسبية للمصنوعات الأساسية ومعدات النقل خلال عام 2015 لتصل إلى 4.8% و5.6% على التوالي، أما المصنوعات المتنوعة الأخرى فقد ارتفعت من 2.4% عام 2011 إلى 6.4% عام 2015، وبالنسبة لمواد الكيماوية فقد انخفضت من 13.8% عام 2014 إلى 12.4% عام 2015، كما انخفضت الأهمية النسبية للسلع الزراعية لتبلغ 4.7% عام 2015 مقارنة بنسبة 5.2% عام 2013.

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية، حيث زادت حصتها من 60.8% في 2014 لتصل إلى 63.5% عام 2015، وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع تزايد في حصتها من الواردات الإجمالية من 26.2% عام 2014 إلى 28.3% عام 2015 تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 19.1% من الواردات الإجمالية عام 2015 مقارنة مع 17.5% مسجلة خلال العام السابق، كما ارتفعت المصنوعات المتنوعة الأخرى من 6.4% عام 2014 إلى 7.5% عام 2015، أما المواد الكيمياوية فقد تراجعت حصتها من 10.6% لتصل إلى 8.6% عام 2015، وبالمقابل انخفضت حصة الوقود والمعادن إلى 15.0% عام 2015 مقارنة بنسبة بلغت 15.9% خلال عام 2014، وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد انخفضت حصتها إلى 19.0% خلال عام 2015 مقارنة مع نسبة قدرها 20.8% مسجلو عام 2014

المطلب الثالث: واقع التجارة البينية العربية لفترة (2005-2015)

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أدائها ومساهمتها في التجارة الإجمالية وتطور هيكلها السلعي

الفرع الأول: أداء التجارة البينية

تأثر أداء التجارة العربية البينية خلال عام 2015 بتواصل الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط العالمية، والظروف المحلية التي تشهدها عدد من الدول المنطقة وأثرها على حركة التجارة بين الدول العربية، ونتيجة لتلك التطورات فقد تراجعت قيمة التجارة البينية العربية، [1] والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-4): أداء التجارة البينية العربية (2005-2015)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)										
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات البينية	48.3	58.6	71	93	87.2	97.4	103.9	110.7	114.2	118.8	108.1
الواردات البينية	44.1	53.6	64.2	83.8	73.6	83.7	100.1	110.5	116.7	121.2	111.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005-2010-2015.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية العربية،ص 235.

يوضح لنا الجدول رقم(2-4) تراجع قيمة التجارة العربية البينية ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات البينية بعدما كانت في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2005-2014) لتصل حوالي 108.1 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع نحو 118.8 مليار دولار محققة خلال عام 2014، كما انخفضت الواردات العربية البنية بعدما كانت هي الأخرى تعرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2005-2014) لتصل إلى قيمة 111.9 مليار عام 2015 مقارنة مع نحو 121.2 مليار دولار خلال عام 2014.

كما يبين لنا الشكل[1]رقم(2-2) مستوى الدول فرادى، فقد شهد عام 2015 تراجع قيمة الصادرات البينية للدول العربية في عشر دول بنسب تراوحت بين 0.9% في قطر، وحوالي 36.8%في اليمن، وحققت كل من الجزائر والسعودية معدلات تراجع في صادراتها البينية بلغت نحو 13.8% و22.2% على الترتيب، وانخفضت الصادرات البينية فيكل من الأردن، لبنان، العراق، مصر بمعدلات تراوحت بين 8% و12.5% خلال عام 2015، في حين زادت الصادرات البينية لكل من موريتانيا وجزر القمر بنسب بلغت 52.1% و25% على الترتيب، وارتفعت خلال عام 2015 بنسب أقل في كل من الإمارات، ليبيا، عمان، السودان، البحرين، الكويت، جيبوتي والمغرب، حيث تراوحت بين 1.3% و5.6%

وبالنسبة للواردات البينية، فقد انخفضت الواردات البينية في ثلاث عشرة دولة عربية خلال عام 2015 بمعدلات تراوحت بين 3.9% في لبنان و43.7% في اليمن، هذا بينما زادت الواردات البينية في كل من جيبوتي وجزر القمر والكويت والإمارات والصومال والسعودية بنسب تفاوتت بين حوالي 17.1% في جيبوتي و2.3% في السعودية. **الشكل رقم(2-3)**: نسب تغير التجارة البينية للدول العربية(%) لعام (2015)

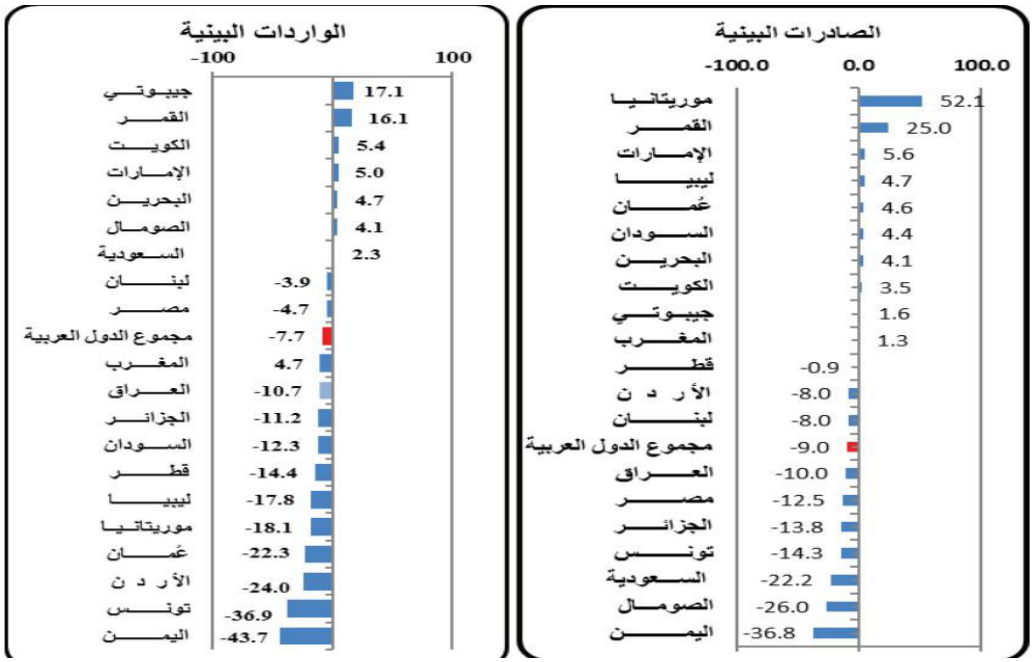

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية،2016،ص236.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية العربية، ص 236.

الفرع الثاني: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية

بخصوص مساهمة التجارة العربية الإجمالية فقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة أعلى من نسبة الصادرات البينية إلى تراجع حصة الصادرات البينية الإجمالية العربية، والجدول التالي يبين مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية، والجدول التالي يبين مساهمة التجارة البينية العربية الإجمالية

الجدول رقم(2-5): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2005-2015)

(نسبة مئوية)	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.1	8.5	8.8	89.37	11.8	10.8	8.6	8.4	8.7	9.7	13.0
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	12.4	13.4	12.0	13.5	12.1	12.6	13.2	13.6	13.6	13.5	13.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015،2010،2005.

ويتضح من الجدول أن حصة الصادرات الإجمالية العربية قد تواصلت في الارتفاع خلال الفترة الممتدة من (2005-2009) لتبلغ 11.8% سنة 2009 ثم عادت إلى الانخفاض خلال الفترة الممتدة من (2010-2014) حيث بلغت نسبتها عام 2014 9.7% مقارنة مع 11.6% عام 2009، وكذلك الأمر بالنسبة لمساهمة الواردات البينية إلى تراجع حصة الواردات الإجمالية لتبلغ 12.6% سنة 2010 مقابل ما حققته سنة 2008 بنسبة 13.5% ثم بدأت بالتراجع نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة2008.

وفي جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية على صعيد الدول فرادى تعتبر الأسواق التصديرية العربية مصدر أهم بالنسبة للواردات ستة عشرة دولة عربية، والتي تشكل حصص وارداتها البينية نسبا أعلى من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية، ويلاحظ في هذا الصدد أن عدد من الدول التي تشكل وارداتها من الدول العربية نسبة عالية في وارداتها الإجمالية هي دول يستأثر النفط الخام الجزء الأكبر من وارداتها من الدول العربية مثل: المغرب والأردن والبحرين التي يشكل النفط الخام 48.6% و43.6% 32% على التوالي من قيمة وارداتها من الدول العربية.[1]

وقد شهدت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية لعام 2013 تحسنا طفيفا إذا ما قورن بعام 2012،قد حققت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لعشر دول عربية خلال عام 2013، نسب مساهمة تفوق متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التجارة الخارجية للدول العربية**، 2011، ص ص 154-155.

وانخفاض حصة الصادرات البينية راجع لتداعيات التحولات الجارية في عدد من الدول العربية ،ولاسيما تأزم الأوضاع في سوريا وتأثيرات ذلك على تجارتها والتجارة البينية عبرها مع الدول المجاورة[1]

وقد تحسنت خلال عام 2015 نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية، حيث ارتفعت من مستوى 9.7% مسجل في عام 2014 لتصل إلى نحو 13.0%، وقد جاء ذلك كمحصلة للتراجع الكبير الذي شهدته قيمة الصادرات السلعية البينية الإجمالية العربية، بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط، والذي فاق نسبة التراجع في قيمة الصادرات السلعية البينية الإجمالية العربية، كما استقرت خلال عام 2015 حصة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية عند نفس المستوى المسجل خلال العام 2014 لتبلغ حوالي 13.5%[2]

أولا: أهم خمس دول عربية مساهمة في تصدير والاستيراد في التجارة العربية البينية :

يبين الجدول رقم(2-6) نسب تطور التجارة العربية البينية على المستوى الفردي لسنة 2015، ومن خلاله يتضح أن السعودية هي أول دولة مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينة بنسبة 30.5% من إجمالي الدول العربية لسنة 2015، تليها كل من الإمارات بنسبة 22.0% وقطر بنسبة 9.4%وعمان بنسبة 7.8% ومصر بنسبة 7.6%، وأول دولة مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية هي الإمارات بنسبة 20.2% من إجمالي الدول العربية لسنة 2015، تليها كل من السعودية بنسبة 16.3% والعراق بنسبة 8.8% ومصر بنسبة 8.7% وعمان بنسبة 7.6%.

الجدول رقم(2-6): أهم خمس دول عربية مساهمة في (التصدير-الاستيراد) في التجارة البينية العربية ل2015

الدول المصدرة	القيمة(مليون دولار)	النسبة(%)من الإجمالي	الدول المستوردة	القيمة(مليون دولار)	النسبة(%)من الإجمالي
السعودية	330256	30.5	الإمارات	226362	20.2
الإمارات	238747	22.0	السعودية	183488	16.3
قطر	101970	9.4	العراق	98260	8.8
عمان	85096	7.8	مصر	97808	8.7
مصر	82745	7.6	عمان	84964	7.6
باقي الدول العربية	242076	22.7	باقي الدول العربية	428301	40
المجموع	1080890	100	المجموع	1119183	100

المصدر :بناء شخصي اعتمادا على: **صندوق النقد العربي** ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، ص505.

[1] **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، التقرير الثاني والعشرون للاتحاد العام لغرفة الصناعة والزراعة للبلاد العربية، 2015، ص19.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التجارة الخارجية للدول العربية**، 2015، ص 237.

الفرع الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية إلى زيادة الأهمية للسلع الزراعية ، بينما تراجع حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى، والجدول رقم(2-7) يمثل الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة (2010-2015)، والشكل رقم(2-4) الذي يوضح الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية لسنة 2015 .

الجدول رقم (2-7) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية (2010-2015)

السلعة	الصادرات العربية الإجمالية%						الواردات العربية البينية%						متوسط الفترة (2010-2014)
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
السلع الزراعية	21.9	21.7	18.9	20.9	22.1	20.3	20.9	20.6	15.7	16.1	18.6	17.5	18.4
الوقود المعدني المعادن الأخرى	23.3	23.9	27.1	26.2	21.5	18.2	26.8	26.9	35.3	35.1	33.9	28.9	31.6
المصنوعات	48.5	49.1	47.3	46.2	50.7	55.0	47.0	47.3	44.1	44.3	43.3	46.5	45.2
المواد الكيماوية	11.5	11.1	12.0	10.1	12.4	15.1	14.2	15.9	13.6	12.8	13.4	14.7	14.0
مصنوعات أساسية	16.1	16.5	18.1	16.3	19.4	18.4	15.9	17.0	17.4	15.6	19.1	17.3	17.0
الآلات ومعدات النقل	12.6	13.2	10.0	4.9	6.3	8.0	9.5	10.1	10.0	10.5	7.0	8.8	9.4
مصنوعات متنوعة أخرى	8.3	8.4	7.2	14.9	12.6	13.5	7.3	4.3	3.1	5.4	3.8	5.7	4.8
سلع غير مصنفة	6.3	5.5	6.7	6.7	5.8	6.0	5.3	4.8	4.9	4.1	4.2	7.3	4.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، لسنة 2015، الملحق رقم (9/8)،ص510.

الشكل رقم(2-4): الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية(في المئة) لسنة 2015

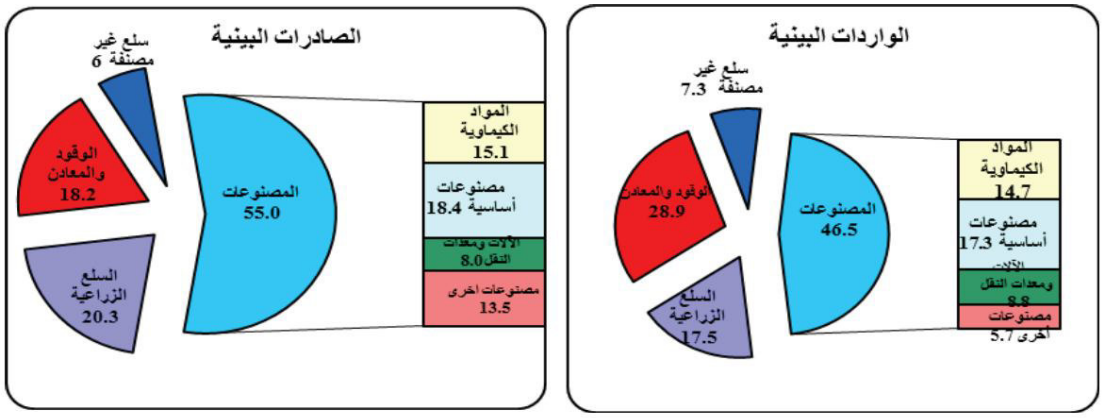

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي، التجارة الخارجية للدول العربية2016، ص239.

يبن كل من الجدول رقم(2-7) والشكل رقم(2-4)، ارتفاع حصة السلع الزراعية لتبلغ نسبتها22.1 %عام 2014 مقارنة بحصة18.9% في عام 2012، وجاء الارتفاع في حصة السلع الزراعية نتيجة لتراجع الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الأخرى، حيث انخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 21.5% عام 2014 مقارنة مع حصة قدرها 18.2 خلال عام 2015، ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى تراجع أسعار المحروقات خلال العام وانخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المنتجة للنفط، أما مجموعة المصنوعات التي تمثل أعلى حصة في الصادرات البينية، فقد ارتفعت حصتها لتحقق 55.0% في عام 2015 مقارنة مع حصة قدرها 47.3 خلال عام 2012 نتيجة لاستمرار تراجع أداء الأنشطة الإنتاجية مع بقاء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض الدول التي تمر بمرحلة التحول السياسي خلال السنوات الأخيرة.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية العربية فمن المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن هيكل السلعي للواردات لا تختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عمليا توجد اختلافات ناتجة عن اختلاف أساليب التسجيل والتصنيف الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات. [1]

وبالرغم من هذه الخلافات، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2015 أن الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية .[2]

[1] طلال زغبة عباس فرحات، مرجع سابق، ص14.

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، التجارة الخارجية للدول العربية،2015 ، ص176.

المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات التجارة العربية البينية وآلية تنميتها

تواجه عملية التعاون الاقتصادي العربي مجموعة من المشكلات والمعوقات والتي تشكل حجر عثرة تحيل دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية، ولاشك أن إزالة عوائق التجارة العربية البينية ستساهم في تطورها، ولكن بعض العوائق السياسية والاقتصادية والجغرافية الخاصة بطبيعة الدول العربية الذي يفسر عدم نجاح جهود هذه الدول لتحرير تجارتها البينية.

المطلب الأول: الأسباب السياسية

لقد تحالفت الدول العربية فرادى مع معسكرات متباينة في العالم وتبنت معها علاقات قوية بما انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض وهذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقات العربية التجارية والاقتصادية، ويمكن تفصيل الآثار السياسية على التجارة العربية البينية بالنقاط التالية:[1]

1- تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية فبعضها يهيمن فيها القطاع الخاص بينما البعض الآخر يهيمن فيها القطاع العام مما يجعل آلية التعاون والتعامل بين القطاعين عبر حدود الدول غير منتجة وغير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري، وبالإضافة إلى ذلك فإن القرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية تتأثر بتوجهات حكومتها بشكل عام.
2- ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم بروابط تحالف سياسي واتفاقيات اقتصادية وتجارية ومشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها للمساعدات والمنح والقروض مع دول مختلفة جعل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم أقوى من نظيرتها مع الدول العربية.
3- تتميز معظم الدول العربية بصغر اقتصادها وبتحكم فئة قليلة من قبل القطاع الخاص بجزء كبير من الفعاليات الاقتصادية فيها ونظرا لأن الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى تعارض مصالح القطاع الخاص في الدول العربية فقد ثبط هذا الأمر من عزيمة تطور التجارة والتبادل التجاري بين الدول العربية.
4- ما زالت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات والقيود من حيث حركة الأفراد ورؤوس الأموال فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الأموال في معظم الدول العربية.

[1] طالب عوض،عامر باكير، مرجع سابق، ص 9.

المطلب الثاني : الأسباب الاقتصادية

ترتبط الأسباب الاقتصادية لعدم نمو التجارة العربية البينية بالشكل المطلوب بالقيود النقدية والمالية التي تفرضها الدول العربية بالإضافة إلى الهيكل الاقتصادي للدول والسياسات الاقتصادية التي تتبعها، ويمكن تفصيلها كالآتي:[1]

أولا : القيود غير الجمركية : تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى وتشمل هذه القيود ما يلي:

1- **القيود الفنية** : وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها مثل: وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ،أنواع العبوات، تضارب نتائج المختبرات، فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون إشعار مسبق .

وتشدد في الاشتراطات الصحية والبيئية، والمبالغة في أساليب الكشف، وارتفاع كلفة التحاليل، وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية.

2- **القيود الإدارية** : وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، وكثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبوروا إجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه.

وتتطلب عملية إزالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي، واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، وتقليص عدد الجهات التي تعاين السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها، وتحسين المنافذ الجمركية، وعلى صعيد إجراءات العبور اعتماد الأختام الجمركية .

بالإضافة إلى القيود الفنية والإدارية توجد قيود أخرى وهي: [2]

3- **القيود النقدية** : إن بعض الدول العربية مازال لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي وتشدد في إجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد، مما يتطلب إزالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة أية قيود نقدية خاصة بالعملة لا سيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد أسعار الصرف.

[1] حيدر مراد، مرجع سابق، ص 635 .

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 238.

4- **القيود المالية :** هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة. علما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة (72) في أيلول 2003، قد توصل إلى الآتي(التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم:1431 بتاريخ:2002/02/13 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات). ووفقا للأمانة العامة للجامعة العربية فإن بعض الدول الأعضاء أودعت قراراتها بتنفيذ إلغاء تصديق شهادات المنشأ و الفواتير والوثائق المرافقة لها وهي(الجمهورية اللبنانية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عمان، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، جمهورية مصر العربية).

كما أن هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الأحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية، وارتفاع بدلات التحاليل على بعض السلع لاسيما الغذائية منها.

5- **القيود الكمية :** وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد، وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان يذكر أن اتفاقية تسيير وتنمية التبادل اتجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي قد دعت إلى الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من تأثير مباشر في عرقلة حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية.

ثانيا : مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية :

إن فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف يؤدي إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي، وتعتبر الضرائب والرسوم الإضافية من المعيقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومثال ذلك رسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية، ورسوم إحصاء وخدمات جمارك كنسبة من القيمة المستوردة، بالإضافة إلى رسوم لها مصلحة عامة كرسوم المرور على الطرق، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمة البضاعة وكلفتها

الأمر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم وا لغاء الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية أو دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض الجمركي بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة الكبرى .[1]

[1] محمد عبد الرشيد علي، مرجع سابق، ص725.

ثالثا : المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية : تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلبات الاستثناء من التخفيضات الجمركية، والتي يخشى أن تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الأهداف المتوخاه من المنطقة، وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ست دول عربية(الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، مصر، تونس) استثناءات بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول، كما حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الدول على مواءمة أوضاعها الاقتصادية، وقد انتهت الفترة الممنوحة لكافة الاستثناءات في:2002/09/16، وأكد مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشر(بيروت اذار2002) في قراره رقم:233 على الآتي(عدم منح أية استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حاليا إلا في أضيق الحدود ووفق معايير مشددة انسجاما مع نص المادة(15) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة حاليا، ويعهد للمجلس الاقتصادي الاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنضم لاحقا).[1]

وهذا وقد تلقت الأمانة العامة بلاغات موجهة إلى المنافذ الجمركية بوقف العمل بالاستثناءات من كل من (الأردن، سوريا، لبنان، المغرب) كما وتلقت مذكرة من مصر تفيد بأن مجلس الوزراء قد اصدر قرار بوقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لها

رابعا: عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات: [2]تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول أعضاء المنطقة والذي يؤدي إلى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في إطارها من القطاع الخاص، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في إطار المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر

ولقد نصت المادة(13) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهة المختصة بفض المنازعات التي تنشأ بين أطراف الاتفاقية، كما نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على""تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج""

[1] على أشان بالمدادحة، مرجع سابق، ص 798.

[2] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص239.

خامسا : قواعد المنشأ التفصيلية ونقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية :[1]

1- **قواعد المنشأ التفصيلية :** تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية، كما وأنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي.

2- **نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية :** تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية وأهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستثمارات، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلة وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة، وعادة ما يتم اللجوء إلى نشرات وتحاليل وتصدرها مصادر خارجية عن الأسواق العربية.

سادسا : تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والقضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية:[2]

1- **تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية :** إن تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية في الدول العربية أدى إلى حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، وقد أدى تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية فيها إلى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم.

2- **القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية :** هناك إشكاليات أخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها، مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ والبيئة وغيرها، وثمة تساؤل حول ما إذا كانت المنطقة ستلزم نفسها بقواعد أيزو أو قواعد منظمة التجارة العالمية، أو قواعد الإتحاد الأوروبي، خاصة بعد أن بدأ العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة.

[1] محمد عبد الرشيد علي، مرجع سابق، ص726.

[2] سمينة كبير، مرجع سابق، ص ص 81-82.

المطلب الثاني: آلية تنمية التجارة العربية البينية:

تحتاج التجارة العربية البينة إلى دفعة قوية لتحقيق التقدم والتكامل الذي يسعى إليهما كل عربي في ظل الظروف الدولية الراهنة وفي سبيل تسوق بعض المقترحات التي تساعد على تنمية التبادل التجاري العربي فيما يلي :[1]

الفرع الأول: تنمية التبادل التجاري العربي :

يسود العالم حاليا اتجاه قوي نحوى التنمية الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية، بل وتتبنى الدول الصناعية المتقدمة مبدأ التنمية من خلال التجارة كبديل عن برامج المساعدات التي كانت تقدمها للدول النامية ولا شك أن قيام منظمة التجارة العالمية وما انبثق عنها من آليات ما هي إلا تكريس لهذا التوجه، وفي ظل هذه التوجهات تظهر الحاجة ملحة إلى ضرورة إيجاد صيغ فعالة لزيادة قيم وكميات التجارة العربية البينية كمدخل للتنمية، وا ٍذا كان البعض يتحدث عن فشل مدخل تحرير التجارة كطريق للتكامل بين الاقتصاديات العربية فإن الواقع يكشف بوضوح أن تكريس صور التعاون والتكامل يحتاج إلى مزيج من الآليات المحفزة للتعاون، ولن يتمكن أسلوب أو مدخل واحد من إحداث التعاون المطلوب، ومن هنا فإننا نحتاج إلى إعادة النظر في تفعيل التجارة العربية البينية، خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة دون إهمال العناصر الأخرى.

الفرع الثاني : تشجيع حركة رؤوس الأموال العربية البينية:

لا يوجد رقم محدد لحجم الأموال العربية في الخارج إلا أن البعض يقدرها بين 800 مليار دولار و1.3 تريليون دولار وسواء كان الرقم صحيحا أو غير صحيح فمن الواضح أن حجم الأموال العربية في الخارج كبيرة جدا وا ٍذا تم استخدامها بالشكل المناسب فسوف يساهم مساهمة فعالة في التنمية العربية، ولذلك فقد يكون من المناسب إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تعمل على جذب هذه الأموال خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر والتطورات الأخيرة والتي تتسم بالعداء الشديد للعرب خاصة من جانب الولايات المتحدة، ومما لا شك فيه أن نشاط اتحاد البورصات العربية الأخير، وقيامه بإبرام الاتفاق الثلاثي بين بورصات كل من لبنان والكويت ومصر كمحاولة لوضع نواة للسوق المالية العربية برعاية وترك الفرصة أمام البورصات العربية الأخرى للانضمام يفتح الباب لمواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تتحرك من خلالها أدوات الاستثمار غير المباشر ة بحرية كاملة بين دول الأعضاء.

الفرع الثالث: تشجيع إقامة المشروعات الخاصة العربية المشتركة:

من المعروف أن الدول العربية قد أقامت العديد من المشروعات المشتركة مثل: شركات التعدين والنقل والملاحة وغيرها، ومع ذلك لم تساعد هذه المشروعات على تقوية أواصر التعاون العربي، إلا أن من يحاول تقييم دور وأثر هذه المشروعات سوف يلاحظ أن المشاركة في هذه المشروعات قد اقتصر أساسا على التمويل مما جعل هذه الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق، كما أن قيام المشروعات العربية

[1] بلقاسم اطراد، مرجع سابق، ص ص،53-54.

المشتركة قد اتسم بالعشوائية في الغالب، أي لم توضع إستراتيجية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك تحكم انتقاء المشروعات الواجب إقامتها في إطار خطط التكامل الاقتصادي. [1]

الفرع الرابع: اعتماد أسلوب المقايضة في التبادل التجاري بين الأقطار العربية:

في ظل الظروف غير المؤتية للاقتصاديات العربية، والمتمثلة في تفاقم مشاكل المديونية الخارجية والندرة في لموارد المالية من النقد الأجنبي، وتقلص عوائد الصادرات اللازمة لتغذية الطاقة لاستيرادية وتفاقم العجز في موازين المدفوعات إضافة إلى الانكماش في الأسواق الخارجية التقليدية لبعض المنتجات العربية خاصة بعد انضمام دول الاتحاد الأوروبي كانت أسواقها تشكل منفذا لتصريف بعض الصادرات التقليدية. ولمواجهة تلك الظروف ولضرورة تسويق الفائض من المنتجات المحلية في الأقطار العربية يمكن اللجوء إلى تبني أسلوب المقايضة في التبادل التجاري بين الأقطار العربية خاصة وا ن هذا الأسلوب قد قدم إسهامات كبيرة وحقق نجاحات لا يستهان بها في بعض التجمعات الاقتصادية كتجمع"الكوميكون" في دول الكتلة الشرقية سابقا، وأن مساهمته خلال العقد الأخير قد بلغت أكثر من 8% من إجمالي التجارة الدولية. [2]

[1] طلال زغبة عباس فرحات، مرجع سابق، ص 14.

1 علي محمد رمضان الماقوري، التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطوير، **مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي**، الأردن،20-22 سبتمبر 2004، ص 741.

المبحث الثالث :التجار ة العربية البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي العربي

انطلقت الجهود العربية المشتركة لتنمية وتطوير التجارة العربية البينية، وذلك من أجل الوصول إلى بناء تكامل عربي يعزز مكانة الاقتصاديات العربية على الساحة الدولية،حيث سعت الحكومات العربية للوصول إليه منذ سنين عديدة،ومن خلال هذا المبحث سنحاول أن نتكلم عن الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية، وثم العوامل المدعمة لنموها، كما سنتحدث على متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

المطلب الأول: دوافع ومبررات تنمية التجارة العربية البينية

هناك عدة مستجدات وظروف تفرض على الدول العربية ضرورة العمل على رفع مستوى التجارة البينية عن ما هو عليه،فهي تتميز ببطء في نموها مقارنة بنمو إجمالي التجارة العربية، حتىوا إن كانت هذه الأخيرة نسبتها قليلة من إجمالي التجارة العالمية، وتتوفر لأجل ذلك فرص عديدة سوف تساعدها على ذلك ونذكر منها:

الفرع الأول : الدوافع الداخلية :

وهي أسباب التي تحدث على المستوى الداخلي ويمكن ذكرها على النحو التالي :[1]

- الدور الذي تؤديه التجارة البينية باعتبارها من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي، في تنشيط هذا الأخير وتسريع قيامه، نظرا لان زيادة التبادل التجاري بين مجموعة من الأطراف تؤدي إلى زيادة تلاحمهم وربطهم ليس فقط بالمصالح التجارية ولكن أكثر من ذلك، حيث تقرب وجهات نظرهم التي تساعد فيما بعد على تسهيل قيام تكامل اقتصادي بينهم، خاصة وأن الدول العربية تربطها مقومات اجتماعية وعقائدية قوية.
- إن اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات العربية بفعل سياسات التحرير وتدابير تنمية التجارة، يؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، وتحفيز الصناعات التحويلية وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، وتوليد الوفرات التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات العربية.
- حاجة الدول العربية لإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها، حيث تعمل بعضها على زيادة طاقاتها الإنتاجية في الوقت الحاضر، وتنويع هياكلها الإنتاجية والتركيب السلعي لصادراتها، خاصة في الصناعات التحويلية سواء من خلال إعادة الهيكلة الحادثة في الاقتصاديات العربية، أو من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وبالتالي ستواجه ضيق أسواقها المحلية، كما أنها لن تستطيع التصدير للدول الصناعية الكبرى نظرا لتطور صناعاتها وللمنافسة الشديدة التي تواجهها، ما يجعلها تختار التصدير للدول العربية الأخرى التي تكون لها أقرب مسافة، وأكثر حاجة لمنتجاتها .

[1] فرج شعبان، التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي،مرجع سابق، ص 142.

- اتساع حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول العربية في الآونة الأخيرة، والتي من الممكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج في الدول العربية، مما يحتم زيادة التجارة البينية العربية.
- مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية،فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وا ٍنما أصبح قاسما مشتركا بينها، ومن هنا يستوجب على الدول العربية في أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة.
- الضغوط السكانية: حيث يقدر للدول العربية أن يصل تعدادها السكاني إلى نحو 395 مليون نسمة في سنة 2015 مقارنة بـ355 مليون نسمة في 2010، وهذا بمعدل نمو سنوي يفوق 6.2% يحدث هذا في ظل شح المياه وتقلص مساحات الأراضي الزراعية بالإضافة إلى :[1]
- تحقيق مؤشرات إيجابية في كل من القطاعات التالية: الزراعة، التجارة، السياحة، الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى، وبالتالي يتم تحقيق توازن إستراتيجي مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي التي وصلت إلى أعلى مستويات من التقدم في كل المجالات، وهذا ما يجب على الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية والمخططات الصهيونية و الغربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه.
- يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.
- التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة والبالغة 206.7 مليار دولار سنة 2014، وكذلك خدمة هذه الديون والبالغة 19.27 مليار دولار سنة 2014 في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورة لاستمرار التنمية الاقتصادية، وكذلك توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والاستثمارية. [2]

الفرع الثاني: الدوافع الخارجية : وهي الأسباب التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد والمتمثلة في:

- **بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية** : لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية لإقليمية، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في سبيل تحقيق المزيد من

[1] بلقاسم أطراد،مرجع سابق،ص61

[2] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.

التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثيرا بتطورات الإتحاد الأوروبي، باعتبارها الشريك التجاري الأول[1]

- **توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات :** إن الشركات متعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسع والانتشار إلى قارات العالم أجمع، وهنا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأس مالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية، وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية، وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية، وفي ظل سيطرة هذه الشركات المتسللة إليها، أو وضع إستراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية.[2]
- **الأزمات العالمية الحادة :** يكاد يختنق العالم الرأسمالي تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية التي تستمر لعدة سنوات ولا تلوح في الأفق بوادر انفراج مشجعة طويلة المدى على المستوى العالمي، ما أعطى الرأسمالية أبعادا مدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت خطرا حقيقيا على مستقبل الإنسانية جمعاء، حيث تعرضت الاقتصاديات العالمية لأزمات اقتصادية ومالية حادة في القرن العشرين والحادي والعشرين أهمها أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات وأزمة انهيار بريتون وودز والأزمة الآسيوية، وأزمة الرهن العقاري عام 2008 والتي شملت العديد من الأسواق المالية، حيث تأثرت بها اقتصاديات الدول العربية كثيرا، ذلك لأنها ساهمت في انخفاض أسعار النفط والذي كانت له نتائج وخيمة على وازين الاقتصادية الكلية في كثير من الدول العربية المصدرة للبترول، الأمر الذي يتطلب البحث في توزيع مصادر الدخل للدول العربية من خلال تكثيف العمل العربي البيني.[3]
- **القوانين الجائرة للمنظمات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية:** تسعى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية ومن قبلها GATT، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك من خلال قوانينهم وأنظمتهم الجائرة إلى الهيمنة على مقاليد التجارة الدولية، وذلك بإلزام الدول النامية ومنها العربية للقبول بشروطها التمييزية، بحيث أنه لا وجود لمؤشرات إيجابية تدل على أن هذه القوانين ستخفف من القيود الحمائية بالنظر إلى استمرار تمسك الدول المتقدمة بسياسات الدعم والإغراق، خاصة للسلع الزراعية التي تملك فيها مميزات نسبية مرتفعة، ومن هنا أستوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا مواجهتها والتجنيد لها، وذلك من خلال الرفع من مستوى التبادل البيني وهذا من أجل إتمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

---

[1] عبد الناصر الناصر الزيود، مرجع سابق، ص542.

[2] صلاح الدين السيسي،**الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم**،عالم الكتب،القاهرة،2003،ص29.

[3] سمير أمين، فرانسوا أوتار، مرجع سابق، ص268.

- **تعاظم دور الكيان الصهيوني في المنطقة العربية** : لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا، وفي مقابل ذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفا وضعفا أمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة مدنية أو عسكرية حتى تستطيع أن تجابه بها هذا الخصم محليا أو دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والمتوسطية.[1]

المطلب الثاني: العوامل المدعمة لنمو التجارة العربية البينية

مع توضيح الصورة أمامنا عن عوائق تحقيق نمو متصاعد في التجارة العربية البينية إلا أن هناك مجموعة من العوامل المساعدة أو المدعمة لنمو التجارة العربية البينية منها :[2]

- **تطور الهياكل الإنتاجية** : شهدت الدول العربية خلال الثلاثة العقود الأخيرة تحولات جذرية في الهياكل الإنتاجية للدول العربية تمثلت في تنويع قواعدها الاقتصادية، تطبيق خطط التصنيع، أسفرت عن إنتاج سلسلة واسعة من المصنعة ونصف المصنعة الموجهة نحو إبدال الواردات أو التقدير الخارجي. ولم تتمكن هذه القرارات الإنتاجية العربية الجديدة حتى الآن الاستفادة من الأسواق الدول العربية الأخرى على الوجه الملائم، كمنافذ للمنتجات التقديرية غير التقليدية التي يفترض أنها تمثل الأسواق الطبيعية لها.
- **تحرير التجارة الثنائية** : مع أنها تعد في الحقيقة معوقا للنمو الشامل للتجارة العربي**ة** البينية إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أن معظم هذا النشاط شمل تبادل إعفاءات جمركية تفضيلية وفقا لقوائم سلعية ملحقة بها وقد أسفرت عن تحسن لا بأس به في التبادل التجاري البيني.
- دعم استخدامات تطبيق التجارة الالكترونية في المؤسسات وحتى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكي يساعد ذلك على استمراريتها ويعزز من قدرتها التنافسية أمام الشركات العالمية الكبرى، وأيضا الاهتمام بتوفير البنية التحتية المتكاملة من حيث المعدات وبرمجيات وتقنيات الاتصال والربط الشبكي، بالإضافة إلى الخدمات التي تضمن وسائل الدفع الالكتروني التي تحتاجها معاملات التجارة الالكترونية.
- خلق مؤسسات تسويقية عربية مشتركة للمنتجات الصناعية والزراعية، حيث تختص في مجالات التسويق المحلي أو التسويق الاستراتيجي والتصدير، وذلك مع توفير الظروف الملائمة في إقامة هذه المؤسسات وتشجيعها في أدائها لهذه المهام، وذلك بمنحها كل التسهيلات اللازمة لتعزيز الأنشطة التسويقية، وهذا وفقا للأساليب الفنية الحديثة والمتطورة، والتي سيحقق منها تشجيع للتجارة العربية البينية، إضافة إلى تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق.
- **تطوير آليات التمويل** : وهذا من خلال تنشيط الدور الفعال لمؤسسات التمويل القطرية العربية والمشتركة مثل الصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وذلك من أجل الاستفادة من رؤوس

[1] نسيمه أوكيل، رشيد بوكساني، مرجع سابق، ص310.

[2] محمد عبد الرشيد علي، مرجع سابق، ص725.

الأموال المهاجرة، وكذلك تخفيض ديون الدول العربية التي ساهمت بشكل كبير في استنزاف ثروات المجتمع العربي. ومن هنا نجد أنه بإمكان الدول العربية مساعدة هذه المؤسسات المالية من أجل أن تتخلص من مديونيتها وتتجه نحو تنمية اقتصاديتها.[1]

- **إلغاء القيود والضوابط التي تعيق حركة التجارة العربية البينية:** وهي القيود الجمركية وغير الجمركية بكل أنواعها لأن إزالة مثل هذه العقبات التي تعترض المبادلات التجارية في المراكز الحدودية والجمركية سيضمن أكثر سرعة إنجاز المعاملات، وبذلك يرفع حجم المبادلات التجارية.

بالإضافة إلى عوامل أخرى منها:[2]

- إنشاء نظام معلومات قوي هذا بدوره يسهل تبادل البيانات وكذلك المعلومات للتعرف على مسار التبادل التجاري البيني، فإذا كان السبيل نحوى تنمية التبادل التجاري العربي يعد من القضايا المطروحة منذ سنين عديدة، فان توفير الوسائل المناسبة للرفع منه أضحى يعد من الضروريات، وذلك بالنظر إلى التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، ولهذا تفعيل التبادل التجاري بين الدول العربية يعتبر بداية الطريق لإقامة تكامل اقتصادي عربي.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التجارة، وذلك بتوفير البيئة الملائمة لأداء أعماله بالتركيز على قوانين الاستثمار وجعلها متجانسة في كل الدول العربية، وبصفة خاصة إرجاء الثقة في القطاع وذلك لما له من قدرة على تحسين مستوى وحجم التجارة العربية البينية.
- إقامة أسواق حرة بين البلدان العربية، وذلك بالتنسيق مع الجامعة العربية والتي لها دور كبير في تنمية التبادل التجاري البيني العربي.
- وضع معايير عربية موحدة ومطابقة لمواصفات الجودة للسلع والمنتجات(الزراعية والمصنعة) وتحفيز مختلف الدول العربية على العمل، وكذلك الالتزام بهذه المعايير الدولية، حيث يعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء في التجارة الدولية.
- تحديث نظم الحكم السياسية وجعلها تستجيب للمتطلبات التي يمكن أن ترفع من مستوى التبادل التجاري، حيث أنه من بين متطلبات التكامل العربي هي القرارات السياسية التي تتخذ عادة لحماية كل ما هو قطري
- حدوث تقارب في الأنظمة والسياسات الاقتصادية العربية، خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، والتي تتجه بها جميعا نحو اقتصاد السوق وسياسات تحرير التجارة الدولية، وبذلك تزول أو تخف إحدى العقبات التي كانت تقف أمام نمو التجارة العربية البينية.
- انضمام الكثير من الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي تدعو إلى تحرير التجارة بين أعضائها، وخضوعها لقواعد موحدة في مجالات التجارة والسلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وقواعد السلوك

[1] على أشتيان المدادحة، مرجع سابق، ص 798.

[2] محمد عبد الرشيد علي،مرجع سابق،ص726

التجاري، بما يمثل حد أدنى للمعاملات مع العالم الخارجي والتنسيق فيما بين هذه الدول، الأمر الذي قد يسهل تنظيم تبادل معاملة أفضل فيما بين الدول العربية، مما يساعد على تنمية التجارة البينية العربية.[1]

المطلب الثالث: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

باعتبار التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي، ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الأمام، كان لزاما على الدول العربية أن تعمل على تنميتها وتطويرها، ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا عملت على إزالة وتخفيف العوائق التي تواجهها.

الفرع الأول: ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة[2]

لقد أصبح إحياء السوق العربية المشتركة يمثل طوق النجاة لانتشال الاقتصاديات العربية من التنافس إلى التنسيق والتكامل ومن الضعف إلى القوة، ومن التبعية إلى تحقيق القوة الذاتية المستقلة لبناء اقتصاد عربي موحد وقادر على تلبية احتياجات وطموحات الأمة العربية وحقها في حياة كريمة وأفضل، فرغم المدة الطويلة التي مرت على إنشاء أول تكتل اقتصادي عربي(جامعة الدول العربية 1945 والتي كان الهدف من قيامها هو تحقيق التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها...) إلا أن التعاون الاقتصادي العربي بقي محدودا ولم يشهد تطورا يذكر الأمر الذي يحتم على الدول العربية ضرورة إقامة تكامل على أسس جديدة بالإسراع نحو إقامة سوق عربية مشتركة إذ كلما تأخر الوضع كلما اتسعت الفجوة وأصبح من العسير مواجهة التكتلات العالمية الكبرى.

ومن خلال فترة إقامة السوق العربية المشتركة يجب أن يؤخذ في الحسبان مسألة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالانتقال إلى الإتحاد الجمركي عن طريق توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنظمة إلى المنطقة بحيث تقوم هذه الدول بتسوية أوضاعها وفق ما تتضمنه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تحويل للقيود غير الجمركية إلى رسوم تعدل بها جداول رسومها وقد كان مسطرا أن يتم الإعلان عن بداية الإتحاد الجمركي سنة 2006 بالمرور عبر ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولى(2006-2009)، المرحلة الثانية(2010-2012)، المرحلة الثالثة(2013-2015) والتي يستكمل فيها توحيد جميع الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي، مع العلم أنه في سنة 2005 أصبحت جميع الدول الأعضاء في gafta تطبق إعفاءات جمركية كاملة 100% على السلع ذات المنشأ العربي كما توصل ممثلو الدول الأعضاء في المنطقة إلى اتفاق حول الأحكام العامة ومجموعة من القواعد المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية لا تقل عن 40% من

[1] على أشتيان المدادحة، مرجع سابق،ص799

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009،ص 222.

قيمة المنتج، وبإعلان استكمال قيام الإتحاد الجمركي عام 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات (وطنية وأجنبية) وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية

إن تنمية التجارة العربية البنية يتطلب العمل في اتجاهين أساسيين هما:[1]

1- تنشيط عرض السلع العربية،ويكون ذلك بواسطة تنويع القاعدة الإنتاجية، وأيضا توسيع وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للسلع العربية.

2- تنشيط جانب الطلب، ويكون أيضا بتوسيع الأسواق القائمة أو إيجاد أسواق جديدة الأمر الذي يتطلب إزالة جميع المعوقات التي تقف أمام دخول السلع العربية إلى هذه الأسواق.

كما يمكن تقسيم الدول العربية، وذلك وفقا لطبيعة قاعدتها الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأولى: تتميز هذه المجموعة بارتفاع أهمية السلع الصناعية في صادراتها وهي(مصر، تونس، لبنان، المغرب، الأردن، سوريا).

المجموعة الثانية: تتميز بتخصصها في إنتاج وتصدير النفط وهي(الكويت،السعودية، قطر، العراق، الإمارات، الجزائر، ليبيا، البحرين، عمان).

المجموعة الثالثة: وتتميز بتخصصها في إنتاج مواد الخام الزراعية أو المعدنية غير النفطية وتظم هذه المجموعة كل من(السودان، الصومال، جزر القمر، جيبوتي، اليمن، موريتانيا).

الاختلاف بين الدول العربية يتطلب التنسيق والتعاون في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية أو تجارية وخاصة في المجال الصناعي، وذلك باختصاص كل دولة في إنتاج أنواع معينة من الصناعات، وهذا ما يجعلها فعلا تشكل تكوينا اقتصاديا متجانسا يضاهي التكوينات الاقتصادية العالمية ومثل ذلك الاتحاد الأوروبي الذي تجتمع فيه الدول غير متشابهة من ناحية العرق واللغة والمصالح كذلك المذهب.

الفرع الثالث: أهمية التكامل بالنسبة للدول العربية

أن التكامل الاقتصادي العربي سوف يؤدي إلى التحكم في نسبة من التجارة الدولية أكبر من التي تتحكم فيها كل دول عربية بمفردها، كما سيؤدي ذلك إلى تقوية موقف الدول العربية في السوق العالمية، وذلك فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية ويجعل حصيلة صادراتها تعرف استقرار ناجما عن التنويع في هيكل التجارة الخارجية، كما يؤدي التكامل الاقتصادي العربي أيضا إلى رفع معدلات النمو الذي ينعكس بدوره

[1] محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنا فرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1980، ص92.

على المؤشرات الاقتصادية الأخرى والمتمثلة في زيادة مستوى الدخل، وكذلك مستوى الطلب على المنتجات بالإضافة إلى زيادة فرص التوظيف في الاقتصاد.[1]

الفرع الرابع: آليات بعث وتطوير السوق العربية المشتركة

إن الحلم الذي يراود الدول العربية في قيام السوق العربية المشتركة يمثل تطورا منطقيا للتنمية العربية كما يعد من مقدمات تطور العلاقات العربية، إذ أنه يقوم على المصالح المشتركة و لا يمكن أن يستغل في غير ذلك، أما عن الآليات التي من الممكن أن تعطي دفعة قوية لإقامة سوق عربية مشتركة مكتملة الشروط فيمكن ذكرها على النحو التالي:[2]

- **إقامة منطقة استثمارية عربية:** تستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جدل الوطن العربي منطقة جذابة للاستثمار الوطني العربي والأجنبي على حد سواء، مع تفادي أن تدخل الدول العربية في حرب تيسيرات يكون الرابح الوحيد فيها هو رأس المال الأجنبي، ويعزز هذه الجاذبية قيام سوق عربية مشتركة.
- **تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها:** وذلك بما يحقق استقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية.
- **إقامة منطقة تكنولوجية عربية:** تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي وتمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ والعطاء بدلا من الوقوف موقف التلقي الذي يثير اعتبارات التبعية تقلل من القدرات التنموية العربية، كما تهدف المنطقة لربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجيا تساهم في دعم العناصر المختلفة الإستراتيجية، وتساهم في جعل البحث وتطوير رافضا للتنمية العربية المشتركة، ورفع الوعي الجمهوري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة.
- **إقامة منطقة مواطنة عربية:** يعتبر تحقيق انتقالية عنصر العمل من أركان السوق المشتركة إلى جانب انتقالية رأس المال، ومؤخرا انتقال المعرفة، غير أن اتساع النظرة مؤخرا في مجالي التنمية والتكامل إلى ابعد من الإطار الاقتصادي ليشمل بناء تنظيم مجتمعي قابل للتنمية وداعي للتكامل، ومن ثم أن النظرة إلى التكامل لا تكتمل إلا إذا شملت النظرة إلى مواطني إقليم التكامل، واعتبرتهم مواطنين يحملون مواطنة مشتركة.
- **التنمية العربية المشتركة:** يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة، غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطر ية يلزم تدبيره في إطار مشترك من أجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية والاستفادة منها، ويظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشترك باعتماد عدد من البرامج الصناعية

[1] المرجع السابق،ص 92.

[2] محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2011،ص ص 275-277

المشتركة ونجاحه في المجالات المعدنية والهندسية والصناعية والكيماوية والبتروكيماوية، تستهدف تمكين الدول الأطراف من النهوض بدرجة التشابك الاقتصادي الداخلي والبيني، وكذا حصول التعاون العربي المشترك بالنسبة لبرامج الصناعات الالكترونية في مجالات المعلومات والاتصالات بغرض تعزيز المنطقة التكنولوجية العربية.[1]

- **إنشاء غرفة تجارية:** تقوم هذه الغرفة بعمل الدارسات اللازمة لقام السوق العربية المشتركة ودراسة المعوقات التي تواجه إنشاءها، على أن تقوم هذه الغرف العربية بتمويل هذه الدراسات، كما يجب أن توفر لها الخبراء المدرسين في هذا المجال وتمتد هذه الدراسة لتغطي أساليب الاتصال وتوفر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للبائع والمشتري، كما توفر المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية.
- **تشجيع إنشاء شركات عربية مساهمة على المستوى الوطني:** حيث تكون المساهمة في هذه الشركات متاحة لجميع مواطني الدول العربية، مع إعطاء هذه الشركات العديدة من الميزات الضريبية والجمركية لتعمل في نشاط ملائم ينعكس إيجابا على مردودها الاقتصادي.
- **وضع نظام عربي يقوم أساسا على الفصل التام بين السياسة والاقتصاد:** يتضمن عدم وجود مضايقات تفسد استمرار عملية التكامل، ومن هنا تتضح الحاجة إلى إنشاء حكمة عربية دورها فض المنازعات الاستثمارية التي قد تنشا بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار، بدل أن تتدخل الحكومات العربية لحل النزاعات لأن هذا ما سيؤدي في الأخير إلى نشوب خلاف بينهم يعرقل مسار التكامل العربي. [2]

الفرع الخامس: متطلبات أخرى لتنمية التجارة البينية: ونذكر منها :[3]

1- ضرورة تطوير عملية التنمية القطرية، ورفع معدلات النمو، وزيادة حجم الإنتاج، عن طريق تطوير وعصرنه هياكل الإنتاج العربية، لأنه في إطار محدودية الإنتاج الذي لا يكاد يلبي الاحتياجات المحلية، من المستحيل زيادة حجم التبادل التجاري حتى وا ن أزيلت جميع القيود أمام التجارة البينية.
2- العمل على بناء قاعدة صناعية وتصديرية عربية وتنويع الإنتاج، وعدم الاكتفاء بإنتاج النفط لوحده.
3- محاولة استفادة الدول العربية من اتفاقيات الشراكة، ومناطق التجارة الحرة مع أطراف غير عربية وتحريرها للتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، وجعلها لصالحها وفي خدمة منطقة التجارة الحرة وتجارتها البينية، والعمل على تنسيق جهودها لمواجهة أثارها الانعكاسية.
4- إنشاء شبكات معلوماتية متطورة، لربط كافة المراكز الجمركية العربية بأنظمة مركزية موحدة وتفعيل عمليات الاتصال الالكتروني بين الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين.
5- العمل على تطوير واستخدام التجارة الالكترونية، وتقديم المساعدة للدول العربية الفقيرة التي تعاني نقص في هياكل الاتصالات.

---

[1] المرجع السابق، ص ص 279-280.

[2] بلقاسم أطراد، مرجع سابق،ص ص 67-68.

[3] شعبان فرج، مرجع سابق،ص 147

6- استغلال الميزة النسبية في كل دولة عربية، وتمويل إقامة المشروعات التي تنتج السلع الأكثر طلبا في الدول العربية.

7- تمويل المشروعات التي تدعم البنية التحتية التحتية المشتركة بين الدول العربية، كمشروعات الطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية وغيرها.

8- العمل على زيادة تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية وقيامه بالنشاطات الاقتصادية المختلفة

9- العمل على تخفيف العوائق البيروقراطية إلى أقصى حد، ومعاملة كل مصدر عربي كما يعامل المصدر المحلي، وتقديم له التحفيز والامتيازات

10- انتقاء الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة التي تخدم القاعدة الصناعية العربي، وتزيد من مستوى إنتاجها التي تعاني منه العجز.

وفي الأخير يمكن القول أنه رغم ما تعانيه الجارة العربية من ضعف، ورغم الحواجز التي تقف في طريق تنميتها، فإن العمل على تنفيذ تلك المتطلبات من شأنه أن يخفف ويزيل العديد منها، ويزيد من حجمها ليس فقط هذا، وا نما يعمل على تنمية اقتصاديات الدول العربية ويرفع من احتمالات تكاملها الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثاني

إن حجم التجارة الخارجية للدول العربية يبقى ضئيلا إذ ما قورن بإجمالي التجارة العالمية، ومع ذلك تعد الدول العربية من الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي، إذ تتميز صادرات الدول العربية بعدم التنويع ويغلب عليها النفط الخام والمواد الأولية، أما وارداتها فهي متنوعة،تشمل الآلات ومعدات النقل والمصنوعات والمواد الغذائية، وهذا الهيكل لتجارتها الخارجية ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية، ويليه اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، أما في ما يخص بتجارتها البينية فهي ضئيلة جدا ولا تتعدى 10% من إجمالي تجارتها، كما أن النفط يستحوذ فيها على النصيب الأكبر سواء في جانب الصادرات أو الواردات البينية، ويبقى نصيب البنود الأخرى من التجارة البينية ضعيف.

وللإشارة فإنه رغم الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية، والرامية إلى تعظيم وزيادة حجم التجارة البينية، خاصة اتفاقية منطقة التجارة الحرة، إلا ا،ه لم يطرأ تغيير كبير على حجمها، ويعود ذلك لضآلة حجم التجارة المرتبط بضعف هياكل الإنتاج العربية وعدم مرونتها، وضعف صناعاتها الناشئة بشتى أنواعها، وبهذا لن تزيد التجارة البينية عن طريق تحريرها بين الدول العربية، إلا إلى تنوعت القاعدة الإنتاجية العربية ، بحيث تصبح قادرة على منافسة منتجات الدول الأخرى.

وعليه فإنه لا بد من ضرورة ملحة من أجل تطوير التجارة العربية البينية كي تستطيع الدول العربية بنا تكتل اقتصادي عربي يقف في وجه التحديات الراهنة والمستقبلية التي تهدد أمن وسلامة التعاون الاقتصادي العربي.

الفصل الثالث

دور التكامل الاقتصادي في تنمية التجارة العربية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد :

إن دول مجلس التعاون الخليج سعت، ومازالت تسعى إلى تحقيق الأهداف السامية التي أنشئ من أجلها مجلس التعاون، وتهدف من مجملها إلى تقوية أوجه التعاون والتكامل فيما بينها لتحقيق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدتها ، ولمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل وتوحيد معالمها العديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة، وفيما يلي سنتطرق في الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول : نظرة عامة عن مجلس التعاون الخليجي.
المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي و مقوماته والتحديات التي تواجهه.
المبحث الثالث: دور التجارة العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول : نظرة عام عن مجلس التعاون الخليجي

يعد مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التكتلات الفاعلة في الوطن العربي إن لم نقل أنجحها ، حيث سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى التكامل منذ زمن بعيد، وقد كلل هذا المسعى بعد أن توالت الانجازات منذ بداية إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي سنة 1981، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى نشأة مجلس التعاون الخليجي وكذا أهم المحطات التي مرت بها عملية التكامل بين دوله ، وكذا الأهداف والدوافع الرامية إلى إنشائه .

المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي :

بدأت فكرة مجلس التعاون الخليجي في 1976/05/16 عندما ز ار ولي عهد الكويت ورئيس وزراءها، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء محادثات مطولة حول فكرة إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربي أثمرت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين لمتابعة الموضوع الذي تمت إثارته من خلال القمة العربية الحادية عشرة في الأردن في نوفمبر 1980 م ، فقد عرضت الكويت تصوراتها الإستراتيجية على القادة لدول الخليج وأوضحت تصوراتها للتعاون بين دول الخليج في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية والأمنية ، فكانت الاستجابة سريعة تبعتها خطوة مهمة تمثلت في عقد مؤتمر لجميع وزراء خارجية دول الخليج الست في مدينة الرياض في فيفري 1981 م ، أسفر عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، يقوم ميثاقه على مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء وليس في شكل وحدة أو إتحاد وفي الشهر الموالي على عقد مؤتمر الرياض ، عقد وزراء خارجية دول الخليج اجتماعات في العاصمة العمانية مسقط ، نتج عنها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس ، وكذلك التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي . [1] وتم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو عام 1981، بتوقيع قادة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الأساسي لجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. [2]

وبهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد، إذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، فإنه من زاوية أخرى

[1] صلاح عباس ، **التكتلات الاقتصادية هل هي تحابل على الجات** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 64.

[2] هشام محمود الأقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009،ص226.

يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي .[1]

وشكلت الدول الست (السعودية- الإمارات- عمان- الكويت- قطر- البحرين)[2] ما عرف بمجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية، إلا أن النظام الأساسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية. ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار...الخ.[3]

ومن ناحية أخرى، وافق قادة دول المجلس من حيث المبدأ على التحاق اليمن بعضوية المجلس في آخر الأمر.

إلا أن عضوية هذا البلد الفعلية في أهم مؤسسات المجلس تظل بعيدة الأمد. ولم تصبح الفكرة واردة سوى بعد تسوية النزاع الحدودي بينه وبين السعودية في عام 2000. وستقتصر عضوية اليمن في الوقت الحالي على الأجهزة المعنية بالصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية.[4]

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي

وقد تم وضع هيكل تنظيمي لمجلس التعاون الخليجي يتكون من الأجهزة الرئيسة التالية :[5]

أولا: المجلس الأعلى : وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويتولى تعيين أمين عام للمجلس، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. وفي قمة أبو ظبي لعام 1998 قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية. وتتبع للمجلس الأعلى' هيئة تسوية النزاعات" التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة وحسب طبيعة الخلاف القائم بين أي طرفين من أطراف المجلس.

---

[1] موسى رحماني، **التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، سطيف 8-9 ماي 2004،ص6.

[2] حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،الطبعة 1، 2004،ص513.

[3] سمير أمين،**المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2004،ص77.

[4] روبرت إ.لوني، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، 2004، ص4.

[5] المجذوب محمد، **التنظيم الدولي-نظرية المنظمات العالمية والمتخصصة**، ط8، دار الحلبي الحقوقية،2006، ص430.

ثانيا: المجلس الوزاري : يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته، كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وا ٍعداد جدول أعماله. وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى.

ثالثا: الأمانة العامة (مقرها الرياض) وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بالإعداد لأعمال المؤتمرات وللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام وأمينين مساعدين خمسة قطاعات أساسية للشؤون السياسية والاقتصادية والبيئة والقانونية والمالية والإدارية، وقد تم تشكيل عدة لجان فنية مخصصة شملت كل هذه القطاعات بما فيها التعاون في المجالات الصناعية والزراعية والنفطية والخدمات الاجتماعية والثقافية .

إن نظم الحكم في هذه الدول متشابهة (حكم عائلات، ملكية)، كما أن الدول الأعضاء متشابهة اقتصاديا لأنها تعتمد على مورد النفط وتنتهج اقتصاد السوق. بالإضافة إلى هذه السمات المشتركة، فإنها أيضا تشترك تكوينات اجتماعية بشرية قبلية أو شبه قبلية متداخلة، وبتضاريس جغرافية متجاورة وذات بيئة صحراوية وبقاعدة سكانية محدودة نسبيا إلى المساحة .

رابعا: هيئة تسوية المنازعات : تتخذ من الرياض مقرا لها، وتتشكل من أفراد ينتمون إلى الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع وتختص الهيئة في النظر في ما يحيله إليها المجلس من منازعات بين الدول الأعضاء، أو من خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون. وتصدر توصياتها، أو فتواتها وفقا لأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون، وتصدر توصياتها، أو فتاواها وفقا لأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون، وأحكام القانون والعرف الدوليين ومبادئ الشريعة الإسلامية، وترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا.

الفرع الثاني: البنيان الاقتصادي لمجلس التعاون(المساحة والسكان)[1]

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب آسيا، بين خطي طول 35 إلى 60 شرق جرينتش، وبين دائرتي عرض 15 إلى 35 شمال خط الاستواء، تحدها من الشمال العراق والأردن،ومن الجنوب الجمهورية العربية اليمنية والبحر العربي، ومن الشرق الخليج العربي، ومن الغرب البحر الأحمر، وتعتبر منطقة الخليج العربي أحد أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تربط بين قارات العالم الثلاث آسيا، وا إفريقيا وأوروبا).

فضلا على أن المنطقة تشرف على أهم ثلاث اذرع مائية وهي البحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي، وبالتالي تتحكم منطقة الخليج في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وحركة التجارة والنقل والترانزيت، تبلغ المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الست 2.410.716 مليون كلم2، وباستثناء المملكة العربية السعودية فإن كل دول المجلس تبدو صغيرة، حيث تشكل السعودية نحو 83% من المساحة الكلية لدول المجلس بينما تمثل البحرين نحو 0.02%، والكويت 0.6%، وقطر 0.4%،بينما تمثل سلطنة عمان نحو 8.6%، وتمثل الإمارات 3.4% من المساحة الكلية لدول المجلس، أما بالنسبة للسكان دول مجلس التعاون تظهر نموا ملحوظا إذا ما قورنت بالعقود الثلاث الماضية، فبينما كان عدد السكان 13.4 مليون نسمة في عام 1981، وقد تسارع النمو السكاني مع تزايد حجم النشاط الاقتصادي في دول المجلس ليصل 33.8 مليون نسمة في عام 2005، ليقفز إلى 51.093 مليون نسمة في عام 2015، مقابل 48 مليون نسمة في عام وبنسبة 2013 وبنسبة نمو قدرها 3.1%، [2]والشكل الآتي يوضح ذلك :

شكل رقم (3-1): تطور عدد سكان دول مجلس التعاون الفترة (2011-2015):

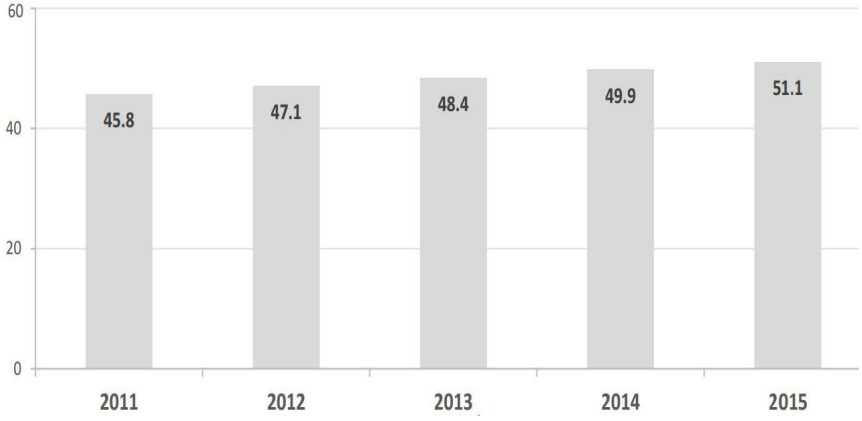

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربي،ص33.

[1] بلعور سليمان،**التكامل الاقتصادي العربي و التحديات المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص 205.

[2] الأمانة العامة، **دول مجلس التعاون لمحة إحصائية**، قطاع شؤون المعلومات-إدارة الإحصاء، العدد الرابع، الرياض، مارس 2015، ص29.

المطلب الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون:

مر مجلس التعاون الخليجي بعدة محطات ليصل إلى ما هو عليه الآن ، بدءا بإقامة منطقة تجارة حرة في الفترة (1981-2002)، وا ٍقامة الإتحاد الجمركي وغيرها من المحطات التي نلخصها فيما يلي :

أولا : إنشاء منطقة تجارة حرة:[1]

بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981م، اتجهت دول المجلس إلى اتخاذ الخطوات الرامية إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت إلى غاية 2002(20 سنة) حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة تجارة الحرة (1983-2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار عام 1983 م إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2002 م. وتميزت منطقة تجارة حرة بإعفاء منتجات مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة.

1. تنسيق السياسات والعلاقات التجارية فيما بين دول المجلس تجاه الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.
2. المعاملة المتساوية لمواطني دول المجلس في أي من هذه الدول من حيث حرية الانتقال والإقامة، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية التملك والاستثمار.

ثانيا : الإتحاد الجمركي : [2]

يعتبر قرار قيام إتحاد جمركي لدول مجلس التعاون الخليجي من القرارات الهامة في مسيرة المجلس، ويعد خطوة كبيرة في طريق الوحدة الاقتصادية، حيث يجعل هذا المجلس من التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم النامي، كما يوفر للمجلس فرصة تكوين تكتل تفاوضي يوازن التكتل الأوربي ويستطيع، مثلما ، أن يفرض حلولا عادلة للمشكلات العالقة بينهما، بعد أن أشترط الإتحاد الأوروبي على المجلس قيام إتحاد جمركي لإقامة شراكة بين الطرفين.

فقد قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و22 ديسمبر 2002 مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير2003 م وأقر جملة من الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي(وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس).

---

[1] غربي هشام ، محمد مداحي ، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 م " دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا "** ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ،المركز الجامعي الوادي ، يومي 27/26 فيفري 2012، ص 16.

[2] وصاف سعيدي ، **مجلس التعاون الخليجي : دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي** ، الندوة العلمية الدولية حول : "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004 ، ص 5-8.

و لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس ومن أهم هذه الإجراءات والخطوات نجد:

1- تحديد موعد لتطبيق الاتحاد الجمركي، يتم البدا في التطبيق في أول يناير 2003 م.

2- تحديد مفهوم الاتحاد الجمركي وأسسه، حيث يقوم هذا الأخير على[1]:

أ- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب-قانون جمركي موحد.

ت-اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة.

ث-توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصديروا عادة التصدير في دول المجلس.

ج-يتم تحصيل الرسوم الجمركية عند نقطة دخول واحدة.

ح-انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.

خ-معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

ويؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة، ورفع الكفاءة في الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي فتح مجال أوسع للاستثمار البيني، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى .

ثالثا : سوق خليجية مشتركة: تناولتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدلة عام 2001 حيث حددت الأبعاد العامة لهذه السوق بالاستناد إلى مبدأ المعاملة الوطنية ن ومن ذلك:[2]

حرية ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية " تملك العقار،حرية التنقل ،تنقل رؤوس الأموال المعاملة الضريبية ،تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات فالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية غير أن ذلك صوحب بالعديد من المعوقات على صعيد الواقع العملي، الأمر الذي دعا إلى ضرورة التطبيق الفعلي والمباشر من خلال إعلان الدوحة في 2007/12/4. المتعلق بإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة تطبيقا للبرنامج الزمني الذي اقره المجلس الأعلى سنة 2002 وبتحديد نهاية 2007 كموعد لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، فقبل نهاية 2007 تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة.

1. إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي.
2. فتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم .
3. تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

[1] الأمانة العامة، مرجع سابق، ص76.

[2] السعيد بوشول ، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،2009/2008،ص60.

رابعا : الإتحاد النقدي والعملة الموحدة :

تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة أيضا بعض النصوص المتعلقة بإقامة اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء، كأحد الأشكال الهامة للوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي، وقد حددت الاتفاقية الاقتصادية المعالم الرئيسية لهذا الاتحاد والقائم على أساس خطوات متدرجة تشمل التقارب والتنسيق في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بالإضافة إلى التشريعات المصرفية ووضع المعايير الخاصة بمقياس معدلات الأداء الاقتصادي بما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي لهذه الدول وذلك وصولا إلى مرحلة العملة الموحدة بين دول المجلس سنة 2010. ولتحقيق ذلك تم وضع برنامج زمني للاتحاد النقدي من خلال ست مراحل تبدأ من 2005 وتنتهي في عام 2010 موعد إطلاق العملة الموحدة.[1]

ومن مقتضيات الاتحاد النقدي بناء منظومة إحصائية موحدة ومتكاملة للوفاء بمتطلبات الاتحاد النقدي، وتم اعتماد النظام الأساسي للمركز الإحصائي لدول المجلس التي عقدت بالمنامة خلال شهر ديسمبر 2012، مع التأكيد على استقلالية المركز[2]

وفي هذا السياق نتطرق إلى الآثار المترتبة على إصدار العملة الموحدة .

❖ **الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة :** [(3)]

1. يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وا إقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي تتويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي من مكاسب الإتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة ، حيث سيترتب على إصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات ، وستلاحظ آثاره بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطردا وتطورات متسارعة .
2. يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة ، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.
3. إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها ،مما ينعكس إيجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها ، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم .

---

[1] هشام غربي ، محمد مداحي ، **مرجع سابق** ، ص 18.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون، **اتفاقية الاتحاد النقدي لدول مجلس الخليج العربية**، الرياض، 2009.

[3] أحمد عارف العساف، محمود حسين، اقتصاديات الوطن العربي ، مرجع سابق، ص ص 318 ، 319.

4. إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية ، مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ، وتنعكس إيجابا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون الخليجي .

المطلب الثالث: أهداف ودوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي :

يهدف المجلس كما جاء في ميثاقه الأساسي الذي تحمله المادة الرابعة من النظام الأساسي على ما يلي :[1]

– تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها .

– تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .

1– وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين في ذلك الشؤون التالية:

– الشؤون الاقتصادية والمالية . – الشؤون العلمية والثقافية.

– الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات. – الشؤون الاجتماعية والصحية .

–الشؤون الإعلامية والسياحة. – الشؤون التشريعية والإدارية .

2–إتاحة تملك العقار في كل دول المجلس لكل مواطني المجلس .

3–مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس .

4–دفع عجلة التقدم العلمي.

5–تحرير التجارة بين دول المجلس .

ويعود سبب عدم إبراز ما يتصل بالشؤون الأمنية والسياحية بين هذه الأهداف برغبة من الدول تجنب نقاط الاختلاف التي تثير التساؤلات وتفتح الخلافات حتى لا تنظر إلى مجلس التعاون كحلف عسكري.

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج، **المسيرة والإنجاز، شئون المعلومات**،الطبعة العاشرة،2016، ص75.

المبحث الثالث : الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الراهنة

إن نجاح أي تكتل أو تكامل اقتصادي يتطلب توفر عدد من المقومات، من بينها التقارب الثقافي والتماثل في الأنظمة السياسية ، ودول مجلس التعاون الخليجي لديها من المقومات ما يجعل جهودها لتكامل تكلل بالنجاح.

المطلب الأول :الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق نموه:

على الرغم من التطورات العالمية والإقليمية التي ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، لاسيما الأزمة المالية العالمية، إلا أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استطاعت بفضل الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها أن تحقق معدلات أداء متميزة بين دول العالم.[1]

وتوقع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي حول آفاق نمو الاقتصاد هذا الأخير خلال الفترة 2016-2017، حيث تشير التوقعات إلى تراجع معدل النمو في اقتصاد مجلس التعاون عام 2016 متأثرة بتقلص الإنفاق الحكومي وتراجع نمو السيولة المحلية، غير أنه مع تنفيذ الدول الأعضاء لسياسات التصحيح المالي وما يتبع ذلك من تحسن في ثقة واستثمارات قطاع الأعمال، فمن المتوقع أن يتحسن النمو في عام 2017 ليصل في حدود 3.4%، وفي نفس الوقت من المتوقع أن ترتفع أسعار المستهلكين ارتفاعا طفيفا نظرا لإجراءات رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية و ارتفاع أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية في دول المجلس،حيث يشكل بقاء أسعار النفط الخام في مستوياتها المنخفضة نسبيا، وتنامي الدين العام، و زيادة النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للعمالة لمجلس التعاون، وتراجع المراكز المالية للعديد من الاقتصاديات الكبرى أبرزا لتطورات التي ستؤثر في اقتصاديات مجلس التعاون خلال المدى القصير و المتوسط، وفيما يلي ملخصا لأحدث التوقعات المتعلقة بالاقتصاد الكلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للأعوام 2016 و2017م ، يليه شرح مختصر لهذه التوقعات[2]

الفرع الأول: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة[3]

تشير التوقعات إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2016 متأثرة بتراجع الإنفاق الحكومي وتراجع ثقة قطاع الأعمال و تراجع النمو في السيولة المحلية. حيث من المتوقع أن يسجل النمو معدل2.0% في عام 2016، وهو معدل أقل من متوسط النمو خلال الفترة 2011-2015 والبالغ 4.9% غير أنه مع تنفيذ الدول الأعضاء لسياسات التصحيح المالي، في إطار سعيها لتحقيق التوازن بين

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي(GCC-STAT)، **ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج**، العدد الأول، مايو 2015، ص13

[2] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي(GCC-STAT)، **أفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016-2017**،أغسطس 2016،ص1.

[3] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي(GCC-STAT)، **ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج**،ص13.

المحافظة على معدل النمو الاقتصادي واستدامة النفاق العام، وما يتبع ذلك من تحسن في ثقة و استثمارات القطاع الخاص، فمن المتوقع أن يتحسن النمو في عام 2017 ليصل في حدود 3.4% وبشكل عام، يظل النمو في اقتصاد مجلس التعاون أقل عن معدل النمو المتوقع للاقتصاد العالمي لعامي 2016 و 2017م والمقدر 3.2% و 3.5%على التوالي، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي

في المقابل، من المتوقع أن يأخذ القطاع غير النفطي دور القيادة في النمو الاقتصادي في هذه الفترة في ظل تراجع أسعار النفط. حيث تشير توقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون إلى أن القطاع غير النفطي سينمو بمعدل 3.5% و3.9% في عامي 2016 و2017 على التوالي، وهي معدلات أقل من متوسط النمو الذي تحقق في القطاع غير النفطي خلال الفترة 2011-015 والبالغ 5.6%، مما يشير إلى الأثر غير المباشر لتراجع أسعار النفط على اقتصاد دول مجلس التعاون، ومن المتوقع أن تقود قطاعات البناء والتشييد والنقل والتخزين و المواصلات النمو الاقتصادي لمجلس التعاون في العامين 2016 و 2017م.

الشكل رقم (3-2): نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدول الخليج العربية %

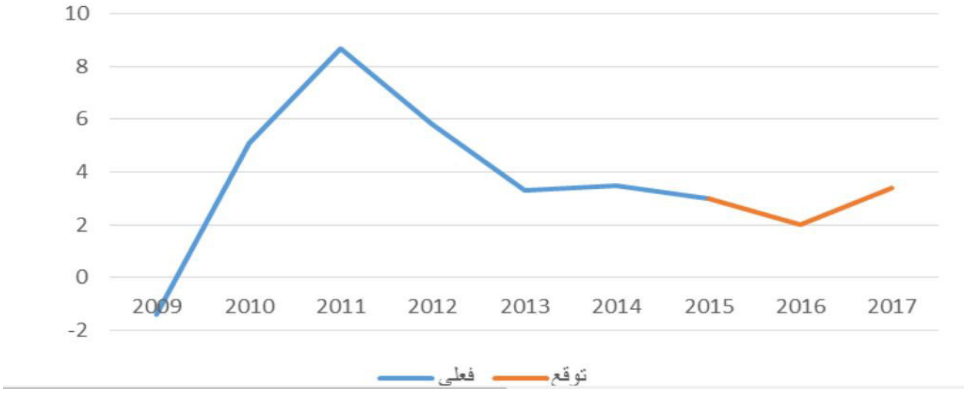

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفرع الثاني: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[1]

تواصلت اقتصادياتدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النمو بقوة، وا ن كان بمعدلات أكثر بطئا مقارنة بالسنوات الأخيرة، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال عام 2013 ليصل إلى 3.7% مقارنة بحوالي 9.7% خلال عام 2012، وتشير التوقعات إلى أنها ستنكمش بنسبة 11% عام 2016 وذلك بصورة أقل من معدل الانكماش في عام 2015م والبالغ 15 %تقريبا و يتأثر معدل النمو في الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية بدرجة كبيرة بتغير أسعار النفط، حيث تراجع متوسط سعر سلة أوبك بين عامي 2014 و 2015م بنسبة 50 %تقريبا(من 96 دولار للبرميل إلى49 دولار للبرميل) ومن المتوقع أن يستمر في التراجع بنسبة 17%بين عامي2015 و2016 ليصل إلى 41 دولار

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي(GCC-STAT)، **أفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016-2017**،ص2.

للبرميل. و حسب توقعات المؤسسات الدولية المختصة في أسواق السلع الأولية، من الأمل أن يتحسن سعر النفط في عام 2017م بنسبة 16%عن مستواه في عام 2016، مما يرفع توقعات النمو في الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية إلى 6.6 %في عام 2017م

الشكل رقم(3-3): نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول الخليج العربية %

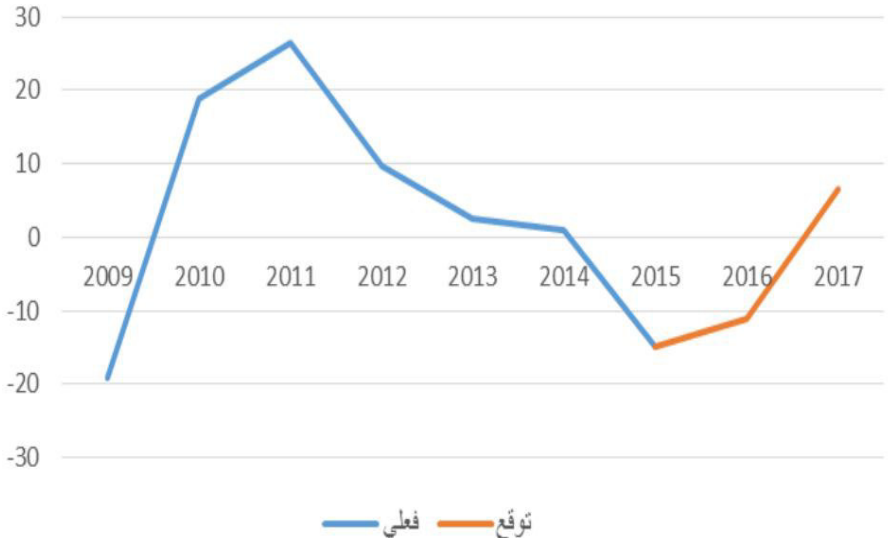

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفرع الثالث: القطاعات الرائدة للنشاط الاقتصادي [1]

قطاع النفط والغاز هو القطاع الرائد للنشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2014، إذ ساهم بحوالي45.9% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الخدمات الحكومية 10.3% ثم الصناعات التحويلية بنسبة 9.4 % يليه تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 8.6%.

وقد ظل قطاع النفط والغاز القطاع الرائد للنشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون خلال السنوات الأخيرة، إذ ظل يساهم بحوالي44.8% في المتوسط خلال الفترة (2006-2013) من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، على الرغم من زيادة مساهمته بشكل ملحوظ خلال بعض السنوات وخاصة عام 2008م و2011

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي(GCC-STAT)، **ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج** ، ص14.

الشكل رقم(3-4): يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2014 (%)

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفرع الرابع: الميزان التجاري [1]

من المتوقع أن يتراجع الميزان الجاري في عام 2016 ليصل إلى عجز بنسبة 5.4%من الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية نتيجة تراجع الصادرات السلعية،ومع تحسن أسعار النفط في عام 2017 من المتوقع أن يتحسن الميزان الجاري ليصل إلى عجز بنسبة 0.4%من الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية في نفس العام. حيث يؤثر تراجع الصادرات السلعية(المرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط والغاز) وزيادة الواردات السلعية والخدمية، وزيادة تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج في تعميق العجز في الميزان الجاري، ومن المتوقع أن يؤدي العجز في الميزان الجاري إلى تراجع ميزان المدفوعات العام لمجلس التعاون وانخفاض مستو ى الاحتياطيات من العملات الأجنبية في عامي 2016 و2017.

الفرع الخامس: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يشير الجدول التالي إلى تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة (2007-2015)، وقد تبين ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون ليصل إلى 33.3 ألف دولار للفرد خلال عام 2013 مقابل 24.2 ألف دولار للفرد خلال عام 2007.

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي(GCC-STAT)، **أفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016-2017**،ص3.

وقد جاءت دولة قطر في مقدمة دول مجلس التعاون من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013 إذ بلغ 101.4 ألف دولار، وفي عام 2015 بلغ حوالي 27.3 ألف دولار.

الجدول رقم(3-1): يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون الخليجي
دولار أمريكي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GCC	24216	28266	21952	25578	31396	33452	33398	32877	27321

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المطلب الثاني :مقومات التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي:

يتوفر مجلس التعاون الخليجي على جملة من المقومات لو أحسن استغلالها لأضحى هذا التكتل من أنجح التكتلات القائمة والمتمثلة في ما يلي:[1]

أولا :الدين واللغة والتاريخ المشترك :هذا المقوم يسهل قيام التكامل نظرا للترابط بين جزئيات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة ،فالخليج العربي يتوافر على هذا الاتحاد الروحي الديني، كما ترتبط تلك الدول نبعضها لغويا وتاريخيا وهذا من شأنه تدعيم التكامل الاقتصادي في ما بينهم.

ثانيا : الاتحاد الجغرافي الإقليمي: التقارب الجغرافي يعتبر عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل ،نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي، لعل أهمها قصر المسافة بين أسواق البلدان المتكاملة مما يخفض تكاليف النقل وسرعته،والدول الخليجية تمتاز بهذه الخاصية ،بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله دول الخليج ،خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ يتوسط ثلاث قارات هي آسيا، إفريقيا واوروبا وهو عامل أساسي.

ثالثا : التقارب والتجانس السياسي: يعد الاستقرار السياسي عامل مهم في عملية التطور والنمو الاقتصادي للبلدان وكذا بالنسبة للتكامل الاقتصادي ،فعدم وجود استقرار سياسي يترتب عليه عدم وجود استقرار في الإرادة السياسية للتكامل الاقتصادي ،فمعظم دول المجلس متجانسة سياسيا فنظام الحكم فيها ملكي وبالتالي تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي .

رابعا : مقومات بشرية-طبيعية: يقدر عدد سكان دول الخليج وفقا لإحصائيات 2015حوالي51.7 مليون نسمة، يتربعون على مساحة تقدر بـ 2417430 كلم²، بمعدل 21 نسمة في كلم²، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 1.6 تريليون دولار،حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني 32.491 ألف دولار،كما تمتلك الدول الخليجية ثروات باطنية متنوعة كالنفط والغاز، فالدول الخليجية تحتوي على احتياطي نفط يقدر بـ 45% بالنسبة إلى احتياطي العالم، و19% احتياطي الغاز عالميا ، تنتج ما مقداره 20% من الإنتاج العالمي للنفط، ويتبين لنا أن

[1] غربي هشام، محمد مداحي ، **مرجع سابق** ، ص 14.

الدول الخليجية غنية بثروات طبيعية متنوعة ،والتي تؤهلها للقيام بصناعات ضخمة سواء صناعات تحويلية أو استخراجي.

خامسا : الهيكل الاقتصادي: تشترك دول مجلس التعاون الخليجي في العديد من الخصائص الاقتصادية، فالنفط يسهم بحوالي الثلث في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبحوالي ثلاثة أرباع في الإيرادات الحكومية والصادرات السنوية ، ويبلغ نصيب هذه الدول كمجموعة حوالي 45 % ، من الاحتياطات النفطية المثبتة في العالم و 25 % من صادرات النفط الخام (علما أن المملكة العربية السعودية هي أكبر بلد مصدر للنفط في العالم) وهي تملك 17% على الأقل من احتياطات الغاز الطبيعي المثبتة في العالم (وقد أصبحت قطر رابع أكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسيل في العالم) [1]

سادسا : النمو الاقتصادي: هناك تقارب كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين دول المجلس، الأمر الذي ييسر من دخول الاتحاد النقدي وبالتالي التكامل الاقتصادي حيز التنفيذ ويضمن قابلية استمراره، أما في ما يخص متوسط الدخل الفردي، أي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ففي عام 2007 م جاءت أدنى معدلات دخل الفرد الواحد في السعودية وعمان بحدود 15500 دولار، وهو ما يوازي 20% من مستواه السائد في دولة قطر، غير أن الفجوات الكبيرة في متوسط الدخل الفردي لا تمثل بالضرورة مشكلة بالنسبة إلى اتحاد اقتصادي يعمل بطريقة جيدة، والمشكل يطرح حتما إذا ما استمرت فجوة الدخل بين الدول ذات الدخل الأعلى والدول ذات الدخل الأدنى بالاتساع

سابعا : القوة العاملة:

من المميزات الظاهرة لأسواق العمل في دول الخليج أن العمالة الأجنبية تمثل جانبا كبيرا من عدد العاملين، وذلك منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع و منتصف سبعينات القرن الماضي، وبالمحصلة يمكن القول أن التباين بين دول الخليج في حجم احتياطاتها من النفط والغاز وفي درجة تنوعها اقتصاديا خلال السنوات المقبلة، قد يؤدي بسهولة إلى حدوث تغير في مسارات النمو الاقتصادي طويل الأجل بين دول الخليج، كما أن ندرة الموارد البشرية واعتماد اقتصادياتها على النفط بشكل كبير (كمصدر أساسي للدخل) الأمر الذي حتم على هذه الدول أن يكون بينها نوع من التنسيق و التكامل من لأجل الدفاع عن مصالحها المشتركة. [2]

[1] نبيل حشاد ، **العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي** ، دار إيجي للنشر والتوزيع ، مصر ، لم تذكر سنة النشر ، الطبعة الأولى ، ص 399 .

[2] هشام غربي ، محمد مداحي ، **مرجع سابق** ، ص 15

المطلب الثالث : تحديات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون :

تتسم دول مجلس التعاون بخصائص مشتركة جعلتها تواجه مشكلات وتحديات متماثلة على المستوى الاقتصادي وهي نابعة من طبيعة اقتصادياتها وسماتها العامة أو من البيئة الدولية والمتغيرات العالمية ،وسنتطرق إلى هذه التحديات التي قسمت إلى قسمين داخلية وخارجية على النحو التالي :

الفرع الأول: التحديات الداخلية لدول مجلس التعاون :

1- الاعتماد المفرط على قطاع النفط:

ليس هناك خلاف على أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط، وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي لابد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وا إمكانات النمو وفرص التقدم في البلدان الأعضاء[1].

وفي خضم اعتماد دول المجلس على سلعة واحدة وهي النفط، فإنها ستواجه مخاطر كبيرة منها:[2]

- تطوير مصادر الطاقة البديلة أو إمكانية نضوبه في المستقبل، فحصة النفط في ميزان الطاقة العالمي انخفضت من 48% في سبعينات القرن 20 إلى 40% تقريبا في الوقت الحاضر، حيث يتوقع أن تستمر هذه النسبة في التراجع مستقبلا.
- يشير صندوق النقد الدولي إلى عدم اعتبار النفط الخام والنفط المكرر في إطار اتفاقية ألغات،مع أنه يعترف بأن أحد أوجه القصور الهامة في الاتفاقية هو عدم شموليتها لهذه المواد، وبهذا الإجراء فقد تم احتواء أي منافع مالية كبيرة ربما تجنيها الأقطار الخليجية النفطية منه تحت مظلة التجارة الحرة.

ويمكن أن نشير أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط تفرض ضرائب على الصادرات النفطية الخليجية مثل ضريبة الكربون لدافعين اثنين: دافع ضمني وهو الحصول على مردود مالي مجز، ودافع ظاهري وهو حماية البيئة من التلوث.

والخلاصة أن دول المجلس التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي أو مورد يكاد يكون وحيدا لن تستفيد في هذا السياق من الترتيب الدولي الجديد تحت مظلة التجارة الحرة.

[1] سليمان بلعور ، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون لدوا الخليج العربية، مرجع سابق،،ص2.

[2] جمال بلخباط ، عباس بلفاطمي، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،العدد 5،جامعة باتنة،ص5.

ومما يعقد من المشكلات التي يواجهها أنه في حال انخفاض أسعار النفط تتناقص القدرة التمويلية لهذه الدول، وهو ما يجعلها تعزف عن التفكير في تمويل المشروعات المشتركة، وقد وعت بعض الكتابات المبكرة لهذه المشكلة، فعلى سبيل المثال على دول المجلس تحتاج إلى برمجة تخفيض الاعتماد على النفط وا إخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية الاقتصادية المحلية،بحيث تنخفض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي والميزانية العامة والميزان التجاري.

2-ضيق نطاق السوق المحلية :[1]

إن مشكلة ضيق السوق المحلية تعد من ضمن العقبات التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجيوهذا يعود لعدم تناسب حجم السكان في دول مجلس التعاون والتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث، الذي بدوره يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة، وبالتالي يتطلب أرصدة مالية ضخمة للصرف على مجالات الأبحاث والتطوير العلمي، ومن جهة أخرى تسببت قلة السكان في دول مجلس التعاون في تدني معدلات الاستهلاك الكلي(الخاص والعام)، وبالتالي توجيه النواتج القومية إلى أسواق بديلة للاستثمار في الخارج، وهذا ما أدى إلى هروب رأس المال الوطني إلى الخارج.

3-التبعية الاقتصادية:

من بين التحديات التي تواجه دول مجلس هو انكشاف اقتصادياها على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة كثيرا للنفط ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاك والرأسمالية، هذا ما يجعل توجه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي فالسعودية مثلا كانت ومازالت تعتمد على اقتصاد الرأسمالي العالمي وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص في بيع النفط، وفي الحصول على حاجياتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية في إقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخل العربية السعودية.[2]

4- تحديات التكامل التجاري : وتكمن في أربع نقاط أساسية وهي :[3]

- تعاني أسواق العمل تصلبا في الأجور وعدم تطابق في المهارات وعوامل مؤسساتية أخرى، وبعض الدول في مجلس التعاون تستبدل العمال الأجانب بمواطنين عبر تحديد حصص نسبية للعمال الأجانب ورفع تكاليف العمالة عليهم. قد لا تعزز هذه السياسات الإنتاجية على المدى الطويل لأن مرونة

[1] عبد الرزاق فارس الفارس، **مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة**،مجلة التعاون،العدد60 الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليج العربية، ديسمبر 2004، ص76.

[2] السعيد بوشول ، مرجع سابق، ص 67.

[3] التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وا إفريقيا، **تقوير البنك الدولي**، الطبعة العربية،دار الساقي،بيروت،2004،ص273.

الأجور والعمال المهرة أمران ضروريان لتأمين نمو القطاعات غير النفطية، والأنظمة الإجبارية ليست بديلا جيدا لمرونة الأجور كما أن التعليم وتحسين التدريب والمهارات أمران في غاية الأهمية.

- قانون الأجور الحكومي والإنفاق على الدفاع والأمن والإعانات والمساعدات الاجتماعية كلها عوامل تستنزف ميزانيات الحكومات، والدور التقليدي للحكومة كرب العمل المسيطر والمحدد لسياسة الأجور في حاجة إلى إعادة نظر وكذلك الإعانات المخصصة للغذاء والصحة والتعليم والصناعات الأساسية، والإعانات الصريحة متدنية بالنسبة للمعايير الدولية(إذ تشكل بين 2و3% من الناتج المحلي الإجمالي)، لكن الإعانات الضمنية من خلال أسعار النفط المتدنية والقروض الطويلة المدى تعتبر كبيرة جدا، وستحتاج سياسات الإيرادات الحكومية هي أيضا إلى الاهتمام وخصوصا رسوم الخدمات وا ٍدخال ضرائب استهلاكية ذات قاعدة واسعة.
- السياسات التنموية لتنويع الاقتصاد ستحتاج إلى انتباه مستمر وخصوصا الخصخصة بما أن معظم الصناعات الكبيرة غير النفطية ما زالت تحت سيطرة القطاع العام والمعايير التنظيمية الجديدة ضرورية في الأسواق المحلية ولخلق حوافز تنموية في أسواق الأسهم المحلية.
- إن نجاح الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي سيتطلب إقامة قواعد جمركية وا ٍجراءات موحدة والتوفيق بين الإجراءات التقنية التنظيمية(المعايير والتفتيش والترخيص) وزيادة الشفافية وتخفيض العوائق الإدارية.

الفرع الثاني: التحديات الخارجية لدول مجلس التعاون : وتتمثل أساسا في :

1-مشروع الشرق الأوسط الكبير:[1]

لقد أضحت منطقة الشرق الأوسط محل تنافس بين مختلف القوى الاقتصادية الكبرى في العالم من أجل استقطابها والاستفادة من ثرواتها، لذلك جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير من أجل استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي مع إسرائيل بما يتوافق مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظم السياسية والاقتصادية ومستويات النمو،والمتفحص لهذا المشروع الأمريكي نصا وروحا يجد أنه يؤكد على ثلاثة مبادئ أساسية، الديمقراطية والحكم الصالح اللذان يمثلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية والأفراد الذين يتمتعن بتعليم جيد هم أدوات التنمية والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

وا ٍن كانت هذه المبادئ مطالب داخلية ملحة لحمل الدول العربية ولدول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد إن أرادت السير في طريق التنمية بخطى ثابتة إلا أنها "كلمة حق أريد بها باطل" لأن تاريخ القوى العظمى يشير إلى أنها تسير دائما في اتجاه بوصلة مصالحها ولا شيء غير ذلك.

[1] جمال بلخياط، عباس بلفاطمي، مرجع سابق، ص 52.

فالغاية الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذا المشروع هو تكريس سيطرتها على منابع النفط في منطقة الخليج والحصول عليها بأسعار معقولة خاصة وأن الدراسات تؤكد على أن ولايات المتحدة الأمريكية ستكون بحاجة إلى استيراد ثلثي نفطها من المنطقة العر بية .

من ناحية أخرى وأمام اشتداد المنافسة بين الأقطاب الأساسية للاقتصاد العالمي من أجل اكتساب أسواق جديدة وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فضاء مناسبا لتصريف منتجاتها المختلفة (زراعية، صناعية، تكنولوجية) وبالتالي التقليل من الركود المزمن الذي لازم اقتصادها.

وبالتالي فعلى دول مجلس التعاون الخليجي أن تدرك أن تبني هذا المشروع الجديد لا يجب أن يكون على حساب تقوية تكتلها الاقتصادي واستكمال مساره وتأهيل أجهزتها الإنتاجية وزيادة درجة تنافسيتها وتنويع صادراتها لأنه الضامن الوحيد والقوة المحفزة للتعامل مع الصيغة الجديدة للشرق الأوسط من موقع قوة.

2- قيام المنظمة العالمية للتجارة : [1]

لقد كانت دولة الكويت السباقة الأولى في الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية(GATT) من بين دول مجلس التعاون، وهذا مباشرة بعد استقلالها سنة 1963 ،كما انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة(OMC) في سنة 1995، ولحقت دولة البحرين في نفس السنة، ومع تسارع الأحداث في مجال التجارة الدولية انضمت باقي دول مجلس التعاون إلى المنظمة العالمية للتجارة، فحصلت كل من دولة قطر والإمارات العربية المتحدة على العضوية في سنة 1996 ،ثم سلطنة عمان في 2000/10/10، لتصبح بذلك رسميا العضو رقم 139، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فكانت آخر الأعضاء، وكان ذلك سنة 2005 ، كما أن من أهم الشرو ط لقبول الدول عضوا هو التزام الدول بتحديد سقوف التعريفات الجمركية تمهيدا إلى إزالتها وعدم تجاوز هذه السقوف إلا من خلال مفاوضات مع الشركاء التجاريين اللذين قد يتضررون، وقد حددت منظمة التجارة العالمية سقوف التعريفات الجمركية لدول مجلس التعاون باتفاقات انضمام كل منها على النحو الآتي :

- **دولة الكويت** : تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات من جميع السلع ما عدا النفط الخام والمشتقات النفطية والبتر وكيماوية ب100%.

- **دولة البحرين** : تحددت السقوف الجمركية العليا على واردات 127 مجموعة سلعية ب35% بينما تم تحديدها للسجائر ب 100%

- **دولة الإمارات** : تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات لأكثر من 155 مجموعة سلعية ما بين 5% إلى 15%.

[1] بلقاسم اطراد، مرجع سابق، ص91.

- **دولة قطر** : تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات لأكثر من 150 مجموعة سلعية بين 5.5 %إلى 30 %باستثناء استيراد لحم الخنزير والسجائر ب 100 %.

ومن هنا نجد أن القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون وتعارضه مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، ملا جاء نظام الحماية الذي اقره المجلس الأعلى مرتكزا على أمرين، أولهما فرض رسوم جمركية على السلع المنافسة للصناعات ذات المنشأ الوطني بمعدل لا يتجاوز 25% من قيمة السلع، والأمر الثاني هو السماح لدول مجلس التعاون باللجوء إلى القيود الكمية للواردات أو منع الاستيراد للسلع، والأمر الثاني هو السماح لدول مجلس التعاون باللجوء إلى القيود الكمية للواردات أو منع الاستيراد المنافسة ذات المنشأ الوطني في حالة تعرضها

المبحث الثالث: دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس

منذ أن أقرت دول مجلس التعاون صيغة التعاون الجماعي فيما بينها في عام 1981، عملت هذه الدول من خلال لقاءاتها المختلفة من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بينها، وقد استطاعت دول مجلس التعاون تحقيق الكثير من الانجازات في سبيل هذه الوحدة، حيث بدأت بإنشاء منطقة حرة فيما بينها، ثم وافقا لها إعفاء كافة المنتجات الوطنية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وهذه الأخيرة عملت على تدعيم التجارة البينية من أجل الحصول على التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

أسهمت السياسات الاقتصادية والتجارية التي اقرها مجلس التعاون بدءا من منطقة التجارة الحرة في عام 1983، ثم الاتحاد الجمركي في 2003، فالسوق الخليجية المشتركة في يناير 2008 في تنمية التجارة البينية فيما بين دول المجلس، التي تضاعف حجمها عشرات المرات فيما بين الأعوام 1984 و 2012 بينما اقتصر حجم التجارة البينية لدول المجلس في العام 1984م على 5.9 مليار دولار، فإن قيمة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ارتفعت إلى 87.7 مليار دولار في عام 2012، وترجع هذه الزيادة في جانب أساسي، إلى ما سبقت الإشارة إليه من قرارات اتخذتها الدول الأعضاء لإزالة المعوقات أمام التبادل التجاري وتيسير انتقال المنتجات والسلع فيما بينها[1].

وذلك من خلال ما حققه التبادل التجاري فيما بين دول المجلس التعاون خطوة متقدمة، وقد ساهمت جهود التعاون والتنسيق التي أثرت على قيام الاتحاد الجمركي بين هذه الدول خلال فترة قياسا بكثير من مجالات التكامل العربي الأخرى، وقد انعكست هذه المساهمات في تطوير التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.[2]

وفي السنوات الست الأخيرة تضاعف حجم التجارة البينية لدول المجلس حيث ارتفع من 32.2 مليار دولار في عام 2005 إلى 67.3 مليار دولار في عام 2010، ثم إلى 87.7 مليار دولار في عام 2012، وتقدر قيمة الصادرات فيما بين دول المجلس في عام 2012 بحوالي 51.1 مليار دولار مقابل 3 مليار دولار في عام 1984 بزيادة قدرها 48.1 مليار دولار وبنسبة قدرها 16.3% كما حققت الصادرات البينية زيادة ملحوظة بين عامي 2007 و2012، حيث كانت 34.7 مليار دولار في عام 2007 وارتفعت إلى 51.1 مليار دولار في عام 2012، أي بنسبة زيادة قدرها 47 % عن مستواها في عام 2007، قبل قيام السوق الخليجية المشتركة،[3] والجدول الموالي يستعرض لنا التجارة البينية لدول مجلس التعاون(الصادرات) خلال الفترة (2005-2015)

---

[1] الأمانة العامة،مجلس التعاون الخليج العربي، **دول مجلس التعاون لمحة إحصائية**، العدد الرابع، إدارة الإحصاء، 2014، ص50

[2] مركز البحوث والدراسات، **العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي**، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مايو 2007، ص 14.

[3] الأمانة العامة،مجلس التعاون الخليج العربي، دول مجلس التعاون لمحة إحصائية، مرجع سابق، ص50.

جدول رقم(3-2) يوضح التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي(الصادرات) خلال الفترة (2005-2015)

(مليون دولار)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2005	4763.70	1962.22	12057.00	1718.60	1526.93	518.49	22546.94
2006	5548.29	3069.26	15624.50	2356.30	1861.02	880.10	29339.47
2007	7703.04	4014.71	18965.50	3296.00	2150.18	1184.80	37314.23
2008	8730.90	6508.43	22065.03	5009.02	3942.05	1551.93	47807.35
2009	9070.50	4767.81	19078.18	4404.98	3438.84	1382.90	42143.21
2010	8812.80	5832.61	20520.50	5200.22	5961.31	1408.82	47736.26
2011	9626.20	8103.70	24676.10	4987.11	6528.92	1682.90	57158.93
2012	14411.75	7520.62	25690.50	5782.61	8660.40	1906.50	65269.39
2013	17564.89	10707.10	25403.50	8359.30	7966.60	1915.80	73506.19
2014	18178.30	8880.80	25976.70	8401.70	7922.00	1878.60	71238.10
2015	20380.00	823800	21069.00	6526.00	5878.00	2454.00	6554500

المصدر: **الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي**، السوق الخليجية المشتركة،العدد الثامن،إدارة الإحصاء،2015،ص105

الشكل رقم(3-5): التجارة البينية لدول مجلس التعاون (إجمالي الصادرات) 2011-2015

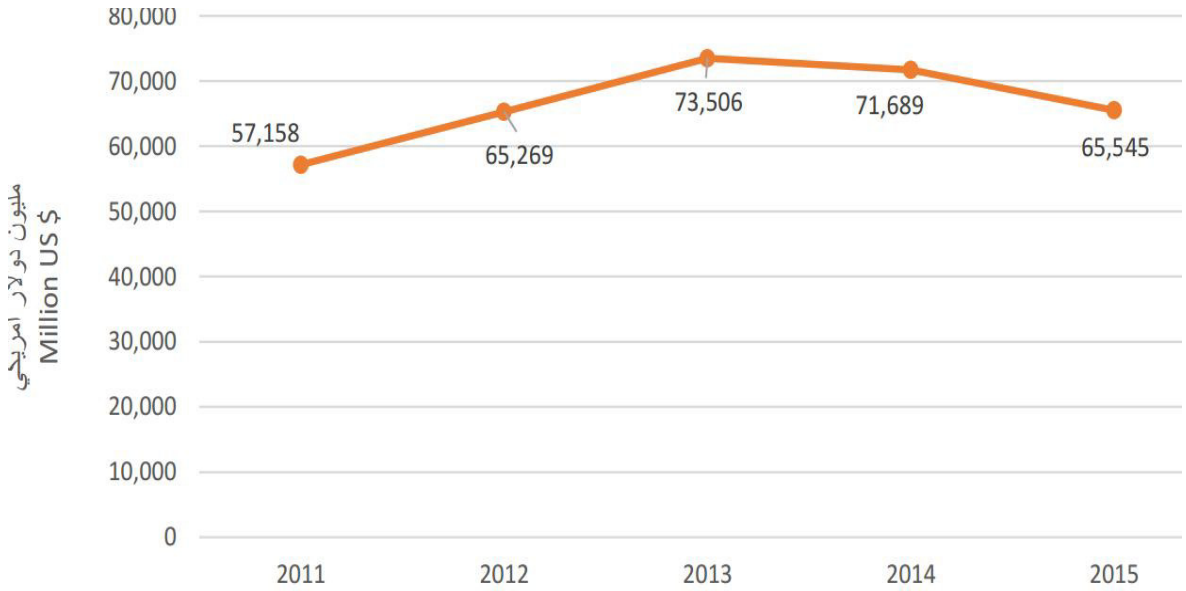

المصدر: المركز الإحصائي GCC، **دول مجلس التعاون الخليجي**، ص45.

من خلال الجدول والشكل المبين أعلاه، يتضح لنا أن لصادرات البينية (للسلع غير النفطية) بين دول المجلس حافظت على حصتها من إجمالي الص1ادرات السلعية غير النفطية لدول مجلس التعاون خلال عامي 2013 و 2014 حيث بلغت قيمت الصادرات البينية دول مجلس التعاون في عام 2014 حوالي 71.68 مليار دولار، وذلك نتيجة مساهمة الإجراءات الحكومية في تعزيز صورة التجارة البينية لدول مجلس التعاون في السنوات الأخيرة حيث ازداد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2012، حيث كانت 37.7 مليار دولار عام 2007 وارتفعت إلى 65.2 مليار دولار عام 2012، أي بنسبة قدرها 47% عن مستواها في عام 2007، قبل قيام السوق الخليجية المشتركة.

ففي حين بلغت الصادرات البينية حوالي 57.15 مليار دولار عام 2011، ثم ارتفعت إلى 73.50 مليار دولار عام 2013، لتعود إلى الانخفاض لتصل إلى 65.54 مليار دولار عام 2015، ذلك جراء الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول .

وحسب البيانات لعام 2015، فقد بلغت إجمالي الصادرات البينية (السلع غير النفطية) بين دول المجلس نحو 65.54 مليار دولار.حيث شكلت ما نسبته 25.9% من إجمالي الصادرات السلعية غير النفطية. مقابل 71.68 مليار دولار في عام 2014.[1]

حيث تركزت قيمة الصادرات السلعية البينية غير النفطية بين دول المجلس على النحو التالي:

- جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول من مجموع ترتيب قيم إجمالي الصادرات السلعية البينية غير النفطية، وبقيمة إجمالية مقدارها 20.6 مليار دولار خلال عام 2015، مقابل 18.2 مليار دولار في عام 2014، وبنسبة ارتفاع مقدارها13.3% تلتها في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة الصادرات ما مقداره 12.5 مليار دولار خلال عام 2015، مقابل12.5 مليار دولار في عام 2014 وبنسبة ارتفاع 4.1%.[2]

[1] المركز الإحصائي GCC، **دول مجلس التعاون في أرقام التجارة الخارجية 2015**، العدد6، يناير 2016، ص8

[2] المركز الإحصائي GCC، **دول مجلس التعاون في أرقام التجارة الخارجية 2015**، العدد6، يناير 2016، ص8

فيما يتعلق باتجاه الواردات بين دول مجلس التعاون الخليجي فالجدول الموالي يعطينا أكثر توضيح عن التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الواردات) خلال الفترة 2005-2015.

جدول رقم(3-3): يوضح التجارة البينية لدول مجلس التعاون(الواردات) خلال الفترة (2005-2014)

مليون دولار أمريكي

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2005	2906.8	4904.7	2728.8	2788.8	1408.0	1685.5	16422.6
2006	4798.0	5873.9	3269.1	3342.1	2159.2	2467.9	21910.2
2007	4855.4	7085.6	3825.0	4821.6	3321.7	2280.3	26189.5
2008	6996.3	8817.1	4973.6	7175.4	3996.7	2667.0	34626.1
2009	5864.6	5685.3	4678.7	5338.7	3894.7	2281.3	27743.3
2010	6082.1	7732.1	5956.4	6797.4	3726.8	2524.9	32819.7
2011	7575.7	9976.9	8568.8	8579.8	3843.7	3656.0	42200.9
2012	7554.3	10884.0	10349.1	9283.7	4025.1	3941.7	46037.9
2013	8688.9	10622.8	12919.4	13951.8	3902.2	4788.1	54873.2
2014	8275.9	9909.4	12744.7	11517.0	4831.6	5187.1	52465.7
2015	22636.2	16427.3	18348.8	10929.7	4695.9	3095.1	46784.6

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة،العدد الثامن،إدارة الإحصاء،2015،ص106

من الجدول يتضح انه قد انخفضت قيمة التبادل التجاري لدول مجلس التعاون بنسبة 23.8% في عام 2015 لتبلغ نحو 1018.2 مليار دولار مقارنة بـ 1335.8 مليار دولار في عام 2014، حيث ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 23%، لتبلغ 524657 مليون دولار خلال 2014 .

إن واردات دولة الإمارات تحتل المرتبة الأولى بأعلى نسبة للواردات بين دول مجلس التعاون بقيمة 22.636.2 مليون دولار أمريكي عام 2015، ثم تليها السعودية في المرتبة الثانية بنسبة 18.348.8 مليون دولار عام 2015في حين تراجعت قيمة الواردات لدولة عمان من 10.929.7 مليون دولار أمريكي عام 2014 ليصل إلى 8.496.4 مليون دولار أمريكي عام 2015. ثم تأتي الكويت بقيمة 6.248.4 مليون دولار أمريكي عام 2015.كما انخفضت الواردات بقطر بقيمة 4.695.9 عام 2015 مقارنة بعام 2014 سجلت 4.821.6 مليون دولار أمريكي.

فيما يتعلق بحجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون إلى إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، فالجدول المالي يشرح لنا ذلك:

جدول رقم(4-3): يوضح إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون(الصادرات- الواردات) خلال الفترة (2005-2014) مليون دولار أمريكي

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2005	7670.5	6866.9	147858	4507.4	2935.0	2204.0	38969.6
2006	10346.2	8943.2	188936	5698.4	40202	3348.0	51249.6
2007	12558.4	11100.3	227905	8117.6	54719	3465.1	63503.7
2008	15727.2	15325.6	270386	12184.4	79387	4218.9	82433.4
2009	14935.1	10453.1	237568	9743.7	73336	3664.2	69886.5
2010	14894.9	13564.7	264769	11997.6	96881	3933.7	80556.0
2011	17201.9	18080.6	332449	13566.9	103726	5338.9	97805.9
2012	21966.0	18404.6	360396	15066.3	126855	5848.2	110010.3
2013	26253.8	21329.9	383229	22311.1	118688	6703.9	126790.4
2014	26454.2	18790.2	387214	19918.7	127536	7065.7	124703.8

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة،العدد الثامن،إدارة الإحصاء،2015،ص108

الشكل رقم(3-6): يوضح إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي الفترة (1995-2014)

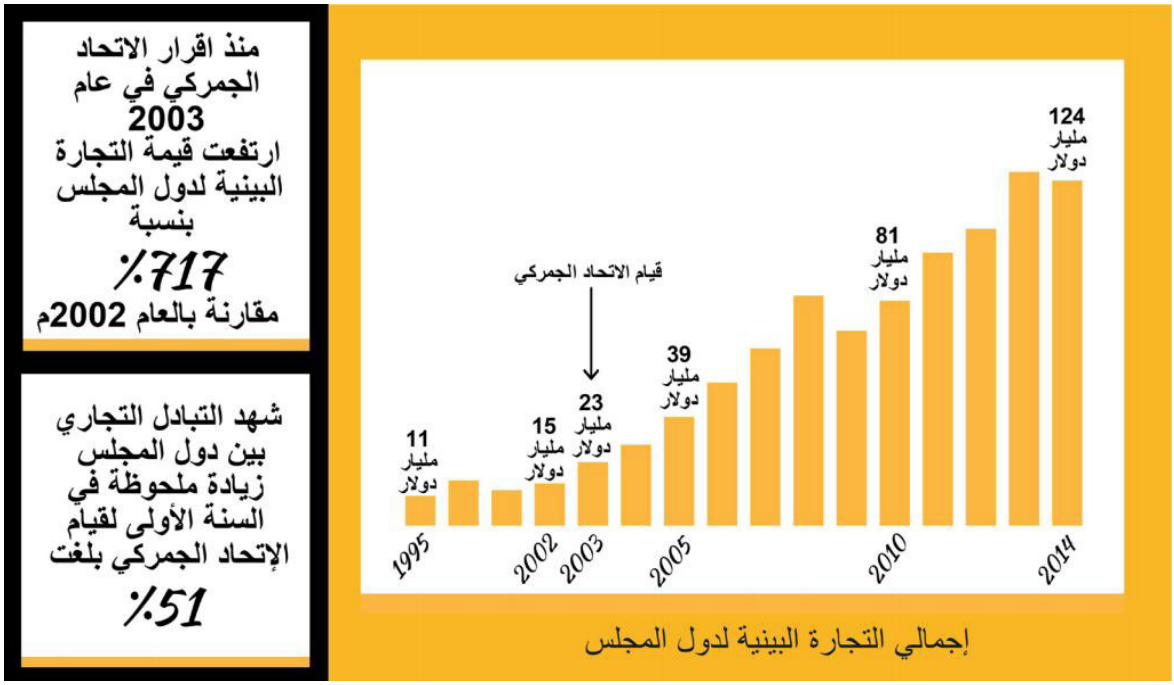

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة،العدد الثامن،إدارة الإحصاء،2015،ص109

الشكل رقم(3-7): يوضح إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2014

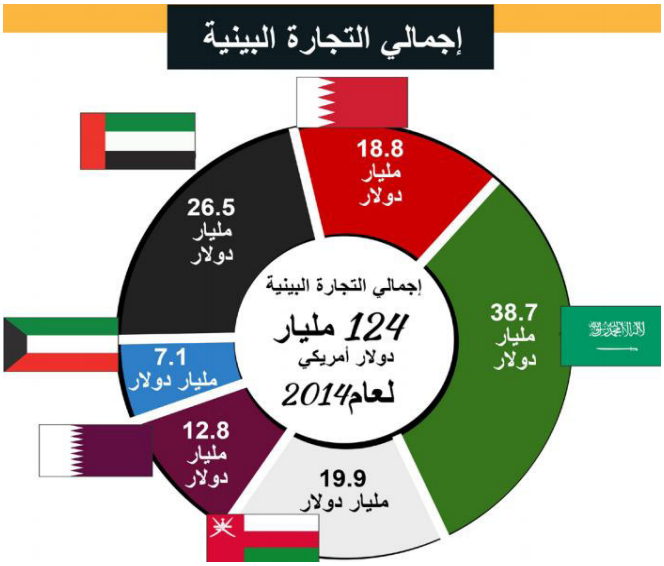

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة،العدد الثامن،إدارة الإحصاء،2015،ص109.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ التأثير المباشر لإقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003 على نمو التجارة البينية، حيث شهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الإتحاد الجمركي بلغت 51%، ومنذ إقرار الاتحاد الجمركي الخليجي ارتفعت قيمة التجارة البينية لدول المجلس بشكل مضطرد من 15 مليار دولار في عام 2002 إلى حوالي 124 مليار دولار في عام 2014 ، وفي عام 2014 كان النصيب الأكبر من التجارة البينية لدول مجلس للمملكة العربية السعودية التي بلغت قيمة تبادلاتها التجارية مع بقية الدول الأعضاء 38.7 مليار دولار ، أو ما نسبته 31 %من إجمالي التجارة البينية الخليجية، تلتها الإمارات العربية المتحدة بحصة بلغت قيمتها 26 مليار دولار، أو ما يعادل 2 1 %من إجمالي التجارة البينية لدول المجلس. أما سلطنة عان فبلغت قيمة تبادلها التجاري مع بقية دول المجلس حوالي 19.9 مليار دولار، أي ما يعادل 16 %من إجمالي، و مملكة البحرين بلغت حصتها حوالي 18.8 مليار دولار بنسبة تساوي 15 .%وبلغ نصيب كل من دولة قطر ودولة الكويت من التجارة البينية 12 مليار دولار و 7 مليار دولار، على التوالي، أو ما نسبته 10 %و 6 %من إجمالي قيمة التجارة البينية لدول المجلس

الفرع الأول: أداء التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي

انخفضت قيمة التبادل التجاري لدول مجلس التعاون بنسبة 23.8% في عام 2015 لتبلغ نحو 10182 مليار دولار مقارنة بـ13359.8مليار دولار في العام 2014، حيث تراجعت قيمة إجمالي الصادرات السلعية بنسبة 35.6% لتبلغ حوالي 554.1 مليار دولار في عام 2015 مقارنة مع نحو 860.2 مليار دولار في عام 2014، متأثرة باستمرار انخفاض أسعار النفط، كما انخفضت قيمة إجمالي الواردات السلعية بنسبة 2.4% لتبلغ 464.1 مليار دولار خال عام 2015 مقارنة بنحو 475.6 مليار دولار خال عام 2014، وهذا ما وضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(3-8): يوضح إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) السلعية في دول المجلس

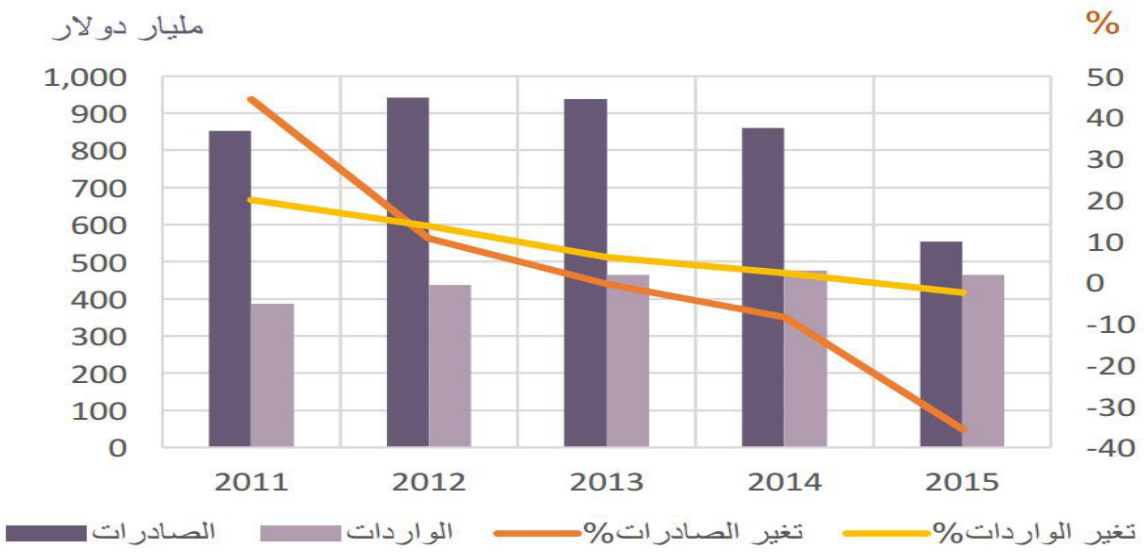

المصدر: المركز الإحصائي GCC، دول مجلس التعاون في أرقام التجارة الخارجية 2015، العدد6، يناير 2016، ص8

المطلب الثاني: انجازاتوا إخفاقات مجلس التعاون الخليجي في الواقع

رغم التقدم الكبير في مجال التكامل الاقتصادي، تبين لنا من خلالحقائق وأرقام أنّ التكامل في بعض المجالات لم يصل إلى النسب المطلوبة فمثالً في 2012 :

- هناك 19مواطناً خليجيّاً غير سعودي يعمل في السعودية
- وهناك 2مواطنان قطريّان يمتلكان عقاراً في الكويت، و4 عمانيين يمتلكون عقاراً في السعودية
- وهناك بنك خليجي واحد غري قطري في قطر
- هناك 30 شركة مساهمة في الإمارات لا تسمح بتداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون غير الإماراتيين.

هناك فقط 3 قروض أعطيت من قبل الحكومة الكويتية للمشاريع الصناعية الخليجية غير الكويتية، هذه البيانات ليست بالضرورة دليلا على عدم بلوغ التكامل الخليجي إلى المستوى المطلوب، فعلى سبيل المثال قد جيد المواطن الخليجي فرص العمل في بلاده أفضل أو مثل تلك الموجودة في الدول الخليجية الأخرى، فلا يرغب في الانتقال للعمل في دولة أخرى حتى ولو كانت جميع الإجراءات يسّرة، وسيحصل على جميع الحقوق التي يحصل عليها المواطن في هذه الدولة

ولكن يبيّن لنا تقرير اتحاد غرف دول مجلس التعاون(2012)أنّ المواطنين الخليجيين ورجال الأعمال لا يزالون يواجهون بعض العراقيل والتحديات في نظر القطاع الخاص الخليجي، فلا يزال هناك عدم مساواة بين المنتج الخليجي والمنتج الوطني، فأحياناً تواجه المنتجات الخليجية عدم السماح لها بالتسويق يف بعض أسواق دول مجلس التعاون، وتقوم بعض الدول بحصر أنشطة تجارة الجملة، ورغم الإعلان على أن تكون هناك نقطة دخول جمركية واحدة، وبعدها تكون هناك حرية التنقل بين الدول الأعضاء، يواجه عادة رجال الأعمال قيوداً فيتنقّل منتجاتهم من دولة إلى أخرى بعد دخولها إلى إحدى دول مجلسالتعاون، فيتمّ تفتيش الشاحنات قبل انتقالها من دولة خليجية إلى دولة خليجية أخرى، كما تكون إجراءات الصحة والسلامة أكثر صرامة على المنتجات الخليجية منها على المنتجاتالوطنية، وكما يتمّ فرض رسوم بمسميات مختلفة على البضائع الخليجية المصدرة إلى دول خليجية أخرىأمّا على صعيد تحقيق المواطنة الخليجية فال تزال هناك تفرقة بين مواطن الدولة والمواطن من دولة خليجية أخرى.[1]

فالتم معاملة العمّال وأصحاب رؤوس الأموال الخليجيين معاملة المواطنفعادة ما جند أنّ عروض الوظائف تعرض تفضيلها لمواطن الدولة، بل في بعض الأحيان يكون شرطاً من شروط التوظيف أن يكون

[1] عمر العبيدلي، غادة عبد الله، التكامل الاقتصادي الخليجي توصيات بناء على خبرة المجتمع الدولي في تفعيل الاتفاقيات الدولية، **مجلة التعاون**، العدد89،ابريل 2016،ص 22.

الموظف مواطناً للدولة، نتيجة لرغبة الشركات والمؤسسات بالالتزام بنسب توطني معيّنة، حيث لا زالت دول الخليج تؤكّد على أهمية التوظيف المحلي

يواجه أيضاً رجال الأعمال الخليجيون صعوبة في استخراج رخص لممارسة الأعمال التجارية في الدول الخليجية الأخرى، فلا يسمح للمستثمر الخليجي للاستثمار في بعض المجالات الاقتصادية ، وأيضاً قد لا يسمح لرجل الأعمال الخليجي بتأسيس مشروع اقتصادي، إذا لما يكن مقيماً في الدولة التي سيقام على أرضها المشروع، ومن الصعب لغير مواطني الدولة من الخليجيين الحصول على قروض أو دعم حكومي لأعمالهم التجارية، بل قد تُفرض عليهم ضرائب، كما تُفرض على المواطنين غير الخليجيين، بينما لا تُفرض هذه الضرائب على مواطني الدولة، وهذا رغم قرارات المجلس الأعلى في المساواة في الضرائب وعلاوة على ذلك

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

برغم أنّ الدول الخليجية حقّقت إنجازات ملحوظة في مجال التكامل الاقتصادي من الواضح أيضاً أنّ بعض الإنجازات التي تُذكر في البيانات الرسمية الأمانة العامة والمؤسسات المركزية الأخرى لم يتم تنفيذها بشكل كامل، وأنّه نتيجة لذلك لم يتم إلى الآن تحقيق العوائد المتقدمة التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعود عدم التنفيذ بالأساس إلى عدم التزام حكومات الدول المعنية بقرارات المجلس الأعلى، وعلى سبيل المثال، إذا تم عرض وظيفة في دولة خليجية ما، فإن الوظيفة تقصر على مواطني تلك الدولة، فتشكّل هذه الحالة مخالفة واضحة لقوانين السوق الخليجية المشتركة، وسببها عدم تطبيق القانون من قبل حكومة تلك الدولة وعادة عند إطلاق مشاريع تكاملية، تقوم الدول المشاركة بتشكيل جهة مركزية فوقية تكلَّف بمتابعة تنفيذ خطوات التكامل، وذلك لأنه قد يكون هناك تضارب في المصالح في بعض الجزئيات مما يحفز دولة ما على عدم الالتزام، بالإضافة إلى أنّ الإجراءات البيروقراطية في مؤسسات كومية قد تؤخّر تنفيذ بعض المشاريع، وتستدعي هاتان الحالتان منح الجهة المركزية الفوقية صلاحيات لمحاسبة من لا يلتزم بالقرارات، على سبيل المثال عرب فرض غرامات أو عقوبات غير مالية، وهذا هو ما يحصل في الإتحاد الأوروبي، إذ تقوم المفوضية الأوروبية بدور «الشرطي» وتغرّم من يخالف القانون، بعد تحقيق بشكل شفاف وموضوعي، وبالتنسيق مع المحكمة الأوروبية، ويفترض أنّ المؤسسات المركزية الخليجية تقوم بدور مماثل فيما يخص تفعيل مشاريع تكاملية كالوحدة الجمركية والسوق المشتركة.[1]

ولكن في الوقع، ليست هناك أجهزة فوقية كالأمانة العامة قادرة على تحفيز الحكومات الخليجية بالالتزام بالقوانين المركزية، لأنها لا تمتلك الصلاحيات أو الموارد المطلوبة، فتحتل الأمانة العامة دوراً استشارياً وإدارياً بالأساس وليس تنفيذياً أو رقابياً ، فحتى إن كشفت الأمانة العامة مخالفة ما، فإنها قادرة على رفع تقارير

[1] المرجع السابق،ص25.

(ربما بعد تشكيل لجان تخصصية) حول الموضوع للجهات المعنية، تحديدا المجلس الأعلى وليس أكثر من ذلك. والمجلس الأعلى يجتمع سنوياً وتتناول قممه مواضيع ذات أهمية صارمة، كالصراعات المسلحة في الإقليم أو التخطيط الأمني، وليس متفرقات محدودة الأهمية كمخالفات لقوانين السوق المشتركة، وطرحت المملكة العربية السعودية مؤخراً موضوع الوحدة الخليجية كمشروع أساساً ألسباب أمنية ودفاعية، ولكن لا شكّ أن تغيرياً من هذا النوع سوف يعاجل المشاكل المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، لأن قلب المشروع هو تأسيس قوة مركزية فاعلة، وبالتالي قادرة على إلزام الجهات المعنية بتطبيق شروط التكامل .ولكن باستثناء مملكة البحرين، لمترحّب الدول الخليجية الأخرى بالمشروع، وعموماً ليس هناك تأييد ملحوظ لتعزيز قوة المؤسسات الخليجية المركزية على حساب صلاحيات الحكومات الأعضاء.ولذا جيب البحث عن حلّ آخر.[1]

بالإضافة إلى ذلك توجد معوقات الأخرى تتمثل في:

- **العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية** : وطبقا لتقرير أعده مصرف الإمارات الصناعي حول الخلل في أسواق العمل الخليجية والتي تتراجع فيها نسبة العاملين المواطنين مقارنة بالعاملين الأجانب (نسبة العمالة الوافدة إلى مجموع القوى العاملة 90 الإمارات62 البحرين 65 السعودية 65 عمان 86 قطر 83 الكويت)

تعاني دول المجلس من بروز ظاهرة الجيل الثاني من العمالة الوافدة، ونعني هنا المقيم الذي أنجب وكون حياة اجتماعية وانضم أولاده(الجيل الثاني) إلى سوق العمل، وهذا الجيل الذي لا يعرف موطنا آخر غير دول المجلس التي عمل وعاش فيها يشكل معضلة كبيرة في كيفية استيعابه ضمن الأنساق الاجتماعية الثقافية المجتمعات دول مجلس التعاون[2].

و تتلخص أسباب جذب العمالة الأجنبية إلى الخليج في العناصر التالية :

- ضآلة قوة العمل المحلية، وعدم قدرتها في بناء هيكل أساسي صناعي بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع مما أدى إلى استيراد العمالة من خارج المنطقة
- دور القطاع الخاص في استيراد العمالة الأجنبية، حيث إن القطاع الخاص هدفه مضاعفة أرباحه، لذلك فضل العمالة الأجنبية وخاصة الأسيوية لأنها على استعداد لقبول أجور أقل وتحمل ظروف معيشية صعبة وظروف عمل قاسية أكثر من العمالة العربية .
- اكتناف العمالة العربية أوجه قصور مختلفة تتمثل في عدم وجود تنظيمات فاعلة لتوريدها مما ، إلى دفع استقدام العمالة الآسيوية.
- كون العمالة الأجنبية لن تستقر في منطقة الخليج، إضافة أنها أكثر طاعة في تنفيذ الأوامر وهذا مستحب لدى القطاع الخاص.

[1] محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، **ديناميكية التحدي الأمني:منظور خليجي**،حوار المنامة2009،ص11.

[2] عمر العبيدلي، غادة عبد الله، مرجع سابق،ص25.

- **استمرار التوتر في منطقة الخليج** : كل هذه الأحداث عرقلت بشكل أو بأخرى التنمية الاقتصادية و ازدهار المنطقة، لم تشهد المنطقة الخليجية منذ تأسيس المجلس استقرارا إقليميا، إذ ترافق تأسيسه مع حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) التي استمرت حتى نهاية عقد الثمانينات في القرن العشرين تلته فترة هدوء لبضع سنوات، وبدأت في العقد الأخير من القرن العشرين أزمة هزت منطقة الخليج العربي والعالم العربي بشكل عام ألا وهي غزو العراق للكويت، ما أدخل المنطقة في دوامة من الحرب والتدخل الأجنبي مازالت مستمرة حتى الآن حينما تتوجت بالغزو الأميركي للعراق والحديث عن تقسيمه لعدد من الدول من أجل تمزيق وحدته، الأمر الذي سيؤثر على مستقبل الاستقرار السياسي في منطقة الخليج، ويخلق تحديات إضافية لدول المجلس، وهناك من يرى أن احتلال العراق الآن من قبل أميركا وبريطانيا يهدف إلى وجود مصدر استراتيجي للنفط خارج دول المجلس، أما فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران فقد حاول الغرب منذ البداية أن يرعب دول المنطقة من البعبع الإيراني، وحاول قادة المجلس المؤسسون مرارا تأكيد البعد الشامل لعملهم المشترك وعدم استهدافهم إيران بالتحالف الخليجي حتى لا تفسر هذه الجارة الكبيرة والحساسة وجود تكتل عربي في جنوبها بأنه عدائي[1]، أما على خلفية الأحداث التي شهدها اليمن في الفترة الأخيرة وما قامت به جماعة الحوثيين من انقلابات من شأنه أن يزيد من التوترات وعدم الاستقرار بمنطقة الخليج العربي.

كل هذه الأحداث عرقلت بشكل أو بآخر التنمية الاقتصادية و ازدهار المنطقة

- **التكالب الدولي على المنطقة:** [2] لقد أصبح الخليج العربي نتيجة لأهميته الإستراتيجية والاقتصادية محل اهتمام دولي كبير، ووضعت لذلك الاستراتيجيات المختلفة للسيطرة أو عليه على الأقل تأمين احتياجاتها النفطية و ضمان مصدر طاقتها، وما يحدث الآن في العراق خير دليل على ذلك مهما كانت مبررات هذه الحرب ،لقد كان لكل هذه الأسباب في دور عرقلة التنمية والتكامل الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، ويستطيع أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانهم ومكاسب دولهم، وذلك من خلال التكاتف والتلاحم فيما بينهم والعمل بشكل جماعي، خاصة عند دخولهم المفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل الحصول على مكاسب وحقوقهم ، وبذلك يحافظون على ثرواتهم النفطية

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق،ص10.

[2] سعاد يحي ، مرجع سابق،ص 115.

خلاصة الفصل:

مثّل تعزيز التجارة البينية لدول مجلس التعاون إحدى أولويات العمل الخليجي المشترك منذ أعوامه الأولى. وتحقيقاً لذلك، اتخذت دول المجلس عبر السنوات الماضية مجموعة من الإجراءات استهدفت إزالة الحواجز الجمركية، وأعفت منتجات الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية، وعاملتها معاملة السلع الوطنية. فلقد أقامت دول المجلس منطقة تجارة حرة فيما بينها في العام 1983، ثم حققت نقلة تكاملية كبيرة بإقامة الاتحاد الجمركي الخليجي اعتبارا من جانفي 2003، وتخلل تلك السنوات، إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائط النقل بين الدول الأعضاء، وشجعت المنتجات الوطنية، ومثّل قيام الاتحاد الجمركي دعما مباشرا للسوق الخليجية المشتركة، التي بدورها أسهمت في زيادة التجارة البينية لدول مجلس التعاون وتدعيم جهود المجلس نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، لكن المساهمة تبقى ضعيفة في ظل العراقيل التي تعترضها.

الخاتمـــــــة

لقد واجه العالم تحديات اقتصادية كبيرة أدت إلى تحولات عميقة في إطار تحرير التجارة و دمج الأسواق، وكان لهذه المتغيرات و المستجدات الأثر البالغ في تحديد مستقبل مسارات العمل الاقتصادي العالمي ,وهذا يحتم علينا اعتماد آليات عمل جديدة لتعاون اقتصادي عربي فعال يوفر الحرية لانتقال القوى العاملة و الإفراد و السلع و المنتجات و الخدمات و رؤوس الأموال، وذلك بهدف تفعيل حركة التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة هذه التحديات و المستجدات مما يجعل الدول العربية بأمس الحاجة اليوم إلى تجميع قدراتنا المتنوعة للاستفادة من الفرص المتاحة ومن أجل تخفيف الأبعاد و المخاطر التي يمكن أن تنجم عند التعامل الفردي خاصة في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبيرة وازدياد الفجوة التنموية الهائلة التي تفصلنا عن الدول المتقدمة

و بهذا الخصوص، يمكننا القول بأن تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه عام 1981 وحتى اليوم، ولا يعتقد أن يتم إغفال أو الاستغناء عن الفكرة القائمة لغياب أي بديل آخر في الوقت الراهن ولاستمرارية ظروف وجود المجلس، إذ عملت التجارة البينية لدول مجلس التعاون في تدعيم جهودها نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، لكن المساهمة تبقى ضعيفة في ظل العراقيل التي تعترضها رغم ذلك استطاعت دول مجلس التعاون أن تحقق الكثير من الانجازات في مسار تكاملها وتمضي به قدما نحو الوحدة التكاملية .

أ. اختبار صحة الفرضيات

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- إن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، كما تتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياستها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية لكل دولة، وأهم درجاته هو الاتحاد الاقتصادي التام **وهذا ما ينفي الفرضية الأولى.**

2- يعد المدخل التجاري للتكامل مناسبا للاقتصاديات التي قطعت شوطا في بناء القاعدة الإنتاجية المحركة للتبادل التجاري ، ولذلك لم يكن لهذا المدخل في الإقليم العربي فاعلية في تحيق التكامل الاقتصادي العربي إذا لم يرتفع حجم القاعدة الإنتاجية للدول العربية ، ولذا فان محاكاة الدول العربية لهذا النموذج الذي طبقته الدول المتقدمة يعد خطأ يجب تداركه بالشروع في تكامل إنتاجي موازي وتنمية تكاملية مكملة تقوم على توسيع القاعدة الإنتاجية وتعميقها ، **وهو ما ينفي الفرضية الثانية.**

3- قطعت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات في مسار تكاملها الاقتصادي رغم تماثل اقتصادياتها، والسبب يرجع إلى تقاربها الجغرافي والتدرج المعتمد في تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي بكل أشكاله، وليس التسرع في خطوات التكامل الاقتصادي مع وجود الإرادة السياسية القوية والمذللة لكل المعوقات والصعوبات، وهو ما **يثبت الفرضية الثالثة.**

النتائـج :

نشير فيما يلي خلاصة النتائج التي تم التوصل إليها عبر تحليلاتنا السابقة

1- التكامل الاقتصادي العربي عبارة عن المحاولات العربية التي تهدف لتحقيق تنمية و الوحدة الاقتصادية اعتمادا على تحرير و تنمية التجارة، وقد تنوعت هذه المحاولات فمنها ما كان جماعيا تحت إشراف جامعة الدول العربية، إقليميا أو بشكل اتفاقيات ثنائية.

2- تعد الدول العربية من أكبر الدول انفتاحا على العالم الخارجي إذ تفوق نسبة تجارتها إلى إجمالي ناتجها المحلي 50%، وتشكل اغلب صادرات الدول العربية من النفط والمواد الأولية، أما وارداتها فهي متنوعة، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للدول العربية تليه الصين فالولايات المتحدة الأمريكية.

3- ازداد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، ولكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لم تزداد عن 10 %في أحسن الأحوال .

4- تتميز التجارة العربية البينية بعدم التنويع خاصة في جانب الصادرات إذ يستحوذ النفط الخام على أعلى نسبة منها، وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية أكبر حصة من التجارة البينية نظرا لقلة الرسوم والضرائب فيما بينها من جهة، ولغناها بالنفط من جهة أخرى.

5- تتوفر دول مجلس التعاون الخليجي على مقومات شتى جعلتها من بين التكتلات التي حققت تعاونا فيما بينها في العالم العربي .

6- تأخذ التجمعات الاقتصادية بين الدول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي حيث تبدأ عادة بإنشاء منطقة حرة للتجارة تليها مراحل إنشاء الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة بما في ذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج ثم تأتي المرحلة النهائية وهي الوحدة الاقتصادية أو الاتحاد الاقتصادي.

7- يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربي تجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية حيث وصل إلى السوق المشتركة سنة 2008

8- إن الانجازات التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرتها التكاملية رغم أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية، ولذا فهي مطالبة بأن تجعل من تلك المنجزات بداية انطلاقة شاملة ومستمرة التغيير والتجدد.

التوصيات :

بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات ندرجها فيما يلي :

- العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع مقررات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ ، وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية.
- تنسيق التشريعات والإجراءات الوطنية الخاصة بالاستثمار في أي دولة عربية من طرف المواطنين العرب والشركات العربية، مع ضرورة التعريف بفرص الاستثمار المتاحة عن طريق إنشاء شبكة معلومات .
- الإسراع بإقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية من أجل تحقيق نتائج أكبر للتجارة العربية البينية.
- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص الخليجي ليقوم بدوره في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في دول المجلس وتعزيز مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاعات العام والخاص.
- تنويع قاعدة الصناعات والخدمات في الاقتصاديات الخليجية ومحاولة الخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي، من خلال تبني إستراتيجية موحدة ومحددة الخطوات لتطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي لدول المجلس
- رغم كل الإخفاقات التي تعترض جهود الوحدة العربية، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لا يسعها إغفال المحيط العربي ومحاولات إحياء وانتعاش جهود التكامل بين دوله.
- عدم الاعتماد الكلي لدول الخليج على الثروة النفطية والمهددة بالزوال، ومحاولة تنويع صادراتها.

آفاق البحث:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بان هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث نقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- دراسات إستراتيجية لفك الارتباط بالمحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي.
- دور التجارة داخل الصناعة في رفع تنافسية الاقتصاديات العربية.
- دور القطاع الخاص في تنمية مسار التكامل الاقتصادي العربي.

قائمـــــــــــــة المراجـــــــــــــــــع

I –المراجع باللغة العربية

أولا:الكتب

1. الأقداحي هشام محمود ، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009.
2. الإمام محمد محمود ، **العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ،2002.
3. الإمام محمد محمود ، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، لبنان،2000.
4. أمين سمير ، فرانسوا أوتار، **مناهضة العولمة حركة المنضمات الشعبية في العالم**، مكتبة مدبولي، القاهرة،2004 .
5. حشاد نبيل ، **العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي**، دار إيجي للنشر والتوزيع، مصر لم تذكر سنة النشر.
6. حشيش عادل أحمد، **سياسات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة،مصر ،2002.
7. الحمصي محمود ، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.
8. خلف فليح حسن، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر،عمان، الأردن،2001.
9. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2005.
10. السيسي صلاح الدين حسن ، **الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة(اليورو)–السوق العربية المشتركة الواقع والطموح**، مكتب الأسرة، دون ذكر مكان النشر ،2003.
11. السيسي صلاح الدين حسن ، **الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم**، عالم الكتب، القاهرة،2003.
12. شقير لبيب محمد، **الوحدة الاقتصادية العربية–تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الأول،مركز دراسات الوحدة العر بية، بيروت، 1986.
13. طالب عوض، عامر باكير، **التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية**، قسم الأعمال، الجامعة الأردنية، 2008.
14. عارف العساف أحمد ،محمود حسين الوادي،**اقتصاديات الوطن العربي**،دار الميسر للنشر والتوزيع عمان،2010.
15. عباس صلاح ، **التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات**، مؤسسة شباب الجامعة مصر ،2006
16. عبد الحميد عبد المطلب ، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.

17. عبد الرحيم إكرام ، **التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصادي العربي–العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**،مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة،2002.

18. عمر حسن ،**التكامل الاقتصادي أنشودة المعاصر(النظرية والتطبيق)**،دار الفكر العربي،القاهرة،1998.

19. عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة،2014.

20. عوض الله زينب حسن ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،فتح للطباعة والنشر،إسكندرية،2003.

21. العيساوي عبد الكريم ، **التكامل الاقتصادي العربي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

22. غفر عبد المنعم ، أحمد عزت مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999.

23. الفتلاوي كامل علاوي ، عاطف لافي مرزوق، **العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

24. القزويني علي ،"**التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**"،الجزء الأول ،منشورات أكاديمية الدراسات العليا ،ليبيا،2004.

25. قصور عدي ، **مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

26. كنعان طاهر حمدي ، **هموم اقتصادية عربية(التنمية–التكامل–النفط–العولمة)**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الثانية،2005.

27. متولي عبد القادر السيد ،**الاقتصاد الدولي:النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن،2011.

28. المجذوب أسامة ،**العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**،الدار المصرية اللبنانية للنشر،مصر،2000.

29. المجذوب محمد،**التنظيم الدولي–نظرية المنظمات العالمية والمتخصصة**،الطبعة8، دار الحلبي الحقوقية،2006.

30. محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعة، مصر، 2009.

31. محمود يونس، علي عبد الوهاب، نجا وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.

32. محي محمد مسعد، **الاقتصاد العربي وظاهرة العولمة**، دار الكتب القانوني، 2008.

33. المخادمي عبد القادر رزيق ، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009.

34. المنذري سليمان، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة المدبولي، طبعة الأولى، القاهرة، 1999.

35. نافعة حسن ، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى،2004.

36. الندوي محسن، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

37. نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار النشر ،الإسكندرية،2007.

ثانيا: مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه

أ-مذكرات الماجستير

38. اطراد بلقاسم ، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي-دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

39. بن ناصر محمد ، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2008/2007.

40. بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، 2009/2008.

41. خاطر أسهمان ، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

42. خلاف علام،**توطين الفوائض المالية للدول العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،،2013/2012.

43. خلوفي عائشة،**تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة سطيف،2012/2011.

44. رشام كهينة ، **واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس ، 2009/2008.

45. روابح عبد الرحمان ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة–دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2000–2013)–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

46. عبيد عائشة إبراهيم ، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير، جامعة الخرطوم،2007/2006.

47. فرج شعبان،**التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2005/2004.

48. لبعل فطيمة،**المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية–المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية2000–2010–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،،2012/2011.

49. مقروس كمال،**دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي–دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية–**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ،جامعة سطيف،2014/2013.

50. الوافي أسيا،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، جامعة باتنة، 2007/2006.

51. يحي سعاد،**تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي وأثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة –من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة بسكرة،2013/2012.

ب–أطروحات الدكتوراه

52. بلعور سليمان،**التكامل الاقتصادي العربي والتحديات المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2009/2008.

53. بوشول السعيد، **مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على مقتضيات الدول الخليجية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2009/2008.

54. رميدي عبد الوهاب،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-**،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2007/2006.

55. عبيرات مقدم،**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2002/2001.

56. عمورة جمال ، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006،ص ص286-287.

ثالثا:الملتقيات والندوات العلمية

57. إبراهيم شراف، تيماوي عبد المجيد، **مشروع العمل العربي المشترك-بين تحديث المقومات ومواجهة التحديات**، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة ثليجي عمار، الأغواط،17-19 أفريل 2007.

58. أوكيل نسيمة ، بوكساني رشيد، **دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوزات التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، الملتقى الدولي الثاني حول "**التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة ثليجي عمار، الأغواط،17-19 أفريل 2007.

59. بالمدادحة علي أشان ، **المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20-22 سبتمبر،2004.

60. بوكساني رشيد، دبيش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، ندوة دولية: **حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004.

61. جنوحات فضيلة ، **تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، ندوة دولية: **حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية**،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08–09 ماي 2004.

62. حيدر مراد، **المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20–22 سبتمبر،2004.

63. رحماني موسى ،**التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج**، ندوة دولية: **حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية**،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08–09 ماي 2004.

64. الزيود عبد الناصر ، **نموذج للتكتل اقتصادي عربي ملائم**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20–22 سبتمبر،2004.

65. شبلي إسماعيل عبد الرحيم ، **أسباب ومعوقات قيام التكامل بين الدول العربية والإسلامية**، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر القاهرة،2010.

66. الشمري انتظار أحمد ،**الجامعة المستنصرية**، الملتقى الدولي الثاني حول "**التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة ثليجي عمار، الأغواط،17–19 أفريل 2007.

67. طلال زغبة،عباس فرحات،"**السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية**"، الملتقى الدولي الثاني حول: **واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات**، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 27/26فيفري2012.

68. غربي هشام ، مداحي محمد ،"**إشكالية الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا**"، الملتقى الدولي الثاني حول: **واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات**، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 27/26فيفري2012.

69. الماقوري علي محمد رمضان ، **التجارة العربية البينية–المعوقات وسبل التطوير**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20–22 سبتمبر،2004.

70. محمد عبد الرشيد علي،**العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20–22 سبتمبر،2004.

71. المكيلف محمد، **العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، ورقة مقدمة لمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول"**واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات**"،المركز الجامعي الوادي،يومي26-27 فيفري 2012.

72. نبق بوبكر،**التكامل الاقتصادي العربي وتحدياته وآلياته في ظل التحولات العالمية**، الملتقى الدولي الثاني حول "**التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة ثليجي عمار، الأغواط،17-19 أفريل 2007.

73. وصاف سعيدي،**مجلس التعاون الخليجي دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي**، ندوة دولية: **حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004.

رابعا:المجلات والدوريات

74. بضياف عبد المالك، **قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته**، مجلة كلية العلوم الإسلامية،العدد(1/15)، المجلد الثامن، جامعة قالمة، الجزائر، 2014.

75. بلخباط جمال ،عباس بلفاطمي،**تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، باتنة.

76. الجوزية جميلة ،**التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، الجزائر.

77. حسين عبد الرزاق حمد ، **التجارة العربية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد1،العدد 2011.

78. روبرت إ.لوني، **التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،2004.

79. العبيدلي عمر ، عبد الله غادة ، **التكامل الاقتصادي الخليجي توصيات بناء على خبرة المجتمع الدولي في تفعيل الاتفاقيات الدولية**، مجلة التعاون،العدد 89،ابريل 2016.

80. الفارس عبد الرزاق فارس ، **مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة**، مجلة التعاون، العدد 60 الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليج العربية،2004.

81. كبير سمينة ، **أداء التجارة الخارجية العربية والبينية(2004/2000)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، 2005.

82. هادف حيزية ،**التكامل الاقتصادي العربي وا ستراتيجية المرتقبة مستقبلا**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4، جامعة المدية، 2013.

خامسا:التقارير والنشرات والدراسات

83. الأمانة العامة مجلس التعاون الخليج العربي، اتفاقية الاتحاد النقدي لدول مجلس الخليج العربية، الرياض،2009.

84. الأمانة العامة مجلس التعاون الخليج العربي، السوق الخليجية المشتركة، العدد الثامن، إدارة الإحصاء 2015.

85. الأمانة العامة مجلس التعاون الخليج العربي، المسيرة والانجاز، قطاع شؤون المعلومات، الطبعة العاشرة،2016.

86. الأمانة العامة مجلس التعاون الخليج العربي، دول مجلس التعاون لمحة إحصائية،قطاع شؤون المعلومات، العدد4،إدارة الإحصاء،2014.

87. الأمانة العامة مجلس التعاون الخليج العربي، دول مجلس التعاون لمحة إحصائية، قطاع شؤون المعلومات، العدد4،إدارة الإحصاء،2015.

88. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

89. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

90. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

91. التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2005.

92. التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010.

93. التقرير الاقتصادي العربي الموحد،التجارة الخارجية العربية،2006.

94. التقرير الاقتصادي العربي الموحد،التجارة الخارجية العربية،2010.

95. التقرير الاقتصادي العربي الموحد،التجارة الخارجية العربية،2016.

96. المركز الإحصائي GCC، آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية(2016-2017)،أغسطس،2016.

97. المركز الإحصائي GCC، ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج،2015.

98. المركز الإحصائي GCC،دول مجلس التعاون في أرقام التجارة الخارجية،2015.

99. مركز البحوث والدراسات، العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض،، 2007.

100. منطقة النجارة الحرة العربية، التقرير الثاني والعشرون للاتحاد العام لغرفة الصناعة والزراعة للبلاد العربية، 2015.

101. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التجارة والاستثمار، الكويت،2016.

II – المراجع باللغة الأجنبية

102. Dominick Salvatore **, ECONOMIE INTERNQTIONAL "cours et problemes "traduit par francois contenson , Mc graw hill . paris ,1982.**

103.GAUTHIER François," **Relation Economique Internationales"**, 2ème Edition Université Laval Saintefoy, Canada, 1992

الملاحق

ملحق (9/8) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية [1]
(2015-2011)

(نسبة مئوية)

	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط الفترة 2015-2011	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط الفترة 2015-2011
السلع الزراعية [2]	21.7	18.9	20.9	22.1	20.3	20.8	20.6	15.7	16.1	18.6	17.5	17.7
الوقود المعدني والمعادن الأخرى [3]	23.9	27.1	26.2	21.5	18.2	23.4	26.9	35.3	35.1	33.9	28.9	32.0
المصنوعات [4]	49.1	47.3	46.2	50.7	55.0	49.7	47.3	44.1	44.3	43.3	46.5	45.1
المواد الكيماوية	11.1	12.0	10.1	12.4	15.1	12.1	15.9	13.6	12.8	13.4	14.7	14.1
مصنوعات أساسية	16.5	18.1	16.3	19.4	18.4	17.7	17.0	17.4	15.6	19.1	17.3	17.3
الآلات ومعدات النقل	13.2	10.0	4.9	6.3	8.0	8.5	10.1	10.0	10.5	7.0	8.8	9.3
مصنوعات متنوعة أخرى	8.4	7.2	14.9	12.6	13.5	11.3	4.3	3.1	5.4	3.8	5.7	4.4
سلع غير مصنفة [5]	5.5	6.7	6.7	5.8	6.0	6.2	4.8	4.9	4.1	4.2	7.3	5.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 3.

(2) تشمل الابواب والاقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الابواب ، والاقسام التالية 5،6،7،8 (مطروح منها القسمان 68 ، و 891).

(5) سلع أخرى غير مصنفة تشمل الباب (9) والقسم (891).

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.

ملحق (3/8) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية [1]
(2015-2011)

(نسبة مئوية)

	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2011	2012	2013	2014	*2015	2011	2012	2013	2014	*2015
السلع الزراعية [2]	**3.7**	**4.9**	**5.2**	**4.9**	**4.7**	**18.7**	**19.9**	**20.1**	**20.8**	**19.0**
الوقود والمعادن [3]	**73.6**	**76.5**	**73.7**	**69.6**	**62.2**	**13.8**	**16.1**	**16.4**	**15.9**	**15.0**
المصنوعات [4]	**18.0**	**15.9**	**19.8**	**25.1**	**29.2**	**64.0**	**62.8**	**62.7**	**60.8**	**63.5**
المـواد الكيماويـة	6.1	6.0	7.8	13.8	12.4	10.1	9.8	9.1	10.6	8.6
مصنوعـات أساسيـة	4.9	3.8	5.8	4.3	4.8	19.3	16.5	17.6	17.5	19.1
الآلات ومعدات النقـل	4.7	3.1	3.5	4.5	5.6	28.0	29.3	28.6	26.2	28.3
مصنوعات متنوعة أخرى	2.4	3.0	2.6	2.4	6.4	6.6	7.2	7.4	6.4	7.5
سلـع غيـر مصنفـة	**4.6**	**2.7**	**1.7**	**0.4**	**4.0**	**3.5**	**1.2**	**1.3**	**2.1**	**2.5**
المجمـوع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

* أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 2.

(2) السلع الزراعية تشمل الأبواب والأقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) الوقود المعدني يتمثل الباب 3 والأقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الأبواب، والأقسام التالية 5،6،7،8 (مطروح منها القسمان 68، و 891).

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.